

الألف كتاب (الثاني)

حوار حول
التنمية الاقتصادية
مع
ولت ويتمان روستو

ترجمته الفرنسية وقدم له
الدكتور صليب بطرس



المكتبة الوطنية لكتاب



Bibliotheca Alexandrina

0147399

حوار حول
التممية الاقتصادية

الألفا كتاب الثاني

الإشراف العام

و. سمير سرحان

رئيسة مجلة البداة

رئيس التحرير

لمسعى المطيعي

مدير التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

محمود عبده

الإشراف الفني

محمد قطب

الإخراج الفني

مراد نسيم

حوار حول
التممية الاقتصادية
مع
ولت ويتمان روستو

ترجم من الفرنسية وقدم له
الدكتور صليب بطرس



مدرسة العناية للكتاب

١٩٨٩

مقدمة المترجم

كانت مصر واحدة من أوائل دول العالم الثالث التي اختارت التخطيط أداة لإدارة الاقتصاد المصري في أول الستينيات . فقد أعدت مصر خطتها الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (يولييه - يونيه) . وقد كانت هذه الخطة حلقة في خطة عشرية هدفها الأصلي هو مضاعفة الدخل القومي بحلول نهايتها (١) . ويبدو أن هذا الاتجاه جاء انصياعا لما قضى به المستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ في المادة ٤ من الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ويجرى نصها : « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » .

والواقع أن نظرة يلقيها المرء على « اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس الأولى » ، يرى أن مجهودا منهجيا هائلا قد بذل في اعدادها بحيث جاءت شاملة بمعنى أنها لم تكن مقصورة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها الى النواحي الاجتماعية أيضا . وفضلا عن ذلك فإن مضاعفة الدخل جاءت في الخطة مشروطة بتوزيع هذا الدخل بين المواطنين توزيعا عادلا ويحفظ للملكية الخاصة مكانتها في المجتمع

(١) وفي إحدى خطبه الى الشعب أفصح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن كيفية صنع هذا القرار . ويبدو مما قاله ان رأى رجال التخطيط الذين اشتركوا في وضع الخطة كان قد استقر على أن تتم مضاعفة الدخل القومي في عشرين عاما . ولما عرض الأمر على عبد الناصر باعتبار أن هذا القرار له جانب سياسي طلب تخفيض المدة الى عشر سنوات . ولكن للمختصين انقصوا المدة الى خمس عشرة سنة من قبيل الحلول الوسطى . ولكن عبد الناصر أصر على السنوات العشر فلم يجد المسئولون بدا من الإذعان لهذا الأمر . فكان القرار والحالة هذه جاء سياسيا بحتا ، لم تراعى فيه الاعتبارات الاقتصادية .

طبقا لنص المادة الخامسة من الدستور المؤقت : « الملكية الخاصة مصنونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » ويمكن تلخيص أهداف هذه الحطة فيما يلى :

١ - تحقيق نمو متوازن بمعنى ضمان اتفاق معدلات النمو فى جميع الأنشطة مما بحيث لا يسبق أحدها باقى الأنشطة الأخرى بما يزيد مطالبه منها على امكاناتها أو يتخلف عنها فيعوق تقدم الأنشطة الأخرى .

٢ - الاهتمام بالتتابع الزمنى وضرورة تكييف السياسة الاقتصادية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة ، ويتفق مع الامكانات الموروثة من الماضى ويسمح باطراد النمو فى المستقبل .

٣ - اكتساب المعرفة العلمية والخبرة الفنية والافادة منها فى تنمية الاقتصاد ذلك أن سرعة التقدم الاقتصادى أصبح رهنا بالقدرة على سرعة استيعاب الأنواع الحديثة من المعرفة والتقدم العلمى والافادة منها فى رفع الكفاءة الانتاجية لوحدة العمل ورأس المال .

٤ - عدالة التوزيع بحيث تقل الفجوة الناشئة عن التفاوت فى الثروات .

٥ - توفير العمل الثمر لكل مواطن قادر عليه بما يتضمن من زيادة الاستثمار فى المجالين الزراعى والصناعى ، وتوفير امكانيات التشغيل للأعداد المتزايدة من السكان مع مراعاة تدريبهم ورفع كفاءتهم .

٦ - اشتراك القطاعين الخاص والعام فى تنفيذ الحطة .

ومن الناحية الأكاديمية أعدت الحطة اعدادا فنيا منهجيا يتواءم مع المفاهيم العلمية السائدة فى ذلك الوقت . وقد اشترك فى الاعداد فريق من شبان الرعيل الأول فى التخطيط بكل ما اكتسبوه من علم ومعرفة من الخارج ومن خبرة عملية مستمدة من الواقع المصرى الذى عايشوه وعاشوا فيه (١) . وقد اشترك مع هذا الفريق بعض رواد التخطيط على المستوى العالمى نذكر منهم راجنر فريش (النرويج) وجان تترجرن (هولنده) ، وبوس (فرنسا) ، وليتمان (هولنده) وبنت هاتسن (السويد) بجانب بعض المخططين من بعض البلاد الشرقية .

(١) نذكر منهم طيب الذكر الدكتور صليب روفائيل ، والرحوم أحمد ابراهيم ، والدكتور نزيه شيف والدكتور ابراهيم عبد الرحمن على رأس هذا الفريق .

ولكن هذه الحطة تعرضت لاعتبارات عديدة في مقدمتها صدور قوانين تأميمات الجملة مع بداية السنة الثانية (١٩٦٢/١٩٦١) المناسبة العيد التاسع للثورة الأمر الذي اهتزت معه الأسس التي أقيمت عليها الحطة من ناحية اشتراك القطاع الخاص ، وانفصال سوريا عن مصر من الوحدة التي كانت قد قامت بينهما ، وتصفية الاقطاع وما يصاحب كل ذلك من احجام رأس المال الخاص عن الاشتراك في تمويل الحطة وتغير المفاهيم التي أتبع في اعدادها . وإذا كانت الحطة الخمسية الأولى قد قابلتها هذه العثرات ، فإن الحطة الخمسية الثانية قد وثقت في المهمل بسبب هزيمة يونية ١٩٦٧ التي كانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير وتم الاقلاع نهائيا عن الحطة كأداة لإدارة الاقتصاد . وظلت الميزانية السنوية تتخذ وسيلة للتخطيط على ما يكتنف ذلك من نقائص حتى عادت مصر مرة أخرى الى هذا الأسلوب فأعلنت خطة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٧/١٩٨٦ وكانت أول خطة يتم تنفيذها بالكامل وبذلك تكون مصر قد تمسكت بأسلوب التخطيط للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ذلك اعداد الحطة الخمسية ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٣/١٩٩٢ .

والواقع أن الأمور قد استقرت في مجالات التنمية على أنها لا بد أن تكون وفقا لحطة ذات أهداف على أن تكون ميزانية الدولة جزءا من الخطة وتسير في إطارها ولا تتخلف عنها أو تتجاوزها . كما استقرت الأمور أيضا على أن التنمية إذا أريد لها أن تنجح فلا بد من تفهم الجمهور لفعولها والأسس التي تقوم عليها فهما صحيحا يبنى على الواقع بجانب الأسس النظرية للتنمية ومذاهبها المختلفة .

ولهذا فقد وقع الاختيار على هذا الكتاب لأنه يعالج التنمية في لغة علمية ولكن ميسرة يتركها المواطن غير المتخصص . والحوار الذي يضمه هذا الكتاب أجرى مع واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين في التنمية هو ولت ويتمان روستو الذي شغل عدة مناصب رئيسية أكاديمية وعملية في الحياة الأمريكية بجانب ما أسهم به في التنظير التنموي من خلال نظريته المشهورة المعروفة باسمه وبسطها في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » الذي حددها بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحاسمة . وقد أضاف إليها في وقت لاحق مرحلة جديدة أسماها « مرحلة البحث عن الكيف » . وفي غرضونها يقع تطور سريع في بعض الحسمات في مجالات التعليم والصحة والبيئة وغيرها .

وجاء تناول هذا الكتاب للنظريات التنموية شاملا بدءا من المذهب الكلاسيكي الى العصر الكينييزي وما بعده . وأجرى مقارنة بناء بينها وبين

النظرية التنموية الاشتراكية . كل ذلك فى لغة بعيدة عن التعقيد
التخصصى .

وقد ابرز الكتاب عدة مفاهيم يعتبر التعرف عليها ضروريا من جانب
جميع الأطراف المشتركة فى العملية التنموية بمن فيهم أفراد الشعب على
اختلاف طبقاتهم . اوضح الكتاب ما يكتنف اتخاذ نصيب الفرد من الدخل
القومى مقياسا للنمو من عيب . وألقى ضوءا على مؤشرات أخرى أكثر
أهمية مثل ضرورة ارتكاز الاقتصاد الى قدر كاف من العلوم والتكنولوجيا .
وهنا فرق روستو فى رده بين مفهومين « النمو » ، « والتنمية » ، وانتهى
الى أن مفهوم التنمية أكثر اتساعا من مفهوم النمو . ويعنى بهذا الأخير
المراحل التى تمتزج خلالها العلوم والتكنولوجيا فى مختلف قطاعات
الاقتصاد الرئيسية والفرعية على السواء . أما التنمية فيعنى بها روستو
شيئا أكثر اتساعا بحيث تشتمل على العوامل التى تزجى الوجدان القومى
وضرب مثلا لذلك بنظام الضرائب ومدى الاقبال على دفع الضرائب (بل
محاربة الفساد بكل صوره) ، ونوعية التعليم قبل تكافؤ فرصة .
وما أوجعنا فى مصر ، حكاما ومحكومين على السواء ، الى فهم هذه
الحقائق حتى يقيم الحاكم على السياسة الصحيحة ويتقبلها المحكوم بصدر
رحب . ولا يتأتى ذلك الا من خلال الفهم الصحيح لهذه المفاهيم بعيدا
عن الماهاترات السياسية والمزايدات التى يجريها أصحاب المصالح لتطويع
الواقع لحجة أهدافهم الخاصة مع ما ينطوى عليه ذلك من اهدار للمصالح
القومية .

وثمة مسألة حيوية تناولها الكتاب ولا بد من تسليط الضوء عليها
وهى ضرورة اقامة بنية أساسية لأية تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة
يرجى لها أن تحقق أهدافها . ولم تدرك بعض بلاد العالم الثالث - ومن
بينها مصر ومعظم بلاد أفريقيا - هذه الحقيقة عندما نالت استقلالها أو
استكملته منذ الستينيات الباكورة فاهملت هذا المفهوم واتجهت بدلا من
ذلك الى مجالات أخرى ذات بريق ساطع يلفت أنظار الجماهير . والبنية
الأساسية لا تشتمل فقط على الصرف الصحى ، والطرق والكبارى ،
والكهرباء وغيرها ، بل تحتوى تدريب القوة العاملة على التبرس بفنون
الصناعة الجديدة تدريبا فعلا ، والافادة من التقدم فى مجال العلوم والابتعاد
عن التقليد الخطير للأساليب التى أتبعها من قبل البلاد المتقدمة صناعيا
لأن ذلك يعتبر تبديدا للموارد الاقتصادية وبعضها نادرة مثل رأس المال .

والواقع من الأمر أن الاندفاع فى القيام بالأعمال البراقة فى معظم
بلاد العالم الثالث ، قد أفضى الى قلب الأمور رأسا على عقب . فما الجدوى

الاقتصادية والاجتماعية من اقامة السور ماركت فى هذه البلاد ، و انتاج
سلع استهلاكية معمرة تحت عناية تصديرها للخارج مع التيقن من عدم
امكان ذلك لاعتبارات المنافسة من ناحية الجودة والسعر ١

ومن النقاط الهامة التى أثبتت فى هذا الكتاب وتحتاج منا الى
وقفة ، رفض التدخل من جانب رأس المال الأجنبى فى بلاد العالم الثالث
التي أخذت بأسباب التنمية وهو ما تنادى به بعض المذاهب . والواقع
أن تتبع التاريخ الاقتصادي لبعض البلدان المتقدمة مثل اليابان التي
دخلت نطاق التنمية يوم أن اتجهت اليها مصر إبان حكم محمد علي فى
أوائل القرن التاسع عشر ، يرى مدى ما استطاع هذا البلد الأول ان ينتزعه
من منافع من خلال اسهام رموس الأموال فى عملية التنمية . ولكن المطروح
ليست الاستئانة من الخارج أو عدم الاستئانة . فالعبرة هنا بالأوجه
التي تستثمر فيها هذه الديون الخارجية . وهنا نقبس عبارة جاءت فى
صلب الكتاب تتضمن نظرية نادى بها فى عام ١٧٩١ الكسندر هاملتون وأخذ
بها الكونجرس الأمريكى وهي : من الضروري تنمية وتطوير قطاع الانتاج
الصناعى ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول
على استقلال بلدنا (١) . وهذه النظرية ما زالت ذاتة الصيت لدى جميع
البلدان المتخلفة . ولكن - وهذا الاستدراك غاية فى الأهمية - ما هو
نوع الصناعة التي يجب ادخالها والاقبال عليها ؟ هل هي صناعة تعبئة
القول السوداني ، أم تعبئة مياه النيل فى زجاجات وبيعها للناس على أنها
مياه معدنية ، أم صناعة البطاطس الشيبسى ، أم صناعة اللبان ، أم اقامة
سلاسل السور ماركت والمطاعم الفاخرة التي تحاكي ان لم تبرز ما هو
موجود منها فى البلاد المتقدمة صناعيا وغير ذلك مما يتولى التليفزيون
الملون والصحافة على اختلاف الوانها الاعلان عنه والعمل على غرسه فى
قلوب ونفوس الشعب وبخاصة طبقة الشباب منهم ؟

ونخرج هنا على أثر الاعلان فى تحقيق النمو ، وقد أثبتت هذه النقطة
فى سياق البحث عن أسباب النمو السريع الذى حققته بعض البلاد المتقدمة
وذلك من خلال دفع الاستهلاك الخاص بهدف الإبقاء عليه فى مستوى مرتفع
جدا . ولكن ما يصلح لهذه البلاد ، لا يجوز أن يتبع فى بلاد العالم
الثالث . وإذا كان البعض ينادى بأن مثل هذا الأسلوب الذى ينطوى
على جعل الاستهلاك الخاص فى مستويات مرتفعة يتعارض مع ما يسمى
سياسة كينز الأساسية ، فمن باب أولى يجب على البلاد النامية الابتعاد
عن هذا المنحى . ولم يراع المسئولون عن سياسة الاعلام فى العقود الثلاثة

(١) يرجع الـ ص ٢٠

للأخيرة هذه الاعتبارات البتة • ولم يكن أمامهم من هدف سوى الحصول على أكبر دخل ممكن وبالعلة الأجنبية بصفة خاصة من خلال الاعلان عن سلع لا تتواكب بتاتا مع النمط الاستهلاكي الذي يجب أن تتبعه السياسة الاقتصادية المصرية • وفي تصوري أن هذا الاتجاه عملت اليه قصدا الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة لكي تفرس عادات استهلاكية مدمرة في شعب يزداد سكانه بمعدلات سريعة متنامية في وقت قصير • وقد أسهمت الصحافة المصرية بنصيب وافر في هذا المجال منذ أمد طويل وبصورة خاصة منذ سياسة الانفتاح عندما فتحت صفحاتها واسعة للاعلان عن السلع الاستهلاكية التي لا يفيد منها الاقتصاد المصري الا قليلا ولا يحصل منها الا على الفتات • وجرت الصحافة التليفزيون الملون - على ما له من قوة هائلة في هذا الميدان - عندما كانت الصحافة تتولى أمر جباية الاعلان للاداعة المرئية والمسموعة على السواء •

وأخيرا - وليس هذا أقل النقاط أهمية - لا بد من الإشارة الى ما أتاه الكتاب عن الانفاق العسكري في فترة ما بعد الحرب وهو ما أطلق عليه « السلاح » الكينييزي الرئيسي • ففي الولايات المتحدة كانت تسعة أعشار العمالة التي خلقت خلال هذه الفترة مما ينتمى الى الأنواع الحربية ، واستثمر خلال نفس الفترة عشر اجمالي الناتج القومي في انتاج العتاد وقد أشار أيزنهاور عندما ترك البيت الأبيض الى صبح الاقتصاد الأمريكي بالصيغة الحربية بصورة متزايدة • ولكن اذا كانت الولايات المتحدة قد سارت في هذا الطريق اختيارا ، وبلاد أوروبا اضطرت اليه اذعانا ، فان بلاد العالم الثالث تكون قد اضطرتها الظروف القاسية الى أن تسلك هذا السبيل ظلما •

الكتاب على صغر حجمه مليء بالنقاط التي يفيد من استيعابها كل من له علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيطها على كافة المستويات • وهنا أختل بين القارىء وبين هذه النقاط لكي ينهل منها بمفرده •

والله ولي التوفيق

صليب بطرس

التنمية والتخلف

تعريف وتفسيرات



ولت ویتمان روستو Walt Whitman Rostow

ولد ولت ويتمان روستو بمدينة نيويورك في السابع من أكتوبر عام ١٩١٦ ، وتخرج في جامعة ييل سنة ١٩٣٦ وحصل منها على درجة الدكتوراه عام ١٩٣٨ . وبدأ حياته آنذاك في مجال التعليم أستاذا مساعدا للعلوم الاقتصادية بجامعة كولومبيا (١٩٤٠) ، ثم أستاذ تاريخ أمريكا بجامعة أكسفورد (١٩٤٦ - ١٩٤٧) وجامعة كيمبردج (١٩٤٩ - ١٩٥٠) ، وبعد ذلك شغل وظيفة أستاذ ذي كرسى بمعهد ماساشوسيتس المعروف اختصارا بـ M.I.T. (١٩٥٠ - ١٩٦١) بالإضافة الى أنه كان مدير مركز الدراسات الدولية التابع لهذا المعهد . ويعمل دبليو . دبليو . روستو حاليا أستاذ العلوم الاقتصادية والتاريخ بجامعة تكساس في أوستن . ويجانب ذلك فقد تولى عدة مسئوليات أخرى يذكر منها على وجه الخصوص رئيس الباحثين في القسم الاقتصادي الألماني النمساوي (١٩٤٥) ، ثم المستشار الفني للرئيس كينيدي في المسائل المتعلقة بالامن القومي (١٩٦١) . وظل أيضا مستشار وزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (١٩٦١ - ١٩٦٦) ورئيس مجلس الخطط السياسية في نفس الفترة ، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية في لجنة التحالف بين بلاد أمريكا للتقدم بدرجة سفير (١٩٦٤ - ١٩٦٦) ، وأخيرا المستشار الفني للامن القومي مع الرئيس جونسون (١٩٦٦ - ١٩٦٩) .

وما يجدر الإشارة اليه كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » (١) الذي أصبح دليل رجال الاقتصاد واستعرض فيه النظرية التي حددت مراحل

التنمية الماصرة بخمس لا بد من اجتيازها وتراوح من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحاسمة التى أسماها « انطلاق كندا » (١) . وكانت نظريته السياسية التى تقضى بضرورة وضع « حدود جديدة » سلمية ، واحدة من الأفكار الرئيسة فى برنامج الرئيس كينيدي . أصبح الوصول الى امكانية حقيقية لتنمية اقتصادية ، أمنية مشتركة للبلاد المتخلفة . ومع هذا فعندما يكون المقصود هو تناول المسائل المتعلقة بالتنمية والتخلف ، فان الاقتصاديين فى الميدان النظرى ورجال السياسة فى مواجهة الحقيقة الملموسة ، يهربون فى الكثير من الحالات عن وجهات نظر متباينة . ومن أجل الفاء الضوء على هذا الحوار ، أجرينا مقابلة مع واحد من أكثر شخصيات التنظير تأهيلا : اختصاصيا فى هذه المسائل ، ومتمرسا ذا خبرة ، أسهم بصورة نشطة فى سياسة بلاده الاقتصادية هو دبليو . دبليو . روستو "W. W. Rostow" ودار الحوار على ما لى :

ما هو المعيار الأساسى الذى يتيح تحديد درجة تنمية أى بلد ويمكن من تصنيفه إما ضمن البلاد المتقدمة وإما بين البلاد المتخلفة ؟ هل هذا المعيار هو نصيب الفرد من الدخل ؟ أم هو توزيع السكان فى سن العمل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ؟

ان التعاريف التقليدية والاحصائيات الخاصة بالنمو التى تأخذ النسب المئوية للسكان فى سن العمل بين قطاعات الزراعة ، والصناعة والخدمات ، تبدو لى أنها لا تفى بهذا الغرض ، شأنها فى ذلك شأن فكرة ما يضيفه كل من هذه القطاعات الثلاثة الى الناتج الإجمالى :

لا توضح هذه التعاريف سوى بعض نتائج النمو والتحديث ، ولكنها لا تفسر مثلا المحددات الاقتصادية الأساسية . وهذه التعاريف لا تقل أبدا ، على تكامل العلوم والتقنيات والتطور الاقتصادى . ومن خلاله ، مع حياة الإقليم أو البلدة برمتها . فبعض البلاد التى تقتقر الى فنون الصنعة والوسائل العملية (مثل ليبيا) تستمتع ، مع ذلك ، بدخل قومى مرتفع . وهناك ، على العكس ، بلاد أخرى (مثل الصين أو الهند) قد استطاعت أن تسجل فى اقتصادها قدرا كافيا من العلوم وفنون الصنعة ، وبرغم ذلك فإن دخولها القومية ظلت منخفضة .

والممول ألا يقيد الاقتصاديون أنفسهم فى تعريف مراحل النمو بإضافتها الى نصيب الفرد من الدخل أو الى معدلات الإنتاج وحدها ، ومع

ذلك فلا يجوز أن يتعلق الأمر بدوره بالخط من قيمة استخدام احصائيات
كذلك التي وضعها كولن كلارك (١) وسيمون كوزنيتس (٢) أو متوسطات
الكميات التي تتيح هذه الاحصائيات اعدادها .

ونلاحظ ، بصفة عامة ، أنه في الوقت الذي يزيده فيه نصيب الفرد
من الدخل بالنسبة للصناعة في المدى الطويل جدا ، فإن هذا النصيب
في مجال الزراعة ينخفض في نفس الفترة .

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات ، فنجد أنفسنا أمام قطاع من الصعب
دراسته نظرا لأن تعريفه فضفاض للغاية : فهو في واقع الأمر ، يشمل
على « ما بقي » من القوة العاملة بدءا من الحلاقين الى جنود الصف ، ومن
موظفي هيئة الغاز الى الصحفيين وغيرهم . وترتبطا على ذلك فليس للحركات
التي تؤثر في هذا القطاع أهمية اقتصادية وطيبة . وفي المحل الأول
تتناقص ، بصورة عامة ، أهمية قطاع الخدمات مع نمو الصناعة وبمعنى
آخر تتقدم الصناعة على نحو أسرع مما يحققه هذا القطاع من تقدم .

أما في المحل الثاني فعندما تحقق المجتمعات مستوى عاليا من
التقدم ، فإن قطاع الخدمات يعود الى النمو بدرجة متسارعة نتيجة لحقيقة
مفادها أن جزءا أكبر من اجمالي الدخل يخصص لهذا القطاع . وبالإضافة
الى ذلك فإن انتاجية العمل تزيد بارتفاع مؤهلات العمالة المستثمرة .
ولنضرب مثلي ملوسين : الجزء من الميزانية المخصص ، في البلاد المتقدمة
للفاية ، للتعليم والرعاية الصحية يتزايد بصورة أسرع نسبيا من ارتفاع
اجمالي الناتج القومي . وينطبق نفس الشيء على النفقات الخاصة بالحد
من التلوث وغيره . ومن ثم فإن القطاع الثالث يمثل أهمية آخذة في
الازدياد .

ونظرا لأن الأمر يتعلق بقطاع لم يزل تعريفه سيئا ، فمن الضروري ،
في كل مرة يتناولها المرء ويتصدى له ، أن يجدد المجال الذي يختص
القطاع به حتى يتفادى المرء كلية الوقوع في الخلط . وبجانب ذلك يتعين
على المرء أن يعرف جيدا أن وظيفة قطاع الخدمات ليست واحدة في البلاد
المتقدمة والبلاد المتخلفة على السواء .

ولناخذ حالة الهند حيث يحتل قطاع الخدمات مساحة متسعة من
اقتصاديات البلاد ، ومع ذلك فلا يمكن أن يؤخذ ذلك على أنه سمة التقدم
الاقتصادي . فانه ، على العكس من ذلك تماما ، يخفى حالة من البطالة
والتشغيل الناقص .

Colin Clark (١)

Simon Kuznets (٢)

يتعين ، بصورة عامة عند دراسة النمو الاقتصادي فيما يتعلق
بالزراعة ، أو الصناعة أو الخدمات ، أن يتم بحرص وحذر فحص كل
قطاع على حدة للوقوف على مدى استيعابه فعلا أو عدم استيعابه للعلوم
والتقنيات الحديثة .



منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تبني الحكومة التساوية احتكاما زائفا لتنمية

موارد الطاقة على نحو خاص .

والصورة تمثل محطة توليد كهرباء في هينترتوكس Hintertux (النمسا) .

يستخدم بعض المؤلفين كلمة « نمو » و « تنمية » بلا تفرقة أو تمييز ،
في حين أن البعض الآخر يفرق بين المفهومين . بيد أن المرء عندما يتصلق
للمشاكل التي تعترض البلاد المصنعة فعلا ، يبدو له أن الأمر يتعلق فيها
بمسائل تختص « بالنمو » ولا تختص « بالتنمية » . فما هي الفروق
الموجودة بين المبرتين ؟

لقد درجت ، من جانبى ، على أن أحصر استخدام كلمة « النمو » (١) فى معنى محدود نسبيا ، لتحديد المراحل التى تميز خلالها تدريجيا العلوم وفنون الصناعة الحديثة فى مختلف قطاعات الاقتصاد وقطاعاته الفرعية .

واستعمل ، من ناحية أخرى ، عبارة « التنمية » (٢) بمعنى أكثر اتساعا لى تتضمن تلك العوامل الخاصة بأجزاء الوجودان القومى ، أو رفع كفاءة نظام الضرائب . ولعل واحدا من أفضل وسائل الاختبارات التى أسير بها غور التنمية هو أن أرى مدى عدالة نظام الضرائب ومدى الإقبال على دفع الضرائب . واستنادا الى وجهة النظر هذه يوجد عدد من الدول على درجة كافية من الغنى ولا تعتبر ، فى رأى ، بلادا متقدمة بدرجة كافية .

وثمة عامل آخر يشف عن التنمية هو تكافؤ فرص التعليم ونوعيته . ومفهوم التنمية ، إذن ، أكثر اتساعا من مفهوم النمو .

توجد ، فى المجال الاقتصادى ، نظريتان مختلفتان عن التغلف : الأولى وهى التى نعتنقها ، تقوم على أن التغلف مرحلة تسبق التنمية بمعنى أن التغلف يشكل مرحلة عادية فى عملية التصنيع الخاصة بكل بلد . والنظرية الثانية ، وهى نظرية الماركسيين وأصحاب مذهب العلاقات الثنائية structuralists (٣) بين الأشياء ، تأخذ التنمية على أنها نتيجة لتنمية البلاد المتقدمة أكثر من غيرها ، أو بمعنى أصح أن ظاهرة تنمية بعض البلاد . وظاهرة تغلف البعض الآخر تتكاملان بحيث لا يستطاع تفسير أحدهما دون الأخرى . فلما وإيكم فى هذا الموضوع ؟

اسمحوا لى أولا أن أخص ما اعتبره مراحل النمو . ولنبدأ بدراسة المجتمعات التقليدية غير الصناعية ، وهى لم تكن مما توصف بأنها مجتمعات ستاتيكية (سباتكة) بالضبط . لقد كان بها قدر طيب من العلم والاختراعات ولكنها حرمت من تيار حقيقى من المبتكرات التكنولوجية . ومن أجل هذا السبب أصبح تاريخها تسوده الموراث : قبائل افريقية

(١) croissance.

(٢) développement.

(٣) وهم أصحاب مذهب التركيبية : وهو مذهب من مذاهب منهجية الفلسفة والعلوم مؤداه الاعتماد أولا بالنظام العام لفكرة أو لمئة أفكار مرتبطة بعضها ببعض على حساب العناصر المكونة له . أما تلك العناصر فلا يعنى بها هذا المذهب الا من حيث ارتباطها وتأثيرها بعضها ببعض فى نظام منطقي مركب . انظر معجم مصطلحات الأدب - د . مدنى وهبه - مكتبة لبنان - ١٩٧٤ .

(الترجمة)

صغيرة ، واسر صينية ، وامبراطوريات اغريقية أو رومانية أو فارسية أو هنوسية . وهى مجتمعات كان فى مقهورها أن تحقق درجة معينة من التطور ولكنها تصطلم دائما بحد تكنولوجى اعل يوقعها ثانية فى أزمت معتلة حتى تصل الى الانحطاط .

بيد أن حركة التاريخ ذات المورات هذه قد توقفت فى بريطانيا العظمى فى نهاية القرن الثامن عشر . أما بلاد أوربا الغربية والمستعمرات الأمريكية فقد مرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بما أطلق عليه الظروف السابقة لمرحلة الانطلاق (١) .

حققت كل هذه البلاد تقدما : فرنسا فى عهد كولبير فى القرن الثامن عشر ، وروسيا فى عهد بطرس الأكبر وكاترين ، وأسبانيا فى عهد أسرة البوربون ، وهولند - طبعاً - فى القرن السابع عشر .

وعندما أقول أن هذه البلدان تقصت ، فأننى أعنى أنها حققت فعلا عددا من المام الوظيفية التى تلائم « أولى درجات » التصنيع مثل تحسين مواصلاتها الداخلية من خلال إقامة الطرق وشق الترع بحيث يصبح التبادل التجارى أسر . طورت هذه البلاد أيضا التبادل التجارى الخارجى ، وتوصلت الى تصنيع منتجات حرفية ومنتجات مصنعة على نطاق واسع .

وبالإضافة الى ذلك تحول نظام التعليم الخاص بكل منها واتسع نطاقه محققا بذلك ظهور عدد من المهارات الجديدة وحشدها . وبفضل كل هذه العوامل الدينامكية مجتمعة ، استطاعت الثورة العلمية أن تتحقق .

لم تكن بريطانيا العظمى، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، الدولة الوحيدة التى أدركت أن العلم يمكن أن تخرج منه اكتشافات مؤثرة فى الاقتصاد . ومع هذا فقد كان الانجليز أول من حقق الانطلاق الاقتصادى بفضل مرحلة ابتدائية من التصنيع تقوم على استخدام فنون الصناعة الجديدة . ويمكن للمرء أن يقارن بين المهمة التى وقعت على عاتق أوربا فى القرن الثامن عشر وبين الواجب الذى كان يجب أن تحمله بلاد افريقيا فى الستينيات : كان يجب عليها أولا أن تخلق بنية أساسية وأن تقوم بتدريب بعض الأفراد على التمرس بفنون الصناعة الجديدة واستخلام العلوم ، ثم تقوم بتطوير التجارة الخارجية حسب احتياجات الاقتصاد الجديدة . وعادة ما تتحقق مرحلة الانطلاق Take off فى عدد محدود من القطاعات وفى بعض الأحيان فى إقليم واحد فقط من أقاليم الدولة . وكلما توغل البلد فى التطور التقنى ، (وهو ما لا يصل الى مستوى كاف

قبل انقضاء جيل) ، لحقت حركة التصنيع القطاعات الأخرى وبخاصة صناعة المصناعات ، والصناعة الكيماوية والصناعة الالكترونية والزراعة أيضا .

والمرحلة التالية التي يطلق عليها الاستهلاك الكبير (١) فهي تلك التي يتاح فيها اقتناج السيارات الكبيرة ، والسلع الاستهلاكية المعمرة ، والمساكن ، والسيور ماركيت وغيرها ، من خلال تزامن كل هذه الوسائل الفنية مع الدخل المرتفع (حوالى ٦٠٠ دولار للفرد الواحد في السنة) . كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة وصلت الى هذه المرحلة في العشرينيات من هذا القرن ، أما بلاد أوروبا الغربية واليابان فقد وصلت هذه المرحلة في الخمسينيات والستينيات .

وفي مؤلفي « علوم السياسة ومراحل النمو » Politics and the Stages of Growth أضفت مرحلة أخرى هي مرحلة « البحث عن الكيف » (٢) . ومن الناحية الفنية البحتة تتميز هذه المرحلة بحدوث تطور سريع في بعض الخدمات العامة والخاصة على السواء ، مثل الخدمات التعليمية ، والصحية ، والبيئية وما إليها . وقد بلغت الولايات المتحدة هذه المرحلة في الستينيات ، وسوف تبلغها اليابان في السنوات التالية . والواقع أنها مرحلة مازال علينا الكثير أن نفعله لكي نقف على كنهها .

وهل يمكن مقارنة صورة النمو الاقتصادي هذه بتلك التي وضعها ماركس ؟ ان المراحل التي سبق ذكرها لا تقارن ، في رأيي ، بمراحل كارل ماركس وهي : مرحلة النظام الاقطاعي ، والراسمالية ، والاشتراكية والشيوعية . تتجنب الصورتان الى التطابق في مستوى المرحلة الأخيرة وهي « البحث عن الكيف » . والشيوعية عند ماركس الذي يرى ، باعتباره من رجال القرن التاسع عشر أن المجتمع التقليدي ينبثق من الانانية والتعطش الى الربح ، هي المرحلة التي يجب أن يختفي فيها العوز والفقر . والشيوعية على العكس يجب أن توظف طبيعة الانسان الخيرة الطيبة وتخلق فرص العمل الذي سوف لا يكون مجرد ضرورة من ضروريات البقاء بل سوف يصبح شرطاً للتنفتح .

وسوف نصل عما قريب ، كما أوضحنا في كتابي (٤) ، الى تخفيض عدد ساعات العمل الاسبوعية على نحو هائل دون أن تقلل موارد الثروة .

Consumption massive. (١)

La Politique et les Etapes de la Croissance. (٢)

Recherche de la qualité. (٣)

(٤) يقصد علوم السياسة ومراحل النمو (المترجم)

ولكننا لم نزل بعيدين كثيرا عن تلك المرحلة التي قد لا تكون ، برغم ذلك ، شاعرية تملأ النفس بالرضا بالقدر الذي يتبنيه ماركس .

اما فيما يتعلق بالنظرية الشيوعية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر والتي تفسر التخلف بأنه حالة التبعية ، فانها تبدو لي وقد خلت من أى مضمون حقيقي . لقد تميز التطور التاريخي في جميع مراحلها بطابع ، التنمية المتباينة : فبعض البلدان أخذت بأسلوب التنمية قبل غيرها ثم تبعها غيرها في وقت لاحق على طريق التنمية . وهكذا تكون كل دولة قد عرفت دائما تبعية نسبية . ففي القرن السابع عشر كابد الانجليز التبعية قبالة هولنده تماما كما يحس ، في الوقت الراهن ، هذه التبعية بعض البلاد المتخلفة في مواجهة الولايات المتحدة . كان الهولنديون يشترون المواد الأولية من الانجليز ثم يعيدون بيعها بعد تحويلها منتجات مصنعة . كانت الفكرة التي استولت على كولير (١) في القرن السابع عشر هي تبعية الفرنسيين قبالة الهولنديين لأنهم سيطروا على تجارة فرنسا حتى في شواطئها .

لا يرد التخلف الى التبعية ، ولكنه لم يعد الا أن يحقق نوعا من تأخير النمو يمكن أن يترك البلاد الأقل تقدما تحت تأثير أنها تابعة وفي وضع يسهل فيه مهاجمتها ، ومن هنا تصبح مؤكدة ردود أفعالها القومية . ومع هذا فقد كانت هناك مواقف تبعية مباشرة وحقيقية في فترة الاستعمار أو شبه الاستعمار كما كان عليه حال الصين في الفترة ما بين حروب الاقيون وأوائل القرن العشرين .

يجنب تاريخ التنمية الاقتصادية الى معارضة بعض النظريات اليسارية التي تزعم أن البلاد الأكثر تخلفا يتعين عليها أن تتقهقر بانتظام الى مواقع مستقلة تماما وترفض كل تدخل من جانب رأس المال الأجنبي . وتظهر مرحلة الانطلاق الاقتصادي للولايات المتحدة واليابان مدى ما استطاع أن ينتزعه هذان البلدان من منافع من خلال اسهامات رعوس الأموال والسلع الآتية من الخارج وذلك لتحقيق تحديث اقتصادياتهما . لقد كان الأمريكيون أول من أدركوا الرباط الحقيقي الموجود بين حركة التصنيع وبين الاستقلال الاقتصادي . لقد ظل الأمريكيون دائما تحت وصاية انجلترا فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة برغم حصولهم على استقلالهم الاقتصادي . كان من المستحيل عليهم السيطرة على تجارتهم الخاصة بهم .

(١) Colbert وهو وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر (المترجم)

وفي عام ١٧٩١ اقترح الكسندر هاميلتون على كونجرس الولايات المتحدة النظرية التي ما زالت ذاتة الصيت والتي تبناها ، في الوقت الحاضر ، جميع البلدان المتخلفة وهي : « من الضروري تنمية وتطوير قطاع المنتجات الصناعية ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا » . وتظهر هذه النظرية أصدق ما تكون في عصرنا الحالي .

يعتقد الكثيرون أن جمهورية الصين الشعبية عرفت نموا اقتصاديا أعلى بكثير مما حققته مثلا الهند في نفس الحقبة . وهذه الظاهرة ، على ما يبدو ، تؤيد النظرية القائلة بوجود علاقة عضوية بين التنمية وبين التخلف ، ومن ثم فإن تقدم الصين الاقتصادي يسره استقلاله الكامل . ويضر ركود الحياة الاقتصادية في الهند ، استمرار روابط التقليدية . وقصارى القول ما هي أسباب « الانطلاق » الصيني ؟

يبدو لي أن سؤالك جاء على نحو خاطئ جدا . ففيما يتعلق بالعالم الشيوعي يجب ، في المحل الأول ، أن يؤخذ الاتحاد السوفيتي كمثل . لقد جاءت مرحلة « الانطلاق » في روسيا منذ عام ١٨٩٠ . حقق الروس ، قبل الحرب العالمية الأولى ، تقدما سريعا في المجال الاقتصادي ثم بدأوا ينشرون حكم الشعب .

وتطورت فيما بين ١٩٠٧ - ١٩١٤ صناعة كبيرة غاية في التنوع . وفي عهد ستوليبين (١) كان هناك فائض من المحبوب الغذائية للتصدير . ثم اندلعت فجأة الحرب وجاءت بفترة الشيوعية التي عرفت معها البلاد فترة العشرينيات الصعبة . وفي عام ١٩٣٠ استعادت روسيا تسامها مستواها التي كانت عليه عام ١٩١٣ . ومنذ ذلك الوقت وتحقق الصناعة مستوى أعلى بكثير من الزراعة التي تستوعب قدرا كبيرا من القوة العاملة ولكن ليس لمجرد تزويد السكان بحاجتهم من المواد الغذائية . وبدلا من استيراد المحبوب الغذائية ، كان على الاتحاد السوفيتي أن يصدرها اسهاما منه في امداد العالم بالغذاء .

(١) Pierre Arkadievitch Stolypine رجل دولة روسي ولد في بادن - بادن وقتل في كييف Kiev (١٨٦٣ - ١٩١١) . استطاع وهو وزير الداخلية عام ١٩٠٤ أن يقمع الثورات بكل حمة . لقد قتل على مسرح كييف أحد الثوريين الذين لم تأخضهم به حمة ولا شفقة . (الترجمة)

ومن ناحية المجتمع المولى أقرر أيضا انها لفضيحة أن يستهلك بلد متقدم تكنولوجيا ، جزءا من الفوائض العالمية بينما يوجد أناس جوعى لا حصر لهم فى الهند وأماكن أخرى . ينتج القطاع الصناعى فى الاتحاد السوفيتى كميات كبيرة من الصلب ، فى حين يجه فى الصناعات الأكثر تقدما مثل الكيماويات والاليكترونيات ، متخلفا وراء أوروبا الغربية واليابان . اعتقد أن روسيا بلون شيوعية كان يمكن أن تكون فعلا بلدا أكثر تطورا من الناحية الاقتصادية .

أما عن الصين فقد عرفت فترة توسع سريع فيما بين عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، جاءت فى أعقابها « الوثبة الكبرى الى الأمام » التى كانت فشلا . لقد اجتازت الصين هكذا فترة عصيبة حتى عام ١٩٦٣ أعقبتها حتى سنة ١٩٦٥ فترة نقاعة قبل أن يبدأ التفهقر المبريد المصاحب للثورة الثقافية . لقد عاد الموقف فى عام ١٩٦٨ ليصبح مماثلا لما كان عليه فى ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت عرفت الصين خمس سنوات من التقدم الاقتصادى المتواضع . ان نظام الزراعة الصينى يعوزه بعض المنشطات برغم أنه زاخر بالتقنيات الجديدة . ولا اعتبر الصين ، بأية حال ، نموذجا تاما للنمو والتنمية .

أما عن الهند ، فاعتقد أن المرء يمكنه أن يلحج الصعاب التى تكتنفه من خلال حقيقة مفادها انه بلد مفتوح . وستظل الزيادة السكانية مشكلتها الرئيسية : ويكفى أن يعرف المرء أن نمو السكان بمعدل قدره ٢٪ سنويا يعنى زيادة قدرها عشرة ملايين نسمة جديدة يتعين تعليمهم وإطعامهم الأمر الذى يتجاوز كثيرا ما يمكن أن يتحملة البناء الاقتصادى .

ان الصين تعرف أكثر من غيرها حل هذه القضية : لقد استطاعت من خلال جهازها السياسى أن تمارس ضغطا على جمهور السكان من أجل تخفيض معدل المواليد . وفى رأى يعتبر فى حكم المعجزات ما قامت به الهند فعلا منذ الخمسينيات من استطاعتها حكم ما يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة يتكلمون لغات مختلفة ويسكنون مناطق متباينة ، حكما ديمقراطيا .

وهناك بلاد كثيرة أكثر تقدما من الهند لم يكن فى استطاعتها تحقيق ما قامت به الأمر الذى يستأهل تقديرا كبيرا .

ولا ريب فى أن الواقع الذى أعرفه عن الديمقراطية يسئل ، فى الحساب ، بطريقة مباشرة . يكتنف الهند العديد من المشاكل التى يجب حلها . غير أنى لا أعتقد أن نموذج الصين يمكن أن يكون ملائما لها ولغيرها من أى بلد من بلاد العالم .

توجد بلاد نامية مثل تايلان ، وسنغافوره ، والبرازيل ، والمكسيك ، وكوريا الجنوبية ، يكون فيها التقدم الذى أحرزته أهم بكثير مما تحقّقه بعض البلاد الاشتراكية •

ومن الواضح أننى لا أذهب الى القول بأن جميع وسائل المساعدات الرأسمالية للبلاد المتخلفة قد انتهت ، فى جميع الحالات ، بتقزم اقتصادى واجتماعى مرض ، وعام ومتناسق تماما • وبجانب ذلك فلسبت أعتقد أيضا أن هناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه من النماذج الشيوعية •

(يرجع الى الصفحات ابتداء من ٨٧ لتابعة باقى الحوار) •

تعريف التنمية والتخلف

مفهوم التنمية والتخلف :

ان تبني مصطلحا يتصل اتصالا عضويا حقيقيا بدراسة التخلف لأمر ضروري ما دام كل تعبير يحمل ، من قبل ، بين طياته جانبا يقينيا من جوانب المشكلة ، ويوضح في نفس الوقت البرنامج الاقتصادي الذي قد يطبق عليه .

ومن ثم ، فعندما نتكلم عن **البلاد الفقيرة** ، يجب أن نتوقع الاحالة الى سوء توزيع الثروة لكل بلد على المستويين العالمي والداخلي على السواء ، وتأسيسا على ذلك يلاحظ المرء تفضيل هذا البلد سياسة إعادة التوزيع . وإذا استحضمت عبارة **البلاد المتخلفة** ، فيحسب المرء أن هذه البلاد تلقي نفسها في مرحلة بذاتها من مراحل تقدمها التاريخي ، تعني أنها في موضع هيكل ومؤسسي محدد يتطلب ، إذن ، اصلاحا مسبقا للهيكل والمؤسسات . وعلى العكس من ذلك عندما يتناول المرء **البلاد النامية** (١) ، فانه يسلم أن احتمالات نماء هذه البلاد قد تحققت فعلا ولم يبق ، من الآن فصاعدا ، سوى تنشيط هذه الاحتمالات وتوجيهها . وبالمثل فان عبارة « **البلاد التابعة** » (٢) تنسحب الى العلاقة الوثيقة التي احتفظت بها هذه البلاد

(١) en voie de développement . وقد رأى المحرم الدكتور أحمد زكي

(الترجم)

ترجمها « البلاد النامية »

Dépendants. (٢)

مع الدول المستعمرة (١) السابقة . ومن المسلم به أن لهذه البلاد ، ولا ريب ، فائدة تحقق لها استقلالاً ذاتياً حقيقياً . وأخيراً إذا تصلى المرء للكلام عن البلاد « غير (٢) المصنعة » ، فإن هذه العبارة ضيقة للغاية بحيث لا تدل على الموقف الشامل لهذه البلدان .

وإزاء تنوع هذه المشاكل ، اقترح سانكيل (٣) تعريفا شاملا غاية في الانفتاح لظاهرة التخلف فاعتبرها « مجموعة من الظواهر المعقدة المتبادلة التي تشف عن تفاوتات صارخة في الغنى والفقر ، والركود وتأخر نسبي في بعض البلدان الأخرى ، واحتمالات الانتاج التي لا تحقق الا بقدر ، وتبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية » .

لقد تعرض مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للعديد من الصياغات والتفسيرات . فالبعض مثلا يركز ، في المحل الأول ، على « مستوى » النمو بقصد قياس نصيب الفرد من الدخل ومن اجمالي الناتج القومي ، في حين أن البعض الآخر يأخذ في الاعتبار ايقاع النمو بوصفه عاملا أساسيا ومن ثم يتعين البدء بوضع معايير للمقارنة تتيح تصنيف البلاد وفق تطور الواحد قبالة الآخر . ويمكن تعريف التنمية بأنها « تطور مقصود به أحداث تحول اجتماعي في صورة المساواة - كهدف نهائي - أمام الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبالة البلاد الأخرى التي تتمتع أيضا بمستوى من الرفاهة المادية الأكثر ارتفاعا » . ومن الواضح أن هذا التطور لا يتبع نفس الطريقة في جميع المجتمعات ، ومن ثم يورث أنواعا ، غاية في التباين ، من التنظيم السياسي والاجتماعي .

ليس اليأس مصيبة ، ولكنه مرفق للغاية .

سبروليم بيت

اعتبار حديث :

الحاجة الى التنمية على المستوى الدولي

كانت أزمة سنة ١٩٢٩ ضربة قاسية لكل الاقتصاديات المتقدمة بدءا بالولايات المتحدة . ولكن آثار هذه الأزمة لم تلبث أن انتشرت بأكثر

Métropole (١)

Non industrialisés. (٢)

Sunkel (٣)

ما يمكن من العودة فى باقى بلاد العالم • ان كانت العودة الى توازن داخلى لم يتأخر تحقيقها فى القوى الاقتصادية الكبيرة ، فقد كان الركود أعمق بكثير جدا وأكثر بقاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية • وأخذت البطالة أبعدا لم يكن من المستطاع أبدا الوصول الى تقويم حجمها •

وبعد فوات بضع سنوات انخرط عدد كبير من بلاد العالم فى الحرب العالمية الثانية ، وكان أن أثارت العودة الى السلام ، عددا من المشاكل الجديدة ، ورأت البلاد المتقدمة صناعيا أكثر من غيرها ضرورة اقامة سوق واسعة للتعاون الاقتصادى وضعت حدا لانقسام العالم الى وحدات تطبق كل منها نظام الحماية الجمركية واتبعت القوى الكبرى سلسلة من التدابير تجنب الى العمل على ازالة آثار الحرب بصورة سريعة ولقد كانت معاهدة السلام مع ألمانيا من الناحية الاقتصادية أقل صرامة بكثير من الشروط التى وضعت فى سنة ١٩١٨ ، وحصل ، مشروع مارشال ، معه الى كافة بلاد أوروبا مساعدة فعالة تتيح لها أن تصحح أحوالها بصورة سريعة •

وقد أفادت البلاد المتخلفة المستقلة من حيدتها لتبدأ عملية التصنيع التى حاولت بعد ذلك أن تعمل على دعمها • أما البلاد المستعمرة فقد قصدت الى الحصول على استقلالها • وإذا كانت هذه البلاد حصلت ، فى أول الأمر ، على استقلالها بصعوبة وبطء ، فإنها قد منحت ابتداء من عام ١٩٦٠ بصورة جماعية ودون صعوبة • ومع أن الاستقلال السياسى لا يعنى بالضرورة الحصول على الاستقلال الاقتصادى ، فإن الأول على الأقل واحد من الشروط اللازمة للثانى •

تقدير التنمية الاقتصادية وتقسيم العالم الى مناطق كبيرة

لم تكن تفاوتات مستويات المعيشة فى أجزاء مختلفة من العالم ، قبيل الثورة الصناعية ، شيئا هاما للغاية • ولكن حقيقة عدم قيام هذه الثورة الا فى بعض مناطق محددة بذاتها خلق بصورة سريعة فجوة بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة ، كما ترتب على هذه الثورة أيضا تفاوت فى التنمية يعنى نفسه دون توقف • ومن أجل هذا أصبحت النسبة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة فى مستهل القرن العشرين ٢٠ : ١ بعد أن قدرت فى القرن التاسع عشر بـ ٤ : ١ وفى الوقت الراهن وصلت ٧٠ : ١ • وبالرغم من أن هذا الاختلال لم يزد سوى ٥٠٪ خلال القرن التاسع عشر ، فقد تضاعف عدة مرات خلال الأربعين سنة الماضية • ويبين الجدول التالى هذه الظاهرة بصورة غاية فى الوضوح •

نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكي

مقوما بالدولار في الوقت الراهن ١٩٧٠	مقوما بالدولار الأمريكي في ١٩٥٣				
	١٩٧٠	١٩٥٨	١٩٢٩	١٩٠٠	
					البلاد المتخلفة غير الاشتراكية
٢٠٥	١٣٥	١١٠	٩٠	٧٥	المجموع
٥١٠	٣٤٠	٢٥٠	١٩٠	١٦٠	أمريكا اللاتينية
١٤٥	٩٥	٨٠	٨٠	٦٥	آسيا
١٥٥	١٠٥	٨٥	-	-	أفريقيا
					جمهورية الصين الشعبية
٤٥٠	٣٠٠	١٦٠	-	-	البيانات الرسمية
٢٣٠	١٥٠	١٠٥	-	-	تقديرات الغرب
					البلاد المتقدمة غير الاشتراكية
٢٣٨٠	١٨٥٠	١١١٠	٦٩٠	٤٨٠	المجموع
٤٨٦٠	٣٣٣٠	٢٣٢٥	١٣٧٠	١٠١٠	الولايات المتحدة
١٩٧٠	١٣٦٠	٧١٠	٤٩٠	٣٧٠	أوروبا

ويمكن للمرء من خلال هذا الجدول أن يلاحظ أن العلاقة بين الدخل في البلاد المتقدمة في مجموعها وبين الدخل في بلاد العالم الثالث بلغت ٨ : ١ وعلى العكس من ذلك لو عقد المرء مقارنة بين البلاد الأكثر تقدما وبين البلاد الأقل منها ، فإن العلاقة تصل الى ٤٠ : ١ .

تكاليف النمو الاقتصادي

ترتفع التكاليف الاجتماعية (*) للنمو الاقتصادي أولا بأول مع تسارع هذا العنصر الأخير . يمكن أن يرجع ظهور مسألة تكلفة النمو هذه الى بداية الثورة الصناعية . غير أن الأسلوب الذي تعالج به هذه القضية في الوقت الراهن ، في البلاد المتقدمة جدا قد تطور على نحو هائل . والواقع من الأمر أن الانتاج الاقتصادي في هذه البلاد قد أصبح من الوفرة

(*) هذه النجمة تعني أن المصطلحات مشروعة على الصفحات ١٢١ - ١٢٢ (معاني بعض المصطلحات) .

بحيث يدفع المرء لاعطاء الأولوية لمواجهة الكفاح ضد ظواهر هذا النمو وإيقاع الانتاج المشثومة : تلوث البيئة ، وظروف العمل الضارة وغيرها ومن ثم تخفيض ما يقفده المجتمع من جراء هذه الاضرار .

من المحتمل أن ينخفض قريبا ، في البلاد المزدهرة والمتقدمة اقتصاديا ، الطلب على المواد الاستهلاكية ، وفي الوقت نفسه يزداد على ما يطلق عليه في أيامنا هذه « كيف الحياة » . ان الدفاع عن الطبيعة والبيئة ، وتجديد ضواحي المدن الكبيرة (الأمر الذي لم يتحقق حتى وقتنا هذا نتيجة للمضاربة على المقارات) ، والتفتح الثقافي للمواطنين ، كلها أمور يجب ان تحتل مكانة أكبر في البرامج السياسية . وهناك اقتراحات عديدة في هذا الاتجاه وأشهرها ذلك الذي يدعو الى أن يحل مفهوم صافي الرفاهية القومية (١) محل اجمالي الناتج القومي (٢) . وهناك أيضا أحد رجال الاقتصاد الذي صنف فعلا البلاد حسب الإعانات التي تقدم للمسرح وللحفلات الموسيقية .

ولكن القضية تطرح نفسها على نحو مختلف تماما بالنسبة للبلاد المتخلفة . فواقع الأمر ، في الوقت الراهن ، أن المرء في مقفوره أن يفكر في أن المقدرة الانتاجية للانسانية كلها ، يجب أن تتيح تجنب الآثار السلبية التي تثيرها عملية التصنيع . ويتعين ، من خلال هذا المنظور ، أن يصبح الكفاح ضد آثار النمو الاقتصادي غير المواتية ابتداء من تلوث البيئة حتى الاسراف في استخدام المواد الأولية ، الهدف صاحب الأولوية .

التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي :

انعدام النمو :

إذا أخذنا في الاعتبار التكاليف الاجتماعية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية من أساسها وأخذنا أيضا المعطيات الحالية للثقافة الاجتماعية والمعطيات السياسية التي تتطلب سلسلة من الاستثمارات غير المثمرة ورغم أنها نافعة اجتماعيا ، فيمكننا القول أن التنمية الاقتصادية تقف على شفا مرحلة من شأنها أن تمرقل النمو ان لم تضع نهاية له . ويستند مثل هذا القول الى ثلاث مجموعات من العناصر التي تبسـدو كأنه لا يمكن تخيلها وهي :

Bien-être national net (B.N.N.) (١)

Produit national net (P.N.N.) (٢)

(أ) انتاج محدود من المواد الغذائية نتيجة لنقص الاراضى القابلة للفلاحة (نظرا لأنها قد استغلت فعلا) والمياه الصالحة للشرب أيضا .
(ب) نفاذ الموارد الطبيعية الأمر الذى يبدو وشيك الوقوع بالنسبة لبعض المواد الأولية .

(ج) ارتفاع درجة التلوث .

ويمكن للمرء ، منذ الآن ، أن يؤكد أن بعض هذه العوامل لا يثير خشية مبهمة وغير واضحة ولا أساس لها ، ولكنها على العكس من ذلك خشية حقيقية دائمة بل وحقيقية . فعلا ، وأصبحت منذ الآن كأنها عائق ولناخذ النقط كمثال : فعلى أساس حصص الاستهلاك الحالية سوف تستنفد الاحتياطيات فى عام ٢٠٠٠ . ومن أجل هذا السبب اقترحت منظمة الدول المصدرة للنقط (اوبك) (١) تخفيض ٢٥٪ من البترول الخام المستخرج موضحة أن هذا التخفيض يحقق فى المدى الطويل ، نتائج ايجابية ليس فقط لأن العالم سوف يستخلم كميات أقل من البترول للأغراض العمومية بل لأن هذا الاجراء يقف حائلا دون استنفاد مصدر الطاقة هذا مبكرا ونحن نقرر فى الوقت الراهن الأضرار التى جاءت نتيجة لزيادة أسعار البترول . والوسيلة الوحيدة للرد على هذا الموقف هو ايجاد مصادر جديدة للطاقة وبصفة خاصة تكثيف البحث فى مجال الطاقة النووية وتطوير استخدامها على نحو سريع . وحتى يحين ذلك الوقت لا يبقى أمامنا سوى الأمل فى قمع معدلات النمو متناهية الزيادة التى سجلتها السنوات الأخيرة فى أوروبا الغربية واليابان .

من الحكمة أن نعد خطة للتوقعات على المستوى الدولى . ولعله من المناسب أن نضيف الى العوامل الثلاثة التى سبق ذكرها ، زيادة السكان ودرجة إيقاع حركة التصنيع أيضا . وتوصف هذه الزيادات بأنها أسية أى أن بعض عناصرها غير معروفة لنا كما أننا نجهل الوسيلة التى يتم بها تطور هذه العناصر . ونظرا لأنها تركز على متوسط الإيقاع المطرد للسنوات الماضية ، فيتعين إذن اعداد توقعات أو خطط اذا كان ذلك ممكنا حتى عام ٢١٠٠ . وتظهر الخطوط البيانية (فى الرسم رقم ١) مساحات الاراضى القابلة للفلاحة التى نقصت منذ نهاية القرن الماضى فى الوقت الذى زادت فيه حاجات الناس من المواد الغذائية زيادة هائلة نتيجة لزيادة السكان (الرسم البيانى رقم ٢) حتى فى البلاد المتقدمة التى زاد فيها عدد سكان المدن بصورة أقل . وفيما يتعلق باستنفاد

الموارد الطبيعية فليس في المستقبل مجال للتفاوض ! ويظهر العمود رقم ١ في الجدول التالي السنوات التي تستنفد بعدها الاحتياطيات المؤكدة اذا استمر الاستهلاك بنفس الايقاع الحالي ، ويظهر العمود رقم ٢ السنوات التي تستنفد بعدها الاحتياطيات اذا ما زادت خمسة اضعاف .

عدد السنوات التي تنفذ بعدها الاحتياطيات

المواد	في حالة الاحتياطيات المؤكدة	في حالة مضاعفة الاحتياطيات خمس مرات
الالومنيوم	٣١	٥٥
النحاس	٢١	٤٨
الرصاص	٢١	٦٤
المنجنيز	٤٥	٩٤
الغاز الطبيعي	٢٢	٤٩

احتياطي الأراضي القابلة للزراعة

وفيما يتعلق بالرسوم البيانية الموضحة (لوحة ٧) ، فقد استخرجت التنبؤات ابتداء من ثلاثة معطيات مختلفة . فيوضح الرسم البياني الأول أن العالم قد دخل فعلا في مرحلة أقل نصيب للفرد من نمو الانتاج الصناعي ، كما يظهر هذا الرسم أيضا أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، سوف يشهد مرحلة الهبوط الصافي الذي يزداد حدة في عام ٢٠١٠ مع العودة الى ما كان عليه الموقف في القرن الماضي وسوف يهبط انتاج المواد الغذائية بصورة مماثلة تقريبا ، في حين أن السكان سيتزايدون ، وترتفع في نفس الوقت آثار التلوث . أما فيما يتعلق بالمنحنيين الآخرين ، فانهما أقل إثارة برغم انهما يكشفان أيضا عما يمكن أن يسمى بانعدام النمو (١) ثم يتلوه الهبوط .

وبرغم ذلك فقد اعد هذا الرسم على افتراضات بذاتها تتحكم فيه على نحو خطير . واكثر هذه الفروض أهمية هو تقدير التقدم التكنولوجى باقل من قدره ، الأمر الذى يمكن ، كما سبق تأكيده ، أن يغير التوقعات على نحو هائل بفضل تطوير استخدام الطاقة الذرية بصورة خاصة . وثمة فرض آخر لا يمكن طرحه جانبا الا بصعوبة وهو المحافظة على معدل زيادة السكان عند ٢٪ سنويا نتيجة لأن التنمية الاقتصادية تجنب الى الحد من ايقاع النمو السكانى ولأن مفهوما جديدا للديموجرافيا يجب أن يتجه الى الهدف نفسه . وتبيل دائما دراسة هذه الأرقام المجردة الى أن تخفى التفاوتات الكبيرة الموجودة فى العالم كملك التى أكدها رينيه دومون (١) بقوله : « ان البورجوازي الأمريكى يبدد من الطاقة والمعادن خمسة أضعاف ما يستهلكه فلاح بيهار » (٢) .

وقبل أن نسرده باختصار الحجج التى تورثها التنبؤات السابقة ، يكفى أن نشير الى أنها جاءت من جانب نادى روما (٣) بسبادة من أوريليو بيتشى (٤) والكسندر كنج . لقد قدمت لهما خدمات معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (٥) المعروف اختصارا بـ MIT بالتعاون مع جاى فورېستر (٦) بالإضافة الى عدد كبير من المساعدين من رجال البنوك ورجال الصناعة البارزين أو من بين أوساط المثقفين الذين يعرفون أحوال العالم المعاصر حق المعرفة . وفيما يتعلق بالافتراضات ذات الطبيعة القليلة التى سبق ذكرها ، فإن التوصيات والنتائج التى انتهى اليها نادى روما كانت محل دراسات جادة وأثارث - وهذا ضرورى - نقاشا كبيرا .

وقد أسفر كل هذا عن توصيتين أساسيتين : (أ) اقلال الاستثمارات الصناعية (وبخاصة فى مجال الصناعات الملوثة للبيئة) بنسبة تعادل استهلاك رأس المال المادى (ب) وخفض معدل نمو السكان .

وترتبيا على ذلك فإن هاتين التوصيتين لا تعلمان ، من الناحية العملية ، أن تكونا مجرد أمنية لأن يحافظ المستقبل على الوضع الراهن الأمر الذى يستتبع ، من الناحية المنطقية الإبقاء على تفاوتات مستويات المعيشة الموجودة فى العالم .

René Dumont.	(١)
Bihar.	(٢)
club of Rome.	(٣)
Aurelio Percei	(٤)
Massachusetts Institute of Technology.	(٥)
Joy Forester.	(٦)

واختلاف وجهات النظر فيما يختص بهاتين التوصيتين أصبحت فعلا (وستظل كذلك) مذهلة للغاية . ومن بين وجهات النظر الأكثر ميلا الى التطرف يكمن أن نذكر ، في المجلد الأول ، آراء أولئك الذين لا يرون في أعمال نادى روما سوى وسيلة للاتصال عن الصناعات التي تنتج سلعا غير ملوثة - وهي من ناحية أخرى غالبا ما تنتمي الى مجموعات تمتلك أيضا صناعات تفضي الى تلويث البيئة للغاية ! ولا يقل عن ذلك تطرفا موقف المشايخين لالغاء النفقات الحربية التي تبلغ حوالى ٢٠٠.٠٠٠ مليون دولار وتحويلها الى استثمارات فى قطاع الزراعة أو فى الصناعات الزراعية .

وبالرغم من ذلك فإن الناس جميعا يقفون الى جانب الراى القائل بأن يحل محل أسلوب التنمية من خلال القطاع الخاص (الذى لا يقيم وزنا للتكلفة الاجتماعية) ، أسلوب آخر موجه ، بدرجة أكبر ، الى الرفاهية الاجتماعية والتعليم ، والعلوم (الأبحاث الأساسية والعلوم التطبيقية على السواء) . ومن شأن طبيعة هذا التوجه أن يعدل بصورة أساسية التوقعات التي تظهر على الرسوم البيانية .

التصنيع والتنمية الاقتصادية

دور الصناعة الحاسم

يمكن اعتبار الصناعة أساس التنمية الاقتصادية ذلك أن التحولات الاقتصادية الأكثر أثرا لم تقع ، بصورة عامة ، الا بعد قيام الصناعة وانتشارها . ويظهر الجدول التالى الارتباط بين حركة التصنيع وبين مستوى التنمية : فكلما ارتفعت أهمية الصناعة ، اتسع نطاق التنمية . وبالمثل فإن القطاعات الزراعية والمنجمية تتطور بطريقة عكسية ذلك أنها تتراجع على نحو منهجي ، بينما يمر القطاع الثالث - قطاع الخدمات - بمرحلتين أساسيتين : فيزداد حجمه فى أول الأمر بسرعة كبيرة ، ثم تبدأ أهمية القطاع الثالث النسبية فى التقلص بمجرد أن تصل حركة التصنيع مستوى أكثر ارتفاعا . يتعين ، مع هذا ، الإشارة الى مرحلة ثالثة تظهر فى الاقتصاديات مفرطة التقدم ، حيث يعود قطاع الخدمات الى الارتفاع مرة أخرى بصورة مذهلة .

ويعتبر أمرا مفيدا للغاية تطبيق دراسة المشروطية (١) ونتائج الثورة الصناعية على البلاد المتخلفة لأن ذلك يتيح التنبؤ بالمرحل التي لم يزل على هذه البلاد أن تقطعها لتحقيق مستوى حقيقى من التنمية .

(المرجع) .

(١) او الشكلية modalité.

عناصر اجمالي الناتج الداخلي

(١٩٥٩ - ١٩٥٠)

التقطعات			نسيب الفرد من الدخل
الثالث (الخدمات)	الثاني (الصناعة)	الأول (الزراعة)	
٢٢٣	٢٢٠	٢٤٧	البلاد النامية
٢٣٥	٢٢٥	٢٤٠	اقل من ١٢٥ دولارا
٢٤٥	٢٢٥	٢٣٠	من ١٢٥ - ٢٤٩
٢٤٦	٢٢٧	٢٢٧	من ٢٥٠ - ٣٧٥
٢٣٧	٢٥٠	٢١٣	من ٣٧٥ - ٥٠٠
			البلاد المتقدمة

النموذج الأول :

الثورة الصناعية الانجليزية

يعتبر الغالبية العظمى من الكتاب ، أن الثورة الصناعية تنطوى على انفصام ماضى المجتمع أو البلد القريب . وترتيباً على ذلك لا تصبح الاستثمارية طابع عملية التصنيع . والواقع أن آراء غاية فى التنوع تجابه ، أسلوب مواجهة هذا الانفصام فيوجد ، فى المحل الأول ، أولئك الذين يعتبرون أن هذا الانفصام يحدده ، بصورة أساسية ، تركيز وسائل الانتاج فى أيدي أقلية اجتماعية بينما ترى الأغلبية نفسها وقد تجردت شيئاً فشيئاً من الوسائل التى كانت تمتلك منها القليل . ويرى كتاب آخرون أن ادخال الآلة هو العنصر الأساسى . ويرى آخرون أن التجارة الخارجية تؤدى الدور الحاسم . ويمكن للمرء أن يضيف لهؤلاء مجموعة رابعة تعتبر ، ظهور صفار الزراع بأعداد ضخمة و صفار صناع السلع سواء أكانوا مهرة أم لا ، العنصر الرئيسى .

وعكذا يكون المافى معنا ويعبر عنهما كنهما تكن صورته
فليس هناك سوى وسيلة واحدة للمعرفة حتى ولو كان هذا
المافى قد انحد من عهد سحيق  هو معرفة كيف
نشأت هذه الأشياء. الأمر الذى يساعدنا فى فهم طبيعتها ، والوقوف
على سعاتها وارتباطها مع حقائق الحياة الراهنة أو انعدام هذا
الارتباط أو ضعفه

Alexandria Library
ل.ب.ب. نامير

اسباب الثورة الصناعية فى انجلترا :

لم يكن هناك حتى منتصف القرن الثامن عشر ما يوحى بأن ظاهرة تحول وشبكة الملوّث فى انجلترا ، وحتى فى المناطق ذات الاقتصاد الأكثر تطورا مثل اسكتلندة وويلز ، لم يكن يجد المرء حقا عملية نمو اقتصادى سريعة . ومع ذلك فيمكن للمرء ، فى الوقت الراهن ، الكشف عن خمسة عوامل تيسر هذه الظاهرة بطريقة مباشرة :

الأول : تطور الثقافة وقيام الايديولوجيات والمستويات الذهنية التى تيسر انتشار الليبرالية الاقتصادية .

والثاني : تقدم العلوم وفنون الصنعة التى تزودنا بالعناصر اللازمة للإنتاج الكبير (مثل الآلة البخارية) .

والثالث : نمو السكان العامل الذى يزيد كثيرا المعروض من القوة العاملة من ناحية ، ويرفع الطلب فى الأسواق من ناحية أخرى .

والعامل الرابع : يرتبط بالتراكم الأصيل لرأس المال المترتب على تجارة خارجية مزدهرة وعلى مصادر داخلية ومنوعة للربح فى نفس الوقت ، ويتمثل ذلك بصورة خاصة فى الزراعة التى يشكل تقدمها .

العامل الخامس : وواقع الأمر أن الثورة الزراعية يمكن اعتبارها عاملا حاسما بما تعنيه فى حد ذاتها أو بما تتيحه من تحولات وبخاصة فيما يتعلق بما تحتاجه ، من رجال ، إقامة صناعة ناشئة قوية : منظّمون ، ومنتجون ومستهلكون .

وخلال الثورة الصناعية لم يقع النمو بطريقة متناسقة تناسقا مطلقا . وظهر هذا الوضع فى انجلترا فى صناعة القطن - بوصفها القطاع الناشئ - التى جرت فى أذيلها بصورة معينة ، الاقتصاد فى مجوعه . والواقع أن نمو هذا القطاع كان مذهلا : تضاعف ست مرات إنتاج القطن فيما بين سنتي ١٧٧٣ - ١٧٩٨ . وفيما بين سنتي ١٧٨٠ - ١٨٥٠ ضربت انجلترا مثلا لظاهرة غير مسبوقة تماما فى تاريخ العالم : تضاعف مرتين نصيب الفرد من الإنتاج . وتضاعف بدوره فيما بين عامي ١٨٠٠ - ١٨٥٠ اجمالي الناتج القومى مما اتاح لانجلترا أن تدخل القرن العشرين وقد حققت تقدما خالصا على منافسيها . وقد حافظت على هذا الوضع ، بلا منازع ، طوال النصف الأول من هذا القرن .

حركات التصنيع الثانوية

فرنسا ، ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان

ظلت فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بلدا زراعيا في الأساس . ففي عام ١٨٥١ كان يشغل ٧٥٪ من سكانها بالزراعة ، وكانت الصناعة في صورة مشروعات عائلية أو وحدات انتاج صغيرة . وكان يتعين على فرنسا أن تنتظر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكي ترى ظهور المشروع الكبير بطريقة لا رجعة فيها .

وتستعري حالة ألمانيا ، الانتباه كثيرا ذلك أن النظم القطاعية التي قضت عليها في فرنسا ثورة سنة ١٧٨٩ ظلت موجودة في أوائل القرن التاسع عشر . أن ألمانيا وقد كانت تثق في قوة هيئاتها المهنية التقليدية وفي قدرة الادارة المركزية والادارة البلدية ، ساد فيها ملاك الزراعيون الكبار الذين أطلق عليهم اسم Junkers . وقد طز هذا الموقف سائما حتى اعلان قيام التزولفرين (*) (الاتحاد الجمركي) وانشاء السكك الحديدية .

ولم تكد تبدأ خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٦٠ ، عملية التنمية الاقتصادية حتى دفعتها الى الامام المصارف الصناعية الكبيرة التي أنشأها الملاك الزراعيون . وعلى هذا الأساس لم تقع تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي للطبقة التي ظلت تحتفظ بالسلطة : فقد تحول ملاك الأرض ، الى رجال المصارف .

(★) Zollverein . وهذه التسمية مكونة من كلمتين Zoll أى الجمارك
verein أى الاتحاد (المترجم)

وهذا هو نوع التنمية الذي يسمى « النموذج البروسي » (١) .

انطلقت الصناعة ، في البلاد الأخرى ، في ظل الحماية الجبركية ، وفي الغالبية العظمى من الحالات ، بفضل الصناعة القطنية الحافزة التي تملك من بين ما تتفرد به ، فتح أسواق جديدة من خلال تطوير وتنمية السوق الخاصة بها . وقد كان هذا الحال في إيطاليا (بيمون ولومباردى) (٢) وفي غيرها من بلاد أخرى عديدة . وبالرغم من ذلك فحركات التصنيع هذه لم تتبع النموذج الانجليزى تماما لأنها قامت في بيئة اقتصادية ، وسياسية وتكنولوجية مغايرة . ويكفى أن نعيد الى الازدهار في هذا المجال حرية التجارة التي كان يستمتع بها البريطانيون والنضال الضارى الذى واصلت القيام به ضد الحرية التجارية ، البرجوازيات القومية الأخرى . وبرغم ذلك فان عوامل عديدة جاءت من بريطانيا العظمى وبصفة خاصة التجربة الصناعية ، والتكنولوجيا . وحتى بعض تلفقات رؤوس الأموال ، مارست أثرا ايجابيا في البلاد الأخرى .

وتقدم اليابان حالة غاية في التفرد . فيرجع تطور صناعة اليابان الحديثة الى ثورة مييجى (٣) (١٨٦٨) التي باشرت اصلاحا زراعيا ، وحقت تحولا في البنيان الهيكلى القطاعى وأزرت عملية تضخمية اتاحت الفرصة أمام تراكم الأرباح . قويت حركة التصنيع بفضل تدخل الحكومة المباشر التي قامت ، فى الأيام الأولى ، بانشاء وتمويل مشروعات جديدة . تحولت ، بعد مرور عشرين عاما ، الى رؤوس أموال خاصة . لقد أخذ نجاح اليابان (وهو الحالة الوحيدة خارج أوروبا الغربية) مدى مذهلا عندما تضاعف اجمالى الناتج القومى أربع مرات فيما بين عامى ١٨٨٥ - ١٩٣٥ . والواقع من الأمر أن توسع اليابان الحربى - حرب مع الصين (١٨٩٤ - ١٨٩٥) ، وحرب مع روسيا (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، واحتلال منشوريا (١٩٣١ - ١٩٤٥) - أسهم بقسط وافر فى التعجيل بإيقاع النمو .

نسبة الى ولاية بروسيا وكانت أقوى

(الترجمة)

Modèle prussien

(١)

الولايات المدينة التي اتحدت وكونت ألمانيا فيما بعد .

Piémont et Lombardie

(٢)

Révolution Meiji

(٣)

ظهور الولايات المتحدة

احتل الاقتصاد الأمريكى منذ بداية القرن العشرين مكان الصدارة فى المجال الدولى ، وبرغم ذلك فإن تاريخ أمريكا يتميز بصورة أساسية بأن ثورتها الصناعية قد أنجزت خلال فترة قصيرة للغاية .

يذكر المرء أن عدد سكان الولايات المتحدة فى عام ١٧٩٠ لم يتجاوز أربعة ملايين نسمة ، بينما يبلغ تعدادها فى الوقت الراهن ما يزيد على مائتى مليون . وفى غضون القرن الثامن عشر عمل عنصران على عرقلة تنمية هذا البلد : الأول سيطرة بريطانيا العظمى التى كانت ترمى إلى الإبقاء على هذه الولايات منطقة زراعية ومنطقة مناجم والثانى نقص الأيدى العاملة .

ولم تكد تحصل الولايات المتحدة على استقلالها عام ١٧٨٣ حتى سرعان ما أرسيت قواعد السياسة توسعا اقتصاديا تحوطه حماية جمركية قاسية . وضعت الولايات المتحدة خطة أشغال عامة طموحة ، وضعت نظام ضرائب يهدف إلى تشجيع الصناعة وتزودت بإطار سياسى يتجسد فى دستور يقف بوضوح وصراحة إلى جانب المشروع الحر .

ومنذ ذلك الوقت أصبح فى الامكان اعتبار الابتكارات الفنية مفتاح التوسع الاقتصاد الأمريكى . لقد استطاع الفريد مارشال الاقتصادى المرموق ، القول بأن نموذج الصناعة الأمريكى كان نوعا من « جذور » القواعد التى قام عليها الانتاج الكبير ، بينما ظلت الصناعة الأوربية (والفرنسية منها على وجه الخصوص) مرتبطة بالبحث عن مجموعة متنوعة من المنتجات تشتهر بجودتها .

أفضت سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى الى أن اتجه إليها جزء من الطلب الخاص بالبلاد المتحاربة مما يعنى تزويد الصناعة بعنصر اضافى لنمو انتاجها وجعله أكثر اهتماما بالسوق الخارجية .

ولم تعرف مرحلة التوسع هذه سوى ضربة من التوقف غاية فى القسوة : ذلك أن أزمة عام ١٩٢٩ وضعت بصورة أو بأخرى ، نهاية للتفاؤل اللامحدود الذى ساد أمريكا حتى ذلك الوقت . عاد الإصلاح الاقتصادى مع تطبيق إجراءات مبدأ تسنل الحكومة فى الحياة الاقتصادية الذى وضعه روزفلت .

ولم يستتب سوى خطة الأشغال العامة الهائلة التى أتاح تنفيذها تقديم فرص عمل لجانب كبير من العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة للأزمة .

وابتداء من عام ١٩٣٩ أعطت الحاجة لتلبية الطلب المتزايد لبلاد الحلفاء التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية ، دفعة حاسمة للصناعة الأمريكية .

تفسيرات التنمية العريضة

المدرسة الكلاسيكية

آدم سميث وريكاردو

وضع آدم سميث الاسكتلندى أول نظرية حديثة للتنمية الاقتصادية فى كتابه « البحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » (١) عام ١٧٧٦ . وتهدف نظرية آدم ، بصورة خاصة ، الى تحليل الطريقة التى يمكن بها الانتقال بسرعة من اقتصاد زراعى متخلف الى اقتصاد صناعى متقدم . ومن الطبيعى ، إذن ، أن تعمل صحوة البلاد النامية الأخيرة على تجديد الاهتمام بكتاب آدم سميث المهجور . يتعين على اللولة أن توجد اطارا سياسيا مستوحى من نظرية « دع الأمور تجرى فى أعنتها » (٢) من خلال انقاص تسنل المائلة العسامة الى الحد الأدنى بهدف الحصول على اكفا تخصيص (*) للموارد الانتاجية . وبالإضافة الى ذلك فمن الضرورى وجود

(١) المعروف اختصارا باسم « ثروة الأمم » - (المترجم)

(٢) ترجمة أخرى اعتقد أنها أكثر دقة من « دعه يعمل ، دعه يمر » وهى الترجمة التى جرى الكثيرون عليها لنظرية laissez faire, laissez passer (المترجم)

تراكمات رأسمالية سابقة وأن تكون السوق قد اتسعت فعلا . واتساع السوق في شأنه أن يتيح ، من ناحية ، تحقيق توزيع الناتج توزيعا جيدا ، ويدفع من ناحية أخرى الى تطوير تقسيم العمل اللازم لاجل الانتاج أرخص .

وبالرغم من ذلك فقد اتخذ آدم سميث مواقف انتقائية بذاتها . وكان يتعين انتظار مجيء ريكاردو الذى الف بين تحليلات سميث ومالتس لكى يشكل منها نظرية التنمية الاقتصادية الكلاسيكية التى تهدف بصورة أساسية الى تفسير عملية نمو الاقتصاد التقليدى كلهسا ابتداء من الرأسماليين المزعومين حتى تنتهى ، طبقا لريكاردو ، الى نوع من الركود العام والضعف التدريجى . ويبسط الكلاسيكيون الاستدلال الآتى : بمجرد تجمع الظروف التى تتيح انطلاق عملية النمو ، يفضى التراكم الرأسمالى الجديد الى زيادة الطلب على القوة العاملة الذى ينطوى على زيادة « أجر السوق » (*) بالنسبة لأجر الكفاف (*) . ومع ذلك فطبقا لنظرية مالتس عن السكان ، يؤدى استمرار الأجور المرتفعة الى نمو السكان على أساس متوالية هندسية (بينما لا تزداد المواد الغذائية الا بتوالية حسابية) بحيث أن الطلب على الأيدي العاملة يرتفع حتى يتطابق أجر السوق من جديد مع أجر الكفاف . ومن ثم يحدث تعديل بين نوعى الأجر ينتهى بارتفاعهما . وبالرغم من ذلك فإن أجر الكفاف لم يعد هو نفسه نتيجة لتطور الحاجات الاجتماعية ومن ثم الحاجة الى كميات أكبر من المواد الغذائية من الآن فصاعدا . ويترتب على ذلك ضرورة فلاحه أرض جديدة تشمل الأقل خصوبة التى ظلت هامشية . ويتطلب استغلال هذه الأراضى نفقات أكثر ارتفاعا بالنسبة للوحدة الواحدة مقابل غلة أقل ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية . وبالرغم من أن الأجور النقدية تبدو أكثر ارتفاعا عما كانت عليه عند بداية عملية التنمية ، فواقع الأمر أن ارتفاع الأسعار يفضى الى الهبوط بالأجر النقدى الى مستوى أدنى من حد الكفاف . وارتفاع تكاليف المعيشة هذا يفيد منه اذن ملاك الأراضى ذات الخصوبة الجيدة التى تظل نفقات الانتاج الخاصة بها على ما هى عليه . ومن المؤكد أن هذه النفقات يمكن أن تنقص من الربح الجديد على حساب أصحاب رؤوس الأموال الذين يرون الربح الصافى المخصص لهم وقد هبط . وهكذا يقل ما يعود على أصحاب رؤوس الأموال من منافع فى كل مرة أكثر فأكثر حتى يأتى الوقت الذى ينعدم فيه الحافز لاجراء مزيد من تراكم رأسمالى . ومن ثم يرى الناس ، دون وجود أزمة ، الاقتصاد الرأسمالى وقد دخل فى ركود تام « كما لو كان فى محيط كبير » .

ومع ذلك، فقد فتح ريكاردو طريقا نظريا آخر سار فيه ماركس ومفكرون آخرون أكثر راديكالية . وطبقا لما ينادى به ماركس يمكن للتحديثات التقنية وتقدم القوى المنتجة أن تصبح وسيلة تحمي مراكز الرأسماليين ولكن تعرض الطبقة العاملة لازمة بطالة من المسير التغلب عليها .



ريكاردو الاقتصادى الآخر البارز من المدرسة الكلاسيكية

تفضي تحليلات كل من ريكاردو وماركس الى نتائج مختلفة ليس فقط فى المجال الاقتصادى ، بل وعلى المستويين السياسى والاجتماعى أيضا . وطبقا لماركس يجب أن تقع المواجهة بين ملاك الاراضى وأصحاب رؤوس الأموال تاركين الطبقة الكادحة (البروليتاريا) فى مواقع محايدة ان لم تكن متضامنة مع رأس المال . وعلى العكس من ذلك فالصدام بين مصالح الرأسماليين وبين مصالح العمال العاطلين ، حسبما ينادى به ماركس ، سوف يكون الاحتكاك الذى يحدد النظام .

ويمكن للمرء ان يذكر جون ستيوارت ميل الذى لم يكن ثوريا بل مصلحا . لانه فرق بين قوانين الانتاج التى تنتمى الى النظام « الطبيعى » - ومن ثم دائمة لا تتبدل - وبين قوانين التوزيع وقوانين التبادل التى تنتمى الى النظام الاجتماعى ويمكن تعديلها سياسيا .

وهكذا ظهر منذ ريكاردو ، اتجاهان كبيران في العلوم الاقتصادية:
الأول اتجاه حر ذو طابع اصلاحي ويسوده نوع من التفسير الكلاسيكي
الجديد (١) الكبير ، والثاني اتجاه اشتراكي أخذ به الاشتراكيون
الريكارديون ثم ماركس وكل من سوف يتلقون الرسالة الثورية .
ماركس

يقع مفهوم « فائض القيمة » (٢) من نظرية التنمية الاقتصادية
الماركسية موقع المركز من الدائرة . يمكن أن يقترب هذا المفهوم على
المستوى الاجتماعي من « صافي الربح » طبقا لكيزني (٣) أو « الربح
الصافي لآدم سميث وريكاردو » . ويحدد هذا المفهوم جملة ما يتعلق
بالتشغيل الاقتصادي لرأس المال أى الأرباح والربح . وعند ماركس
يقابل « فائض القيمة » مفهوم القيمة التي يضيفها على أى منتج ، فائض
العمل (*) الذى تحققه الطبقة العاملة ويميز شكل الاستغلال الذى يمارسه
الراسماليون . ويشكل فائض القيمة وهو يمثل مصدر ربح الرأسمالى
كله ، جزءا كبيرا يعاد استثماره من خلال الدورة الاقتصادية الأمر الذى
ينطوى على عملية التراكم الرأسمالى .

وطبقا لنظرية ماركس الاقتصادية ينطوى الانتاج على وجود قطاعين
كبيرين : قطاع وسائل الانتاج (٤) وقطاع وسائل التبادل (٥) . والقطاع
الأول أهم بكثير من القطاع الثانى . وب نفس الطريقة يتحلل رأس المال
من وجهة نظر تشغيله اقتصاديا الى رأس المال الثابت ورأس المال
المتغير (٦) . وتشكل العلاقة بين النوعين من رأس المال ، « التكوين
العضوى لرأس المال » (٧) .

ان ظهور الاقتصاد الحديث أو الرأسمالية الصناعية ، سبقته فترة
« تراكم رأس المال البدائى » الذى يتحقق فى ظل مجموعة من الظروف
من بينها الثورة الزراعية ، والهجرة من الريف الى المدن والمصانع وتنمية
وتطوير التجارة الخارجية . وبمجرد أن تبدأ عملية التراكم التى تشتمل
على تحويل أكبر فأكبر من فائض القيمة فى وسائل الانتاج والتبادل ،
فإن حجم رأس المال المستثمر يتطلب قدرا مناسباً من العمل « الحى »

néo-classique. (١)

Plus-value (٢)

Quessay (٣)

Moyens de productoin. (٤)

Moyens d'échange. (٥)

Capital constant, capital variable. (٦)

Composition organique du capital. (٧)

او - في واقع الأمر حجما معيناً من القوة العاملة التي تقدمها الطبقة العاملة - وعندما يكون الطلب غاية في القوة ، فيضطر أصحاب رؤوس الأموال الى أن يفترقوا عن « جيش الاحتياط الصناعي » للطبقة الكادحة الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر القوة العاملة (الأجر) أى حصة العمل الاجمالية على حساب انقاص حصة رأس المال - أى فائض القيمة . وعندئذ ، يندفع الرأسماليون ، أصحاب وسائل الإنتاج ، الى اعطاء الأولوية للاستثمار في التقنيات الجديدة الأمر الذي يتيح القصد في استخدام



كارل ماركس - كان لأعمال هذا الفكر الاقتصادي الاتالي
تأثير غير عادي في كل نظم الفكر في المجتمع الحال .

القوة العاملة مما ينتهي ، تبعا لذلك ، الى انخفاض سعرها . ومع ذلك ، فيحدث أن يتم تراكم رأس المال بسرعة كبيرة تنيج ادخال تقنيات انتاج جديد وفي الوقت المطلوب ، ومن ثم يستوعب رأس المال « جيش الاحتياط الصناعي » بأكمله مما يترتب عليه انخفاض فائض القيمة انخفاضا كبيرا من شأنه أن يعرقل ، الاستثمارات في نفس الوهلة : وعندئذ يحدث انهيار سعر الأيدي العاملة ، وانتشار البطالة وحلول الأزمة الاقتصادية كنهاية للعملية .

وطبقا لما ينادى به ماركس ، فانه قانون الرأسمالية الذي يتطلب سيره الحسن تراكما رأسماليا حتى يتحقق النمو الاقتصادي . غير أن لهذا التراكم نفسه أثرا مضادا هو ظهور مراحل الأزمة والتوسع المتلاحقة . ويوجد في النظام ، بالإضافة الى ذلك ، عدد من متناقضات أخرى كتلك التي أبرزها انجلز عندما أوضح أن القدرة الانتاجية تتجنى الى الزيادة على أساس متوالية هندسية في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج طبقا لمتوالية حسابية . وثمة آثار أخرى ضارة تنشأ عن النمو من بينها تركيز المشروعات وتركز رأس المال المصرفي وهو ما يتعين ابرازه .

ان افكار الطبقة الكادحة التدريجي نتيجة لتقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة يمكن مواجهته مع ارتفاع مشقة العمال اما على نحو مطلق واما على نحو نسبي . ان نهاية النظام الرأسمالي ، حسبما ينادى به ماركس وانجلز سوف تأتي لازمة اقتصادية . وطبقا لما ينادى به لينين فان الدور الحاسم سوف تؤديه البروليتاريا من خلال تصرف مدرك من شأنه أن يسارع من انهيار النظام .

الفكر النيوكلاسيكي :

لقد وضع الفريد مارشال النموذج المثالي للعصر الفيكتوري ، النموذج النيوكلاسيكي للتنمية . ان التنمية الاقتصادية تعتمد على كيف وكما السلع الرأسمالية التي تتوقف كميتها بدورها على حجم رؤوس المال والعمل المتاحة .

وترتبط التنمية بدرجة عالية بالعلاقة بين رأس المال والعمل بحيث لا يكون الارتباط بينهما الا ايجابيا . ان عائد رأس المال شأنه في ذلك شأن عائد العمل هو دالة لانتاجية كل منهما الأمر الذي يفترض وجود مركز متوازن مع تشغيل كل عوامل الانتاج بطريقة فعالة . ولعل الانتاجية

الحاصة برأس المال يمكن قياسها بواسطة كمية الطيبات (١) المنتجة بفضل الاستثمارات الجديدة . وترتيبنا على ذلك فلكي تحدد نسبة عائد رأس المال العظمى ، يتعين استخراج حاصل قسمة مبلغ رأس المال المستثمر على حجم الانتاج الأمر الذي يجب أن يشمل الاستثمارات الأخيرة وكل العناصر التي سبق تكوين رأس المال منها . فلنفترض أن صناعة ما ترغب في رفع انتاجها وتخطط للحصول على مكنة أو عدة مكينات لاضافتها الى ما هو موجود فعلا في مشروعها . فإذا كان نمو الانتاج الذي يأمل المشروع الحصول عليه بفضل هذه الاضافة يعادل أو يزيد على نسبة الفائدة السائدة في السوق ، فإن الاستثمار الجديد قابل للاستمرار . وترتيبنا على ذلك فإن الانتاجية الحاصة بالمكنة الجديدة تقدر ابتداء من زيادة الانتاج اللاحقة للحصول على هذه المكنة . ويؤخذ العائد الجديد أساسا لاتخاذ القرار الخاص باستثمارات المستقبل وذلك في نطاق ما تؤثر به الاضافة الأولى في عائد المشروع الاجمالي .

وفيما يختص بالعمل فسوف يحصل ، في صورة أجور وعوائد متنوعة ، ما يعادل كمية البضائع المنتجة وذلك بفضل استغلال عدد معين من العمال . وبمعنى آخر فسوف يحدد ما تحصل عليه اليد العاملة بدلالة زيادة الانتاج اللاحق لتشغيل العمال الجدد . ولنضرب مثلا بمصنع يشتغل فيه مائة عامل وبانتاجية تقدر بألف دولار في اليوم . فإذا أضيف عامل جديد ، فترتفع قيمة الانتاج الى ١٠٠٨ دولار فسوف تستخدم هذه المولات الزائدة وقدرها ثمانية لتحديد أجر هذا العامل الأجير وعائد المائة عامل القدامى أيضا . ومن المؤكد أن هذه الأجور تتحدد من وجهة النظر الاقتصادية البحتة بعيدة عن نطاق أية اعتبارات أخرى مثل العناصر النقابية .

ومما يتميز به هذا النموذج بصورة أساسية هو أن عوامل الانتاج كلها يتم تشغيلها تشغيلًا كاملاً وعلى نحو دائم . ومما لا ريب فيه أنه لا بد من التسليم بوجود قدر من المرونة أساسا فيما يختص بحساب الأسعار والأجور . وترتيبنا على ذلك يتعين على المنظم فيما يتعلق بالعمل أن يحرص على زيادة حصة ، العمال إذا ما اتجهت الأجور الى الانخفاض ، مع المحافظة تماما على التشغيل الكامل . وبهذه الوسيلة يمكن أن يتلاقح النمو الاقتصادي على نحو متوازن متفاديا بذلك النزاعات والأزمات والصدمات .

(١) ترجمة الكلمة **goods** أو **marchandises** . وقد جاءت في القرآن الكريم بهذا المعنى في أكثر من آية : « وكلوا من طيبات ما رزقناكم » .

وبسبب صرامة تكوينها كانت هذه النظرية أساس مجموعة من المفاهيم التي استخدمها ، فيما بعد ، اقتصاديون ذوو اتجاهات متباينة .
وبرغم ذلك فسرعان ما أظهرت الافتراضات التي بنيت عليها هذه النظرية أنها تنسجم بنوع من المثالية ، وأن عدم كفاءتها برزت بوضوح على الأقل .
فى موضعين : فى أول الأمر عند نهاية القرن الماضى فى تفسير البطالة .
ثم فى عام ١٩٢٩ للاسهام فى فهم الأزمة وقضية الركود الاقتصادى .

التنمية الشموبيترية (١)

حاول شومبيتر أن يقدم تفسيراً للرأسمالية المعاصرة من خلال تساؤل عن المنافسة الحرة التى وإن كانت فى واقع الأمر ليست موجودة بصورة ثابتة ، فيلاقيها المرء فى عالم من الركود يتكرر على الدوام مع مجئ هذه الظواهر الجديدة - وسائل انتاج جديدة ، و سلع استهلاكية جديدة ، وأسواق جديدة ، واستخدام مواد أولية جديدة ، وهياكل اقتصادية جديدة أيضاً مثل البنيان الاحتكارى - وقد دخلت هذه الأشياء الجديدة من خلال عنصر حاسم : المنظم الديناميكى الذى يبحث عن طريقة لي طرح فى السوق منتجاً غير مسبوق يتيح للمنظم أن يحتل ، فى أول الأمر ، مركزاً احتكارياً حقيقياً . وتحقق نفس هذه الميزة للمنظم الذى ينجح فى أن يكون أول من ينجز تقنية انتاج جديدة : ففى استطاعته أن يبيع فى وقت يسبق بكثير ، منافسيه الموجودين فى نفس القطاع الذين ليست لديهم امكانية استخدام هذه التقنية الجديدة ، متوجه بسعر السوق ولكن بتكلفة أقل محققاً بذلك أرباحاً زائدة . وبرغم ذلك فإن ظهور المشروعات الجديدة التى تجذبها معدلات الأرباح الاستثنائية ، سوف ينحى جانباً المنافع التى حصل عليها المشروع الجديد فيعود الى هذا القطاع التوازن من جديد . ويطلق شومبيتر على مثل هذه الآلية « الرأسمالية التنافسية » (٢) .

ومن هذا النوع من الرأسمالية ظهرت الرأسمالية الاحتكارية (٣) :
وهى تلك التى تشمل المشروعات واتحادات الشركات التى كانت سباقة الى تقديم التجديدات لأول مرة والتى احتفظت نتيجة لذلك بموقع حاكم بالنسبة لجميع المشروعات الأخرى فى قطاع الانتاج نفسه . وفى مرحلة الرأسمالية التنافسية يصبح الائتمان المصرفى ضرورة قاطعة لتمويل

(١) نسبة الى شومبيتر Schumpeter.

(٢) Capitalisme compétitif.

(٣) Capitalisme monopoliste.

مشروعات التحديث ، بينما يصبح التمويل الذاتي القاعدة العامة في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية مقصيا بذلك دور المصارف الى مرتبة ثانية .

لقد حل مفهوم التنافس بين المنتجات أو بين فنون الصناعة الجديدة والقديمة ، محل مفهوم المنافسة بين المشروعات . ونحن اذن في مواقف احتكارية لا تكون الا مؤقتة . وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية لا يتطابق بالضرورة موقف المنظم (١) مع موقف المساهم - ذلك الموقف الذى اسماه جيلبرث تقنى هيكل (٢) . وسوف يستمر هؤلاء المنظمون المنتمون الى طراز جديد في تطوير الرأسمالية . ونظرا لأنهم ليسوا مساهمين ، فلن يلزموا أنفسهم بالارتباط بالنظام . وبما أن تصرفهم ينتمى الى تصرفات المثقفين والجامعيين فسوف ينتهى الى ظهور الاشتراكية وبصفة أساسية فى البلاد التى حققت درجة من التحول الاشتراكي مثل بريطانيا العظمى . ولا يمكن لتطور الرأسمالية أن يحقق توازنه الا خلال فترات معينة : دورات طويلة المدى طبقا لتعاليم كوندراتيف (ما بين ٤٩ - ٦٠ عاما) ، أو دورات متوسطة المدى طبقا لجانجلار (ما بين ٩ - ١٠ سنوات) أو دورات قصيرة المدى حسبما يوصى كيتشين (ما بين ١٤ - ٤٠ شهرا) . وتبقى أسباب هذه التقلبات بعيدة عن الحقيقة القائلة بأن مشروعات التحديث تبدو وقد تجمعت خلال الفترات المحددة . وترتيباً على ذلك فسوف توجد فترات تكون فيها السوق وقد تشبعت بالمنتجات الأمر الذى يخلق توقفا اقتصاديا حقيقيا فى نفس الوقت الذى يتعين على المشروعات أن تسدد فيه القروض التى حصلت عليها . وفى الوقت ذاته سوف تقل الأرباح المتوقعة نتيجة لبطء حركة تنشيط المنتجات الجديدة .

النظرية الكينزية ونظرية الكينزيين المحدثين (٣)

ظهرت نظرية كينز بسبب أزمة عام ١٩٢٩ فى اللحظة التى كشفت النظرية الكلاسيكية الجديدة النقاب عن علم كفاءتها فى تقديم تحليل مقبول للأزمة ، يمكن أن نؤكد بدرجة كبيرة أن أثر هذا الاقتصاى الانجليزى كان عميقا فى المسكر الرأسمالى الى الحد الذى يمكن القول معه بشئ من العقل : « اننا كلنا كينزيون » . واذا كان كتاب النظرية العامة قد ظهر فى عام ١٩٣٦ مرتبطا بالأزمة العالمية ، فلا يخالجننا شك فى أن محتويات هذه النظرية تتجاوز مجرد شرح أسباب الأزمة .

Entrepreneur. (١)

Techno-structurelle. (٢)

La théorie keynesienne et postkeynésienne. (٣)



في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٩ واجه البصر سوق الأوراق المالية في نيويورك نتيجة لانحياز الأوراق المالية على نحو دائم • ولد وجسد البوليس صموية في احتواء الجماهير •

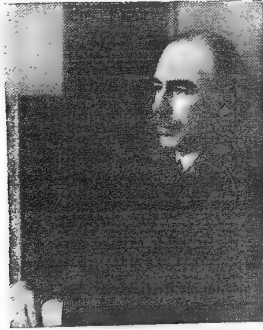
تستند نظرية كينز الى ثلاثة محاور رئيسية :

(أ) ان الادخار الاجمالى لبلد ما يتوقف على حجم الدخل الاجمالى لهذا البلد بدرجة أكبر من توقفه على سعر الفائدة السائد في السوق •

(ب) ان سعر الفائدة ، مع هذا ، يجب الا يقل عن حد أدنى حتى ولو كان يتمين أن تتبعه زيادة سيولة النظام •

(ج) ان الاستثمارات تزيد عندما يهبط معدل سعر الفائدة • ولكن أظهر الواقع العمل أنه لو تحقق هبوط سعر الفائدة عن مستوى الحد الأدنى ، فإن أى انخفاض جديد لن يكون له أثر على جملة الاستثمارات • ومن ثم فإن سعر الفائدة لا يؤدي أى دور في إيجاد التوازن •

وطبقا للنظرية الكلاسيكية ، تهبط الأسعار وكذلك الأجور في أوقات الأزمة ، ويستمر تشفيل كل الأيدي العاملة ، ولكن بمائه أقل . أما عند كينز ، فالأمر على عكس ذلك ، اذ لا يحدث انخفاض في الأجور في فترة الأزمة ، بل تنخفض القوة الشرائية للأجور أو بمعنى آخر تنخفض قيمة النقود . وبالإضافة الى ذلك فقد أكد كينز أن النقابات لا تتسامح في أن تهبط الأجور عن حد أدنى اسمي . وما يحدث هو أن البطالة هي التي تظهر . أما فيما يتعلق بأسعار السلع فإن الاحتكارات بما لها من أساس قوى ، تظل تعمل على تثبيتها . وترتيباً على ذلك يتعين إيجاد نوع من التوازن بين البطالة وبين أقل استخدام للمواد الأولية ووسائل الإنتاج .



جون ماينا رديكيز الاقتصادي صاحب مدرسة ، له اثر في التوجهات الاقتصادية للعديد من الحكومات .

ويجب في هذا النهج التوازني للاقتصاد مع وجود قسدر معين من البطالة ، أن تؤخذ في الاعتبار ، في المحل الأول ، العلاقة بين الانتاج / والاستهلاك . فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ، يجنح الجزء المخصص للاستهلاك الى الهبوط بدرجة أقل نسبياً ، ويزداد بنفس النسبة الجزء المخصص للادخار . ولتجنب الاتجاه الى فقدان التوازن ، يجب أن يكون حجم المشتريات كافياً بحيث يبقى على الطلب الفعال (*) مرتفعاً والا اختفى الدافع الى الاقبال على الاستثمارات : الادخار لم يعد يستثمر ولكنه يكتنز الأمر الذي ينطوي على طلب لا يكفي لاستنفاد حجم الانتاج الذي تولد نتيجة لتيار الدخل القوي هذا .

وثمة مثل يضرب لتوضيح هذا التحليل الكينزى : نفرض أن بلداً بلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ١٠٠٠ دولار وأن الاقتصاد فى حالة توازن يخصص فيها الفرد ٦٠٪ من دخله للاستهلاك و ٤٠٪ للادخار . ومن خلال مؤسسات الائتمان يتجه هذا الادخار الى المنظمين الذين يستثمرونه لشراء الآلات ، أو المواد الأولية أو فى مخزون السلع المصنعة وتحت التصنيع وذلك طبقاً للخطط الموضوعة مسبقاً . فإذا تطابق الاستثمار الذى توقعه المنظم مع حجم الادخار (وهو ٤٠٪ من الدخل فى المثال الراهن) ، فإن اجمالى الانتاج (قيمة الانتاج = الدخل) سوف يسحب من السوق : ٦٠٪ فى صورة سلع استهلاكية و ٤٠٪ فى صورة سلع رأسمالية . وفى هذه الحالة لا يوجد فائض حتى من السلع غير المباعة . فإذا حدث ، بعد ذلك ، وتجاوز الدخل ١٠٠٠ دولار للفرد الواحد الى ١٢٠٠ دولار ، فالأكثر احتمالاً هو أن الاستهلاك لا يرتفع بمعدل ٣٠٪ ولكن بنسبة أقل ، وواقع الأمر أن المستهلك يرضى بموقفه السابق الذى لم يخصص فيه للاستهلاك سوى ٦٠٠ دولار . ومع ذلك فيمكن أن يرفع المستهلك انفاقه عن طريق شراء سلع زائدة . فإذا أصبح الاستهلاك ٧٠٠ بدلاً من ٦٠٠ دولار للفرد الواحد ، فإن معدل الزيادة سيصبح ١٦٪ فقط أى أقل من زيادة الدخل (٣٠٪ فى هذا المثال) . ويترتب على هذا النقص النسبى للاستهلاك ، ان السوق لم يعد يمتص جزءاً من الانتاج . ومن ثم يظهر الفائض ويجب المنظمون لديهم مخزوناً غير مرغوب فيه . وهكذا يجدون أنفسهم مدفوعين الى تخفيض استثماراتهم والهبوط بإيقاع الانتاج أيضاً ، والحد من خططهم بدرجة تأخذ معها البطالة فى الظهور بين العمال . وعندما يمتص الانتاج بأكمله مرة أخرى - ولكن عند مستوى أقل مما سبق - يعود التوازن من جديد ، ولا يمكن التخلص من البطالة .

وتتعلق الظاهرة الثانية المميزة لسلوك هذا الاقتصاد بالاستثمارات وبالتقلبات الدورية التى تخضع لها . يتحقق الاستثمار دائماً عندما يمكن أن يأمل المنظم الحصول على عائد يفوق سعر الفائدة . ولكن هذا التقويم أمر مشكوك فيه لصعوبة القيام به إذ أنه يستلزم اجراء مقارنة بين استثمار حال وبين عوائد مستقبلية . وعند التعمق فى هذه المسألة أبرز كينز الفكرة القائلة بأنه فى مراحل التراكم الكبير ، يمكن للمرء أن يقابل مواقف من شأنها أن تتطلب استثمارات ترصد فى أول الأمر لتفادى ارتفاع الأسعار وتتيح ، فى نفس الوقت ، استبدال العمل برأس المال .

وللمظاهرة الثالثة علاقة « بمبدأ المعجل » (١) وبمقتضاه يحدث جزء من الاستثمارات نتيجة لايقاع نمو الدخل .

فلنفترض أن حكومة ومنظما تابعا للقطاع الخاص حققا استثمارا من شأنه أن يتيح انتاجا تبلغ قيمته مليون دولار ، ولنفترض أيضا من قبيل التبسيط أنها دفعا هذه القيمة مرة واحدة للعمال : فسوف يترتب على ذلك أن يزيد اجمالي الدخل فجأة بما يعادل مليون دولار .

ولكن هؤلاء الذين قد حصلوا على هذا المبلغ لا يكتنزونونه ، ويتعين أن نفترض أنهم سيخصصون جزءا كبيرا منه لاستهلاك سلع وخدمات تقدمها قطاعات أخرى من الاقتصاد ، تبلغ قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ دولار وأنهم يدخرون ٢٠٠ر٠٠٠ دولار .

ومنذ ذلك الوقت سوف تصل زيادة الدخل الاجمالي ١٨٠٠ر٠٠٠ دولار . ولكن العملية لا تقف عند هذا الحد ، فان من يحصلون على ٨٠٠ر٠٠٠ دولار مقابل انتاجهم أو خدماتهم ينفقون جزءا - ولكن ٦٤٠ر٠٠٠ دولار للحفاظ على نفس الجزء سالف الذكر - من أجل الحصول على سلع وخدمات أخرى ويدخرون الباقي وقدره ١٦٠ر٠٠٠ دولار . ومن ثم فان زيادة الدخل الاجمالي سوف تصبح ٢٤٤٠ر٠٠٠ دولار .

وسوف تستمر العملية حتى تصل أحجام المبالغ المخصصة في صورة ادخار الى مستوى الاستثمار الأصلي . ولكي ننهي هذا المثل يمكننا القول أنه لو خصص كل من اشتركوا في تكوين هذه السلسلة و ٨٠ في المائة من دخولهم للسلع الاستهلاكية و ٢٠ في المائة للدخار ، فان الرقم النهائي للدخول المتولدة من الاستثمار المبدئي وقدره مليون دولار ، سوف يصل الى خمسة ملايين . وتكون هذه العملية قد جاءت نتيجة لما يسمى « دافع الدخل » (*) . ان زيادة الاستهلاك تمارس ضغطا على العملية الانتاجية لتستجيبها على الاستجابة الى الطلب الجديد . وتعجل زيادات الدخل تحقيق استثمارات جديدة ويكون لهذه الزيادات اثر مضاعف في الاقتصاد الكلي .

لقد تخلت النظرية الكينزية عن الفكرة الكلاسيكية التي كانت تنادي بضرورة أن تظل الدولة محايدة ازاء سلوك الاقتصاد ، وأن يتعين عليها الاكتفاء بضمان حسن سير المؤسسات .

ولعل هدفا أساسيا من أهداف الدولة يجب ، على العكس من ذلك ، أن يحدث حجما اضافيا من الطلب قادرا على أن يسد الفجوة الممكن حدوثها بين الطلب الخاص وبين الانتاج الكلي . ويعنى هذا أنه من الضروري إضافة الانفاق العام الى الانفاق الخاص في صورة استثمار واستهلاك على السواء حتى يستوعب الطلب الانتاجي الكلي .

ولقد عالج كينز الانفاق العام من ثلاث زوايا : الحجم ، والتركيب والتمويل .

يتعين أن يكون الانفاق العام بالحجم الذى يسمح للايراد الكلي أن يحقق التشغيل الكامل لكافة عوامل الانتاج . ولتحديد هذا الحجم ، يتحتم أن يؤخذ في الاعتبار أثر تنشيط الدخول : الآلية بموجبها يصبح الانفاق الكلي المستحث أكبر من الانفاق العام المبدئي . فاذا تقرر ، على مسييل المثال ، استثمار فى انشاء بعض الطرق ، فانه يستلزم بعض الآلات الأمر الذى يعنى أن المشروعات التى تقوم بتصنيعها سوف ترفع انتاجها مما يفضى الى طلب جديد تتلقاه المشروعات التى تعتمد عليها وهكذا دواليك .

أما فيما يتعلق بالوسيلة التى يمكن الوقوف بواسطتها على عناصر الانفاق العام ، فان كينز لم يشر الى تفضيلات بارزة . وسواء أكانت هذه فى صورة طلبات حكومية ، أم مصروفات عسكرية أم معدات للتعليم وغيرها ، فمما لا شك فيه فانها تلك القوى الاجتماعية القادرة على تقرير الخيار . وأخيرا فان تمويل العجز ، يمكن أن يتحقق ، فى فترة الركود ، فى هيئة قروض حكومية ، وضمانات من الدولة على أمل استعادة المبالغ المدفوعة سلفا فى فترات الرخاء ومن ثم تحقيق نوع من تخفيف تقلبات الاقتصاد .

نظرية السلطة المعدلة (١) :

لقد توصل جالبريث الى أن يؤكد بدرجة كبيرة من الدقة بعض السمات الخاصة بالاقتصاديات الرأسمالية . فقد أشار ، فى المحل الأول ، الى أن السلع التى يفل انتاجها مردودا هى التى تعرض بكميات كبيرة ، بينما تلك السلع التى لا تتيح تحقيق ربح فهى نادرة الوجود ويمكن ألا تعرض . وضرب جالبريث مثلا لذلك بحالة عائلة تقوم برحلة فى سيارة فاخرة بها ثلاثة متنقلة مملوءة بالمواد الغذائية ، ولكنها تصكر

فى منطقة غير صالحة للبقاء فيها على ضفة نهر ملوث ! وثمة سمة أخرى للنظام الرأسمالى هى ظهور « السلطة المعدلة » حيث تجنح المنافسة الحرة الى الظهور : ففى واجهة التجمع الصناعى ، على سبيل المثال ، تظهر « سلطة » نقابية يمكن أن يصعب عليها أن تنظم نفسها فى بعض الحالات كما فى الزراعة حيث يتنافس الفلاحون فيما بينهم أو كما فى قطاع الاستهلاك : حيث تصطدم اتحادات العائلات (رابطة المستهلكين) بهيكل تجارى غاية فى التركيز ومنيع فى غالبية الأحوال .

وأخيرا ثمة انحراف فى النظام الرأسمالى : انفصام الملاك ورؤساء المشروع حيث تشكل هذه الطبقة الأخيرة جماعة اجتماعية متماسكة : التكنوقراطيون . ففى بعض المشروعات يجنح الهدف الى ألا يكون الربح بل « النجاح فى المبيعات » (١) .

الدولة محتكرة رأس المال :

ان الفكرتين السابقتين لكل من كينز وجالبريث انتشرت فى مضمون اصلاحي يعصر المعنى نظرا لأن نظريتهما قد اثبتت منهما معايير سياسية اقتصادية من شأنها أن تدخل تحسينا على النظام الاجتماعى المعمول به .

وطبقا للنظريات الماركسية المعاصرة ، يشاهد المرء تركيزا اقتصاديا أكثر فأكثر تحتل فيه الدولة مكانا بارزا يرتبط بالاحتكارات بأمراس قوية ويمكن تسميته « احتكار الدولة لرأس المال » . وفيما يلى مميزاتها :

- (أ) اضطلاع الدولة بمسئولية القطاعات الأساسية ذات العجز .
- (ب) تبني القطاع الخاص الصناعى للمشروعات العامة التى تعود فتنحى فائضا .
- (ج) إدارة المشروعات العامة بواسطة المجموعات الخاصة الضخمة .
- (د) دعم المشروعات الخاصة مباشرة أو مداورة .
- (هـ) مساندة المشروعات الخاصة الضخمة من خلال إصدار أسهم وسندات تضمناها الدولة .

ولعل الأمور ، بهذه الطريقة ، تنتهي الى اندماج متزايد بين الدولة وبين المشروعات الخاصة يتيح مجابهة المقتضيات المالية العديدة التي تفرضها تنمية فنون الصنعة الدائمة من خلال اسهامات تفرض على مجموع السكان .



دجل الاقتصاد والديبلوماسية الأمريكي جون كيبث جالبرت الذي كان سفيراً لدى حكومة الهند خلال ١٩٦١ - ١٩٦٣ . وقد حقق مؤلفه « مجتمع الوفرة » رقعا قياسيا في توزيعه وفي تأثيره الهائل على الفكر المعاصر .

هيكـل البلاد التنمـية الاقـصادى :

تتميز البلاد المتخلفة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل نتيجة لعدم كفاية الانتاج الأمر الذى يجئ بسبب تطبيق وسائل تقنية بدائية . ويتكلم راجنر نوركسيه بوصفه أحد منظرى التنمية الكبار عن « دور الفقر » (١) الذى تسير آليته بالضرورة على النحو الآتى : من أجل تحقيق زيادة نصيب الفرد من الدخل ، يتعين وجود زيادة مسبقة فى الانتاجية التى

من الصعب على المرء ان يجد بحثا اكثر غرابية او بسبب أهميته ، أولى بالاهتمام من ذلك البحث الذى يقوم بتحليل الأسباب التى تقف من الناحية العملية فى سبيل زيادة الثروة فى مختلف البلدان او الأسباب التى تؤخر هذه الزيادة او تجعلها تتقدم بايقاع غاية فى البطء مع وجود القدرة على الانتاج والمحافظة عليها او على الألال تلزم الوسائل اللازمة لنمو كبير ووفير فى الانتاج وفى السكان فى نفس الوقت .

(مالتس)

(١) وهى ترجمة جديدة لـ Circle vicieux de la pauvreté فقد جرت المادة على ترجمتها « بدائرة الفقر المفرغة » او « بدائرة الفقر الجهنمية » وفى قواميس العربية تحى كلمة « الدور » بهذا المعنى - والشاعر يقول :
حصالة الدور أضحمت بينى وبين من أحب
لولا مشيبي ما جفت لولا جفاما لم أشب
(المترجم)

لا يمكن الحصول عليها الا فى أعقاب عملية تراكم رأس المال تتيح الحصول على وسائل انتاج أفضل . ولكن ، لكى يتحقق هذا التراكم ، يجب أن يكون هناك ، بطبيعة التسمية فائض هائل من الانتاج الكلى بعد الاستهلاك ويلزم ، لكى يكون هذا الفائض كبيرا ، أن يكون نصيب الفرد من الدخل مرتفعا بدرجة كافية والى « دور الفقر » هذا يجب اضافة سسوء توزيع الدخل الأمر الذى يؤدي بنقص تراكم رأس المال – الادخار – الى التركيز فى أيدي طبقات بذاتها ليست ، من ناحية أخرى ، تلك التى تنتمى الى طبقة رجال الصناعة من أصحاب رؤوس الأموال . ولكنهم من ملاك الأراضى الذين يحلو لهم ، فى غالبية الأحوال ، الانفاق / فى غير النواحي المنتجة .

ان بحث مجموعة الدراسات والنظريات الاقتصادية ينتهى الى أن تقرّر انها قد صيغت للاقتصاديات المتقدمة أو الرأسمالية أو الاشتراكية وأنها لا تتلاءم البتة مع البلاد المتأخرة .

ومنذ آدم سميث والكل يسلم بأن الادخار المتاح يستثمر تلقائيا الأمر الذى يفترض وجود سوق لرؤوس الأموال يسودها النظام بدرجة كبيرة مع وجود مجموعة من المؤسسات الائتمانية . ولعل واحدة من المؤشرات الأساسية التى تدل على غيبة مثل هذه السوق (بالمعنى الحديث لها) ، تتبدى واضحة فى وجود البطالة المقنعة . ويظهر هذا الشكل من البطالة عندما لا تستغل القوة العاملة على نحو عقلاني للغاية . ويمكن اثبات هذا الوضع عندما يخفض جزء من القوة العاملة المستخدمة فى أحد الأنشطة المنتجة دون أن يؤثر ذلك لا فى رأس المال ولا فى الوسائل المادية المشتركة فى العملية الانتاجية . وتظهر البطالة المقنعة عادة فى الاستثمارات الزراعية ذات الطابع العائلي وفى قطاع الخدمات (الثالث) . ففي الاستثمارات الزراعية ، عادة ما يشتغل كل أفراد العائلة فى المنشأة برغم أن البعض يمكن تفرغهم لمهن أخرى دون أن يفنى ذلك الى الحاق ضرر بنتائج الاستغلال . ولا يلحق ذلك الأمر ضررا كبيرا بالاقتصاد ككل . غير أن حالة قطاع الخدمات مختلفة فى ذاتها ، لأن أدائه السيئ له وقع يثير السخط كثيرا فى الاقتصاد الكلى . انه وضع يشف عن وجود سكان غير منتجين (اذا ما زادت الخدمات المنزلية مثلا) أو يسهم فى ارتفاع أسعار قطاع التوزيع والعملية التجارية . ولا يكون ذلك ذا اثر خطير اذا كان الجزء من الدخل الكلى الذى أنفق فى هذا المجال مساويا لما أضافه هذا القطاع من ثروة أو أقل منه ، ولكن الأثر السئ يبدأ يتحقق منذ اللحظة التى لا يحقق فيها هذا القطاع سوى ٦٠٪ من الإيراد الإجمالى الذى

استنفده ، وهذه ظاهرة أكثر سوءا في البلاد النامية حيث يمثل قطاع الخدمات ما يزيد على ٤٠٪ من السكان في سن العمل . أن ضغط تكاليف التوزيع ، في هذه البلاد ، مرتفعة للغاية ، ومن ثم تؤثر مباشرة في أسعار المنتجات الزراعية والصناعية .

ولهذه الظاهرة أيضا نتائج خطيرة من الناحية الاقتصادية ، عندما تتعلق بالمنتجات المخصصة للتصدير التي يجب أن يتم تصريفها بالأسعار السائدة في الأسواق الدولية . وهذه الأسعار لا يمكن إذن أن تتحمل عبء قطاع الخدمات الزائد عن الحد . أن تضخم هذا القطاع يكون على حساب قطاعي الزراعة والصناعة مع ما يفضي إليه ذلك من عرقلة التصدير . ولا يمكن لهذه العملية أن تزداد الا نتيجة لحقيقة مفادها أن ادخار قطاع الخدمات يجنح الى أن يستثمر مرة أخرى في نفس القطاع حيث تكون الأرباح أكثر ارتفاعا مما يزيد من هذا النوع من التمويل الذاتي غير المنتج الذي تتميز به غالبية البلاد المتخلفة .

الاصلاح الزراعي شرط اساسي

يمكن أن تعتبر التنمية الزراعية شرطا ضروريا (ولكنه غير كاف) لبدء تنمية اقتصادية عامة . ويقف شاهدا الى جانب هذه الفكرة ، تجربة البلاد الأكثر تقدما التي اجتازتها في السنوات التي سبقت ثوراتها الصناعية والعامل الدافع للصناعة الحديثة الذي يمثل نمو الانتاجية الزراعية .

تتطلب التنمية الزراعية ، في الغالبية العظمى من الحالات ، حولا عميقا في هيكل الملكية الذي غالبا ما يورث عن النظام الاقطاعي أو النظام الاستعماري . وتقدم الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ حالة مثالية للاصلاح الزراعي ، وقد أدت ثورة الفلاحين فيه دورا حاسما : إذ أتاحت إعادة توزيع اقطاعات الطبقة الارستقراطية ورجال الكنيسة الكبيرة على الفلاحين . ان جانبا هاما من تاريخ القرنين الماضيين توضحه التوترات الاجتماعية المترتبة أصلا على ضرورة تحقيق توزيع أفضل للملكية الأرض .

ولعل المرء يتذكر ، على سبيل المثال ثورة المكسيك أو الحرب الأهلية الأسبانية الحديثة . ان القضية الحاسمة التي تفرض نفسها ، في الوقت الراهن ، في البلاد المتخلفة ، هي ما يشاهده فيها المرء غالبا من الاستيلاء على الأراضي .

ان الاصلاح الزراعى ونمو القطاع الزراعى يبرران وجودهما أيضا
من خلال ردود الأفعال التى يمارسها على قطاعات النشاط الاقتصادى
الأخرى .

ويمكن للمرء ، اقتداء بما نادى به بيروخ (١) ، أن نعيد تجميع عدد
من ردود الفعل هذه بالطريقة الآتية :

١ - آثار مباشرة للإنتاج الزراعى :

- (أ) زيادة هائلة للطلب على المنتوجات الحديدية .
 - (ب) زيادة تدريجية للطلب على السلع الاستهلاكية والمنسوجات
بصفة خاصة .
 - (ج) انطلاق أول ثورة ديموجرافية .
- ٢ - آثار غير مباشرة :
- (أ) استبدال الفحم بخشب التدفئة ، وزيادة الحاجة الى الحديد
والفحم ، وخفض تكلفة المنتوجات الزراعية نفسها .
 - (ب) ميكنة صناعة النسيج ، وخفض تكاليفها ومن ثم خفض تكلفة
المنتوجات الزراعية .
 - (ج) زيادة حجم الإنتاج الزراعى الذى لم يخصص للاستهلاك الذاتى
داخل القطاع نفسه ، الأمر الذى ينطوى على تيارات تبادلات تجارية من
شأنها أن تفضى الى تحسين طرق المواصلات ووسائل النقل .
- ويجدر ، قبل الانتهاء من المسألة الزراعية ، أن نتكلم عن عملية
التركيز فى الزراعة .

لقد ظل العالم ردحا طويلا من الزمن - وبخاصة الراديكاليين
والاشتراكيين - يعتقد أن عملية شبيهة بتلك التى وقعت فى الصناعة
والبنوك وغيرها سوف تقع ، ولكن ذلك لم يحدث البتة . ان عملية
الاستغلال الزراعى الكبير ذات الطابع الرأسمالى بعيدة كل البعد عن أن
تكون الحالة الشائعة فى البلاد المتقدمة حيث تسيطر أيضا الاستثمارات
العائلية . ان خطة مانز هولت (٢) التى حاولت الجماعة الأوروبية الاقتصادية

Bairoch. (١)

Mansholt. (٢)

تنفيذها لاعادة تنظيم قطاع الزراعة ، قد اعتبرت ، أمرا أساسيا ، تركيز الاستثمارات ما دامت هي لا تتكون تلقائيا . وقد طرحت هذه المشكلة نفسها في الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة من حياة لينين : لقد كان بوجارين (١) المعروف تماما في الولايات المتحدة ، من أنصار الملكية المتوسطة في ظل نظام نقابي غاية في التقدم وهو ما يعارض نظريتي لينين وستالين . وقد أنشأ ، ستالين ، فيما بعد منشآت الاستغلال الكبيرة .

وثمة بعض مؤلفين لا يناصرون الإصلاح الزراعي ولا إعادة توزيع الأراضي ، ليس لأسباب اجتماعية فقط ، بل لدوافع اقتصادية أيضا . وحجتهم الأساسية هي أن الملكية الكبيرة تتطلب تركيز مدخرات هائلة في أيدي الملاك الزراعيين الذين يمكنهم تحويلها الى رأس مال مصرفي ويوجهونها ، في الوقت المناسب ، الى استثمارات كبيرة تكون ، في حاجة اليها ، بعض صناعات مثل صناعة الحديد . ويعارض أنصار « المذهب البروسي » (٢) أولئك الذين لا يقبلون الآثار الجانبية التي تمارسها الزراعة على السوق (كما سبق أن وصفناها آنفا) فحسب ، بل لأنهم يعتبرون أن التنمية الزراعية تشجع الادخار أيضا . والواقع من الأمر في المحل الأول ، أن مجرد القيام بالإصلاح الزراعي ، ينتهي بالملاك الجدد الى تخفيض مستوى معيشتهم السابق (أو على الأقل الحفاظ عليه) ، وذلك للاتجاه الى ادخار المبالغ التي يخصصونها فيما بعد لشراء الوسائل الفنية الجديدة وذلك ضمانا لحسن تحقيق استثماراتهم . وفي خلال الفترة التي تنقضي بين تحقيق الادخار وبين استثماره ، يمكن توجيه رؤوس الأموال هذه توجيهها جيدا ناحية الصناعة من خلال مؤسسات الائتمان المصرفي .

سياسات التصنيع

ليست حركة التصنيع عملية عفوية وعلى الأقل في البلدان التي لم تكن على رأس قائمة الثورة الصناعية لقد كان من شأن قيام سوق عالمية يسودها التنافس ، أن جعل من الضروري وجود قدر من سياسة التدخل من قبل الدول لتحديد الرسوم الجمركية بخلاف مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية من نفس النوع لتيسير انشاء الصناعة .

Bogarine, (١)

Vote prussienne, (٢)

ان المشايخين لحركة التصنيع يعتقدون ، الى ابعد مدى ، أن الجزء الأكبر من الدخل الزراعي يجب أن يتحول في أسرع وقت ممكن الى رأس مال صناعي . وهذه السياسة التي عارضها جيفارا جات على حساب صادرات المنتجات الزراعية . وبالإضافة الى ذلك فإن هذه السياسة تلتزم بتخصيص الجزء الأكبر من العملات الأجنبية لشراء معدات وآلات جديدة تفيد منها الصناعة .

اتجهت بلاد أمريكا اللاتينية الى محاولة احلال سياسة الانتاج الداخلي محل الاستيراد (أى سياسة الاحلال محل الواردات) وهي المعروفة باسم سياسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وتقوم المبادئ الاقتصادية لهذه السياسة على تحديد الحاجات العاجلة من المنتجات الصناعية بهدف دعم قطاعات الانتاج الداخلي التي تغل دخلا أكبر وتستبدل بها الواردات . لقد استقرت هذه السياسة الحيوية لهذه البلاد على هدفين رئيسيين : خلق صناعة أساسية أو صناعة ثقيلة (تحتاج الى رأس مال مكثف) وصناعة تحويلية (تحتاج لعمل مكثف) . وبالرغم من ان هذا النوع من التصنيع يجب أن تدعمه إعانة هامة من الخارج كما يتطلب دخلا من جانب الدولة ، فإن المشايخين للحرية التجارية المعتدلة ، ظلوا يقفون الى جانب هذه الأهداف ، بشرط أن تستطيع الصناعة ان تكون في موقف تنافسي خلال فترة قصيرة نسبيا .

الاصلاحات الهيكلية الكلية

غالبا ما يثير تعقد مشاكل البلاد المتخلفة آراء جوهرية . وهكذا يؤكد البعض مثلا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ الا بقدر ما تحدته من تصدع في النظام السياسي الذي وضعته في نصابه الرأسمالية المولية والبرجوازية التي ارتبطت به . وعند وجهة النظر هذه يرفض المرء التسليم بوجود بورجوازية قومية قادرة على أن تأخذ على عاتقها تحقيق هذه التنمية حتى مرحلة حاسمة كما كان الحال في ألمانيا واليابان قديما . وهذا المذهب وقد استخف به سلفا بوصفه الحل الوحيد الذي اقترحه هؤلاء الثوريون هو حل ينبع من اشتراكية دون مقدمات .

ونمة وضع جوهرى آخر هو وضع انصار اصلاح السوق الدولية التي تركز على اقامة حواجز جمركية لحظر تصدير المنتجات الصناعية من البلاد المتقدمة الى البلاد الفقيرة من ناحية ، وانفتاح أسواق البلاد الغنية بصورة واسعة للمنتجات الواردة من البلاد المتخلفة من ناحية أخرى . وهذه واحدة من النقاط الأساسية التي يدافع عنها مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) (١) . وفي رأيه أن اصلاح السوق الدولية يجب أن يتضمن حق احتكار البلاد المنتجة للمواد الأولية مع سعر مضمون توافق عليه هذه البلاد تماما . واذا أمكن في النهاية ممارسة هذا الاجراء فيما يتعلق بالمواد الأولية المتاحة بكميات محدودة (مثل المعادن) ، فسوف يصبح أمرا غير محقق تماما عندما يتعلق بمواد يمكن أن يتغير انتاجها بتغير الاقاليم والأزمنة مثل حالة بعض المنتجات الزراعية التي يمكن أن تخصص لها أراضى جديدة ووسائل فنية جديدة للاستغلال .

نظريات التخلف

ان ادراك ظاهرة التخلف التى يرجع تاريخ أولى مظاهرها الى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، لم يعم العالم الا فى الستينيات بعد ان حصل الجزء الأكبر من الدول المستعمرة على استقلاله .

ولنذكر ، قبل أن نستعرض فى المعالجة ، أن النظام الاقتصادى الذى أتبع بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على مبادئ التبادل الاقتصادى الحر الصارمة للنهاية ، كما نذكر أيضا أن النظرية الكينيزية هى التى استخدمت ، فى المرحلة الأولى ، لفهم مشاكل التخلف .

ويعتبر التخلف ، طبقا لهذه النظرية ، وكأنه حالة ركود دائم ، واخذا فى الاعتبار هذه الخصوصية ، يمكن تحليل أى بلد متخلف كما لو كان بلدا متقدما ، الأمر الذى يعنى أن العلاج الذى يوصى به هذا النوع من التشخيص ، بسيط للغاية ويمكن أن يتلخص فى نقطتين :

١ - استثمارات ضخمة فى الأشغال العامة .

٢ - سياسة النقود الرخيصة (ائتمان بسعر فائدة منخفض) .

وقد بان بالتأكيد أن سلوك هذا النموذج من السياسة الكينيزية ، غير كاف تماما لبلد يبعد هيكله الاقتصادى عن هيكل بريطانيا العظمى فى الثلاثينيات ، وان تطبيق هذا العلاج كان اخفاقا يثير فشلا مؤلما .

ان اختصاص النظرية الكينيزية هذا ، يترك المجال مفتوحا لنظريات أخرى تضم بين طياتها وجهة نظر اقتصادية بحتة ، وتحمل بعض عناصر مستحدثة وغير مسبقة وبصفة خاصة اعتبار عامل الزمن عنصرا يفرق بين التقدم وبين التخلف .

فهناك بعض البلدان المتخلفة بصورة تجعلها تظل في « مؤخرة » سباق النمو . ويتعين أن يتساءل المرء ، في المحل الأول ، عن أسباب هذا التأخر ثم يتساءل بعد ذلك عن الحلول التي يمكن أن تقدم للتغلب على هذا التأخر .

والنظريتان المشهورتان أكثر من غيرهما في هذا الاطار ، هما : نظرية آرثر لويس ونظرية ولت وثمان روستو .

وطبقا للنظرية الأولى فان المسألة الرئيسية التي تضع البلاد المتخلفة في موقف صعب هي عدم كفاية رأس المال اذ أن المروض لديها من اليد العاملة « لامتناه - غير محدود » (١) . ويخلص المرء من نظرية آرثر لويس هذه الى ضرورة وجود سياسة يلصمها توسع استثمارات رأس مال القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ما دامت تسببه ، مهما كان حجمه ، قوة عمل كافية . غير أن هذه السياسة تصطلم بعد عدد قليل من السنين بصعوبة بالغة هي أنه ما دام من المؤكد أن في البلاد المتخلفة ، يكون المروض من اليد العاملة كبيرا ، فان مستواها المهني منخفض للغاية والجزء الذي يمكن أن يتعاون منها مع رأس المال في المستوى الموجود محدود جدا .

اما نظرية روستو الأقل انتشارا ، فتؤكد أن أى اقتصاد يمر بفترة « انطلاق » يتكون خلالها تراكم رأسمالى بصورة سريعة ينتهى الى عملية تنمية اقتصادية من الطراز التلقائى . وبمعنى آخر فبمجرد أن يتحقق استثمار محدد بذاته من ، النوع الذى يتحتم فيه تسخيل الدولة ، تنطلق عملية تلقائية وتستمر بذاتها ولا تعود أدرجها .

وبين النظريات الاقتصادية البحتة توجد واحدة أدت وتؤدي أيضا في الوقت الراهن دورا غاية في الأهمية ، وهي النظرية الكلاسيكية الجديدة للتنمية التي رأيناها من قبل ، وتطبق الآن على البلاد المتخلفة . وطبقا للكلاسيكيين الجدد ، يجب تحقيق سلسلة من الاستثمارات الرأسمالية مقرونة بالعمل وتستطيع ، في نفس الوقت ، التأثير في قطاعات أخرى متنوعة بحيث أن استثمارا رأسماليا في قطاع محدد يمكن أن يحرك سلسلة من الطلب ينطلق من قطاع آخر او قطاعات أخرى .

ومن أجل هذا يصبح من الضروري تعديل الاستثمارات بطريقة من شأنها أن تحقق هذه الاستثمارات في قطاعات ذات صلات فنية ينشأ عنها نمو متوازن ، وتتفادى حدود الاختناقات المألوفة ، وتتجنب الأزمات التي تعرفها البلاد للموجة الاقتصادية •



• الاقتصادى السويدى جونار ميردال •
• يعتقد النظرية التي تقوم على النمو على التوازن •

وقبالة نظرية النمو المتوازن هذه ، ظهرت في نهاية الخمسينيات نظرية أخرى تقوم ، على عكس ذلك ، على فكرة النمو « غير المتوازن » •
ان ميردال وهيرشمان هما رجلالاقتصاد اللذان يمثلان هذا الاتجاه أكثر من غيرهما •

ويستند استدلالهما على ملاحظة واقع النمو الاقتصادى للبلاد المتقدمة • لقد لاحظ ميردال أن هذه البلاد تمر في أول الأمر ، بأولى المراحل حيث لم يكن النمو الاقتصادى قد انتشر بصورة متساوية في كل الاقليم ، ولكن تركز ، بعكس ذلك ، في مناطق بذاتها •

وخلال المرحلة الثانية تنقلب العملية رأسا على عقب وتسهم آثار الجذب التي مارسها المناطق الأقل تقدما ، في انتشار النمو في كافة أنحاء البلد وتمكنه نتيجة لذلك من أن يحقق توازنه .

ويضرب هيرشمان مثلا نموذجيا للغاية للنمو غير المتوازن هو الطرق التي لم تنشأ بعد وكذلك السيارات ، بيد أنه قد بدى بصنيع هذه الأخيرة وشاحنات النقل ثم تلى ذلك انشاء الطرق لكي تستخدمها وسائل النقل بكامل طاقتها .

وهكذا يبدو قدر من عدم التوازن ضروريا دائما للنمو الاقتصادي . فانشاء مصنع للسيارات في اقليم متخلف مثلا ، يمكن أن يفرض بالضرورة الى اقامة صناعة حديد كاملة في السنوات التالية .

وتعرضت كل هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادي البحت الى العديد من الانتقادات استنادا الى حقيقة مفادها أن هذه التحليلات تقوم على افتراضات لا تأخذ السوق ولا قوة استيعابها في الحسبان . ومن أجل هذا نرى تنبرجن (١) نتيجة لغياب سوق كلية ، قد تمسك في عدة مناسبات بحقيقة مفادها أنه في حالة وجود أزمة خطيرة ، يصبح من الضروري ، في غالبية الأحوال ، الالتجاء الى التحديد « الاصطلاحي » (٢) للأسعار التي يمكن أن يطلق عليها « أسعار الظل » (٣) ، لكي تجرى على أساسها الاحتمالي هذا كل الحسابات الخاصة بالتخطيط .

وثمة نوع آخر من الانتقادات قد وضعه أولئك الذين يعارضون نظرية لويس الخاصة بالطلب على العمل غير المحدود . ويعتقد أصحاب هذه الانتقادات أنه من المأمول ، عندما يبدأ البلد في اقامة صناعات جديدة ، أن توضع سلفا برامج للتدريب المهني على أساس أن اليد العاملة المؤهلة هي التي تعوز الاقتصاد أكثر من غيرها . ويمكن الانتهاء الى أن تحليل الانتاج طبقا لنظرية الكلاسيكيين الجدد (أى اعتماد الانتاج على العمل ورأس المال) لا يكفي وحده لتوضيح ما يقع في البلاد المختلفة .

ويجب أن يضاف الى رأس المال والعمل عنصر ثالث يؤثر في الانتاج الكلي ، ويطلق عليه « العامل المتبقى » (٤) الذي تعتبر درجة تدريب اليد العاملة أحد مكوناته الأكثر أهمية . ولكن هذا « العامل المتبقى » يتعلق

Tinbergen, (١)

technique (٢)

Shadow price = Prix fantômes, (٣)

facteur résiduel, (٤)

أيضا بتخطيط الموارد البشرية ، وبتخفيض معدل المواليد ، كما يختص أيضا بطريقة التكوين الاجتماعي والحياة الاجتماعية ، وبالاختصار بكل ما له علاقة « برأس المال البشرى » (١) .

ومن بين المنحنيات الفكرية نؤكد مرة أخرى غياب الصلة بين التحليلات الخاصة بالتخلف التي قام بها ، بلا مرر ، الاقتصاد الغربي بكل فنائه إذ أن كل هذه التحليلات كانت لاحقة للثورة الصناعية . ومن أجل هذا ألحنا من قبل إلى العودة إلى « ثروة الأمم » الذي حلل فيه آدم سميث كيفية الانتقال من هيكل الاقتصاد السابق للرأسمالية إلى هيكل رأسمالي .

ومع هذا فإن الدراسات الخاصة باقتصاديات ما قبل الرأسمالية واستحالتها اللاحقة أصبحت مؤخرا جدا موضوعا عالجه رجال التاريخ الاقتصادي . وما سعى « وسيلة الانتاج الآسيوى » (٢) فقد ركز في جزء كبير منه على مجهودات رجال الاجتماع . ومن الطبيعي في سياق الدراسات ، أن نعلق أهمية كبيرة على الزراعة . ونستطيع أخيرا أن نشير إلى نتيجتين كبيرتين لهذا البحث :

الأولى اصرار شولتز وبوسرروب (٣) على ضرورة تحديث الزراعة من خلال التقنيات الحديثة ودورات التوزيع الفعالة . والثانية ويحمل لواءها ديمون (٤) تنادى بحلول أكثر عمقا : ثورة زراعية حقيقية . ومع ذلك فإن النتيجتين يلتقيان عند نقطة هي ضرورة الاهتمام بالزراعة حتى تحققنوا سريعا وتقدم ، في نفس الوقت ، القاعدة التي تستند إليها التنمية الصناعية .

ولا يعزى ذلك ليس فقط لأن القطاع الزراعى يشتري في المحل الأول المنتوجات الصناعية ، بل لأن نمو هذا القطاع يتطلب هيكلًا زراعيًا متطورًا وقادرا على أن يقسم الأيدي العاملة المدربة فعلا ، ويقدم في الوقت نفسه قاعدة للتبادل التجارى ويقدم فى النهاية « عقلية » مفتوحة ملائمة لتنظيم اقتصاد صناعى حديث .

وثمة نظريات أخرى تعتبر اعتماد البلاد المتخلفة على خطة التجارة الدولية بالنسبة للبلاد المتقدمة ، علامة مميزة للتخلف .

Capital humain, (١)

mode de production asiatique, (٢)

Schultz et Boserup, (٣)

Dumont, (٤)

وثمة نظريات أخرى تتناول المشكلة من وجهة نظر اجتماعية ، تفرق بين الاقتصاديات المسيطرة وبين الاقتصاديات المسودة (١) ، ورغم ذلك فإن هذه الاقتصاديات أو تلك تسلم بوجود سوق دولية ينشأ عليها ويتطور العديد من المشروعات الكبيرة للغاية ، وتشكل عاملاً يشجع ، الاضطراب في نمو البلاد المختلفة . ويجانب ذلك فإن وجود تنظيم اقتصادي موجه بالضرورة الى تصدير المواد الأولية كحقيقة واقعة ، يمثل عقبة كؤود في سبيل قلعها الداخلي .

وثمة حلول تقترح لايجاد حل لهذه المسألة وهي ، في المحل الأول لدى أولئك الذين يعتقدون أن البورجوازية القومية ، وقد أعفت نسبياً من المصالح الامبريالية يمكنها أن تنجز التصنيع الخاص بكل بلد . وإنه حلاً كهذا يشبه كثيراً السياسة الحمايية السائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ويتمسك بحماية الحواجز الجمركية من أجل حماية الانتاج الداخلي الذي يجدر أن يكون قادراً على أن يحل شيئاً فشيئاً محل الواردات -

وهذه هي النظرية التي اقترحتها ، في أول الأمر ، لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية من خلال المتكلم باسمها راؤول بريفيش (٢) ثم تبنتها بعد ذلك اليونكتاد .

وثمة مجموعة أخرى من الكتاب يعتقدون أن هذه البورجوازية القومية لا وجود لها في الواقع العملي . وهذا ما أعربت عنه بضع بلاد من أعضاء اليونكتاد التي تعتقد أن هذه البورجوازية ، على قلة وجودها ، لا بد من أن تكون لها ، على أية حال ، مصالح تربطها بصورة قوية بمصالح الدول المستعمرة القديمة .

والأخذ بالحل الأول اذن يعني اتباع سياسة حمائية تقودها بورجوازية قومية مع مساعدة الدولة التي تؤدي دور المنظم .

أما فيما يتعلق بالحل الثاني فيعني الاشتراكية أي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل التجاري .

(١) يفتح الميم وضم السين وفتح الدال .

Raoul Previtich (٢)

التنمية في مواجهة التخلف

الحاضر والمستقبل

تتابع الحديث من ديليو • ديليو • روستو ، ونوجه اليه ، بصفة خاصة ، أسئلة عن سياسات التنمية المختلفة ، ومستقبل البلاد المتخلفة أو البلاد النامية ، والحدود المحتملة للنمو في البلاد المتقدمة •

هناك الكثير من الكتاب الذين يعتبرون أن الاستثمارات الأجنبية في البلاد المتخلفة تشكل نوعا من الاستعمار الجديد ، وأن النافع التي تحصل عليها البلاد المستثمرة تفوق كثيرا المساعدة التي يفترض أن تقدمها • بماذا يجب أن تؤخذ الاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق بأشكال تمويل التنمية وبجانب ذلك ما رأيك في المعونة التي تقدم لأغراض التنمية ، وفي عدم وفاء البلاد المتقدمة بوعدها بالابقاء على هذه المعونة في مستوى لا يقل عن ١٪ من اجمالي الناتج القومي ؟

ان للاستثمارات الخاصة الأجنبية في البلاد المتخلفة فوائد ومضار متفاوت حسب مرحلة النمو • ففي غضون المرحلة السابقة على مرحلة الانطلاق تجابه البلاد أكبر الصعاب نتيجة لنقص رؤوس الأموال وكذلك المنظمين والمهندسين الذين يجب الحصول عليهم من الخارج •

وتثير هذه المصدرة مشاعر قومية مشروعة ، وتدفع البلاد لتطوير وتنمية تدريب الكوادر الخاصة بها • وعندما تصل البلاد الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي ، فلن تصبح المشكلة نفسها بعد • فتستقبل هذه البلاد بترحيب شديد الفنيين الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية أيضا الذين يحققون لها منافع كبيرة •

ويحجز هذا الاسهام عملية التصدير ، ويستحث فرص عمل جديدة
ويساعده في تكوين جيل جديد من التقنيات الجديدة .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة الأجنبية ، فانها تختص بقواعد
واضحة ومحددة . فيتمتع ، بصورة خاصة ، ألا تقدم المشروعات الأجنبية
الا على القطاعات التي تحددها الخطة ، وألا يقتصر دورها على رؤوس
الأموال ، بل يمتد أيضا الى المعرفة الفنية حسبما تملها احتياجات البلاد .

ولناخذ أندونيسيا مثلا : فان رؤوس الأموال الأجنبية كانت مخصصة
لاستغلال البوكاسيت ، والحشيب ، والتفط والغاز .

وقد أوضح التعاقد الطريقة التي يتمتع على الشريك الأجنبي ان يسهم
بها والوقت الذي يضم فيه عملية استخراج المواد الأولية الى عملية
تصنيعها .

وقد اتفق على ان تقوم أندونيسيا بنفسها ، في فترة قدرها خمس
سنوات ، بتكرير البترول وتصنيع الورق . وهكذا تكون الاستثمارات
الواردة من الخارج قد أسهمت في تنمية هذا البلد تكنولوجيا .

قام معهد هلسنكيس (١) في عام ١٩٧١ بدراسة من خمسة
متغيرات على ما يسمى « حدود النمو » (٢) . وتشير بعض النتائج الى ان
سير التنمية العالمية سوف تعوقه أزمة تعزى الى نقص المواد الأولية كما
تزد الى احتفاظ السكان . ما رايك في هذه النتائج ؟

بدأ الموقف العالمي في التطور في ١٩٧١ السنة التي يبدو أنها
أضيفت في التاريخ الاقتصادي الى السنوات ١٩٣٥ أو ١٨٩٦ أو ١٨٤٦
أو ١٧٩٣ . فقد حدث في هذه الأعوام المختلفة ارتفاع أسعار المواد الغذائية
والمواد الأولية مما كان له رد فعل على المنتجات الصناعية . وتلت ذلك
فترات تتراوح بين عقدين وثلاثة عقود اتسمت بشح نسبي في المواد
الغذائية والمواد الأولية .

والموقف في الوقت الراهن متطابق تماما . ويمكن للمرء أن يلمح
هذا الاتجاه في أسواق المنتجات البترولية ، والسلع الزراعية وبعض
المواد الأولية الصناعية .

M.I.T

(١)

limites de la croissance.

(٢)

ومما لا ريب فيه أن البترول ومصادر الطاقة الطبيعية الأخرى ستستمر في أن تظل غالية نسبيا إلى أن تستبدل بها مواد أخرى أقل تكلفة مثل الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية . وبجانب ذلك يجب أن يخصص قدر أكبر من الاستثمارات لمكافحة التلوث . ففي عام ١٩٧٢ انفقت الولايات المتحدة ما يقرب من أربعة مليارات من الدولارات لمعالجة الهواء والماء ، وهو رقم يمكن أن يبلغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

أما فيما يتعلق بالمواد الأولية ، في الوقت الراهن ، فإن الموقف العام جديد نسبيا : أنها البلاد الأكثر تقدما هي التي أصبحت تعتمد على البلاد المصدرة ، ومن المؤكد أن هذا الاتجاه يتفاقم خلال الأجيال القادمة .

إن التراكم الرأسمالي عامل محدد لكل سياسة تنموية . ففي أي شكل يتحقق هذا التراكم بصورة أكثر فاعلية ؟

من الضروري أن تضاف رؤوس الأموال الأجنبية إلى التراكم الداخلي لأن أي اقتصاد في مرحلة النمو يتطلب قدرا كبيرا من رؤوس الأموال : والجزء الأكبر من الاستثمارات لا يتم في الصناعة ولكن في البنية الأساسية وفي الزراعة أيضا ، ويمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساعد في تنشيط كل هذه القطاعات ، فالبنك الدولي مثلا ، أسهم في تمويل الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية خلال فترة طويلة من الزمن .

وبرغم ذلك فيجب على البلاد النامية أن تقدم أيضا رأس المال الخاص بها وإن نفذت اقتصادياتها . أن الاستثمارات ذات الطابع الأجنبي العامة والخاصة على السواء ، لا ينبغي إلا أن تكون مكملة للاقتصاد الداخلي .

ثمة مسألة تفرض نفسها فيما يتعلق بسياسات التنمية : هل يتعين أن يكون النمو من النوع المتوازن أم من النوع غير المتوازن ؟ أو بمعنى آخر هل هناك تضاد بين مفهوم النمو وبين مفهوم التوازن ؟

ليست الحياة سكونا أبدا ، والاقتصاد كذلك أيضا . ومع ذلك فإن ديناميكية النمو تتطلب بعض انماط من التوازن .

فهناك مثلا مسألة تفرض نفسها في جميع بلاد العالم هي التوازن بين المواد الغذائية وبين السكان . ففي بعض البلاد يتضاعف معدل النمو في غضون مدة قدرها عشر سنوات على الأقل بزيادة سنوية قدرها ١٪ من ٨٪ إلى ٩٪ ، وهكذا يصبح من الضروري تبني إيقاع هذه التنمية فيما يتعلق بالمروض من المواد الأولية . وبجانب ذلك يجب أن يؤخذ

فى الاعتبار أن تنمية الصناعة من شأنها أن تدفع الناس الى الإقامة فى المدن ، وترتيباً على ذلك يجب العمل دائماً على تشجيع عدد متزايد من المساكن ، والمدارس ، والمستشفيات وما الى ذلك .

ومهما يكن من أمر ففى أى عالم ديناميكى يجب المرء دائماً قلداً من عدم التوازن ومع هذا فيجاهد المرء من أجل المحافظة على التوازن .
وهذا التنازع ، أخيراً ، هو الذى يحدد توزيع الاستثمارات .

ومن المسائل الأكثر خطورة التى يجب على البلاد المتخلفة مجابهتها هى وجود فائض من الأيدى العاملة . والصين ، مشعلاً قد اختارت سياسة لاستخدام اليد العاملة تنزلها منزلة تالية مباشرة لاستخدام رأس المال . هنا هو فى رأيك الأمر المستعجب : استثمارات تخرج على رفع الانتاجية ولكن تزيد البطالة سواء ام استثمارات تهيل الى استخدام مكثف للعمالة ؟

ان سؤالك يرتقى الى مرتبة التساؤل عن كيفية استيعاب فائض اليد العاملة فى سياق عملية تصنيع هامة .

هناك اجابتان يمكن طرحهما . يعتقد كثير من رجال الاقتصاد انه يجب استخدام رؤوس أموال وتقنية بقدر أقل أى استخدام قدر أكبر نسبياً من العمل لانتاج قدر محدد . وبصورة عامة لم ينجح الناس فى وضع هذا الطراز من فنون الانتاج موضع التنفيذ العملى .

ومع ذلك فهناك بعض أمثلة ايجابية تجدر اثارها . ففى بلد قليلة النمو مثل الصين الذى حقق « الوثبة الكبرى الى الامام » ، يمكن اقامة صناعة حديد حديثة بالرغم من انها لا تخلق سوى فرص عمالة قليلة فلا توجه وسيلة أخرى لانتاج الصلب . لقد حاول الصينيون من قبل استخدام عدد كبير من العمال فى هذا الانتاج ، غير أنهم اكتشفوا انه تبديده للموارد .

واذا كان هناك فائض من العمالة فيمكن توجيهه مثلاً الى الصناعة التحويلية ، وذلك أفضل من استخدام مواد حديثة للغاية . ولا ريب فى أن مصعناً للحديد فى الهند أو فى الصين يستخدم مزيداً من العمال أكثر مما يستخدم فى أوروبا أو فى اليابان أو فى الولايات المتحدة .

والمؤكد ، فى البلاد المتخلفة أن البطالة جزئية حيث لا يعمل الناس الا جزءاً من العام .

وكان اليابانيون ، ولا ريب ، أول من ابتكروا طريقة اقامة جزء كبير من الصناعة التي لا تعمل الا على نحو جزئي في الريف .

ولهذه الطريقة فائدة مزدوجة تسمح بالاستمرار في فلاحه الأرض مع تطوير النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فإن هذه الطريقة تتطلب تنظيمًا جيدًا ومستوى ثقافيًا مرتفعًا نوعًا ما لسكان الريف .

وهذه طريقة من بين طرائق أخرى للعمل على رفع العمالة والأجور .

وهكذا لا تعوزنا الحلول لرفع مستوى التشغيل في البلاد النامية دون حاجة الى حرمان القطاعات ذات الأولوية من رؤوس الأموال .

يكشف الوضع الراهن عن بلاد أكثر فقرًا على الدوام قبالة بلاد أخرى أكثر غنى ، فهل يظل هذا الفرق في التزايد ؟ وإذا كان الجواب نفيًا فما هي العوامل التي يمكن من خلال تدخلها تعديل هذا الاتجاه ؟ وما هو الموقف في رايك ؟

يجب التزام الحرس الشديد عندما ننطق بهذا التأكيد القائل بأن البلاد الغنية تزداد غنى بينما البلاد الفقيرة سوف تصبح أفقر فأفقر . وخارج نطاق الهند والصين - حيث تكون زيادة نصيب الفرد من الدخل بطيئة جدا - أقرر بوجود غالبية عظمى من البلاد التي أمسكت زمام تأخرها مثل تايلوان ، وماليزيا وسنغافورة . ويمكن أن نقول نفس الشيء عن ايران وكل أمريكا اللاتينية حيث يبرز نمو البرازيل الهائل ، ومن اليونان وتركيا الى اسبانيا - التي تعتبر حاليا بلدا متقدما - يحقق طول شمال البحر الأبيض المتوسط تقدما بدرجة أسرع مما يحققه باقي بلاد أوروبا الغربية المتقدمة فعلا .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن نصيب الفرد من الدخل ، كما سبق أن أشرت الى ذلك ، يعتبر مؤشرا غير كاف وغامضا لقياس درجة التقدم . انني أعتقد أن لكل بلد مميزاته الخاصة به التي تحدد مكانه على سلم التنمية .

ومشكلة العالم الكبرى في الوقت الراهن ليست مجابهة بين الأغنياء والفقراء ، ولكنها معرفة الطريق الى الانتقال من نمو لا يمكن السيطرة عليه الى توازن بين الانسان والوسط الذي يعيش فيه . ويتعين أن يتيح هذا التوازن للبلاد المصنعة حديثا أن تفيد بصورة حقيقية من فوائد هذا التصنيع . ان مجابهة الثراء بالفقر قد تكفي للدعاية التي تهدف الى الإبقاء على المونة الخارجية ولكن ليس لها علاقة بمفهوم اقتصاد سياسي .

ما هي رؤيتك للتطور الاقتصادي للعالم ككل ، خلال العقود الثلاثة القادمة ، فيما يخص العلاقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ؟

على الرغم من أن في كتابي « **حدود النمو** » كثيرا من نقاط الضعف ، فاعتقد أنه عالج مشاكل الانسانية الأساسية المستقبلية .

ان الأشجار لن تظل تنمو حتى تلمس السماء . ومشكلة التوازن بين الانسان وبيئته سوف تصبح سريعا جدا مسألة حاكمية . أما عن باقي المشاكل فسوف تختص بالابقاء على حضارتنا الصناعية مع تركها تتغلغل في البلاد المتخلفة ، والتعاون مع هذه البلاد في سبيل اللحاق بنا وأخيرا سوف يعنى أن نهتم بالبحث الجيد القادر على أن يزودنا بحياة انسانية هادئة مليئة بكل ما هو طيب . وقضية كل منا هي أن يقترب من هذا التوازن الديناميكي بين الانسان وبيئته . وفي هذا المنظور يجب أن يقوم ، بين جميع بلدان العالم ، تعاون مكثف يصاحب التطور الذي تحققه دائما العلوم والتقنيات . ان كل الذين يهتمون العلم بكل الأنواء يجب عليهم أن يعتبروه وحده القادر على مساعدتنا في تحقيق هذا التوازن الصعب . ولتحقيق هذه الغاية يجب أن نعمل في اتحاد مع كل البلاد وكل الاخوة كمائلة واحدة .

تطور التجارة الدولية الحديثة

التجارة عامل النمو المولى

يظهر بوضوح تحليل التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية أن إيقاع نمو التجارة يفوق في سرعته معدل زيادة الانتاج . فبينما ارتفع الانتاج بصورة اجمالية بمتوسط قدره حوالى ٥٪ سنويا ، فان التجارة قد حققت خلال الثلاثين سنة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ معدلا قدره ٧٪ . وتؤكد الأرقام التالية هذا الاتجاه الذى ظل قائما خلال السنوات الأخيرة من تلك الفترة .

	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠ - ١٩٦٠
التجارة	٨٪	٥,٧٪	٨,٣٪
الانتاج	٥,٦٪	٣,٩٪	٥٪

ويمكن السبب الرئيسى لهذه الظاهرة في ضرورة توزيع الأسواق بصورة دائمة بهدف تحقيق عائد أفضل للاستثمارات الكبيرة التى تستلزمها استخدامات فنون الصنعة الجديدة .

والى هذا السبب العام ، يجب أن نضيف اليه أسبابا ذات صئلة مباشرة :

(١) تحرير الواردات بين أوروبا والولايات المتحدة فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠ .

(ب) قيام اتحادان اقتصاديان خلال نفس الفترة : الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة .

(ج) تطبيق بعض نتائج دورة - كيندي انتهى الى تخفيف الرسوم الجمركية على مستوى العالم .

وترتبطا على ذلك فان الاطار المؤسسي للتجارة العالمية قد تحرر الأمر الذي أفضى الى السير بنمو التجارة خلال هذه السنوات ، بدرجة أسرع :

النسب المتوقعة لزيادة الصادرات

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨ - ١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٥٣ - ١٩٦٠
٨,٩	٥,٢	٩,٣	١١,٠	٨,٩	٧,٦	صادرات البلاد المصنعة
٧,٣	٦,٥	٨,٣	٩,٥	٦,٥	٣,٨	صادرات البلاد المستغلة

يكفى الإشارة الى أن الفرق بين نمو التجارة وبين نمو الانتاج يجنح الى الارتفاع ، وإلى أنه في فترات تفهقر أو ركود الانتاج فانه ينقص بوضوح بأكثر مما ينقص به حجم التجارة العالمية .

وابتداء من عام ١٩٥٨ ظهرت في التجارة سلسلة من التقلبات ترد ، ولا ريب ، الى الأزمة النقدية العالمية .

الأهمية المتزايدة للبلاد الصناعية وتكوين الشركات الكبيرة الاقتصادية :

توطد ، بطريقة ملحوظة تفوق البلاد الأكثر تصنيعا من غيرها . فقد بلغ ، في عام ١٩٥٠ ، نصيبها ٥٥٪ من حجم التجارة العالمية ، وتجاوز في الوقت الراهن ٧٠٪ . وإذا أخذ المرء في الاعتبار أن البلاد الاشتراكية قد احتفظت بنصيبها (أكثر قليلا من ١٠٪ من حجم التجارة العالمية) ، فيمكنه التأكيد أن التجارة الخارجية للبلاد الرأسمالية المتقدمة ، قد حققت تقدما بدرجة أكبر مما حققته تجارتها الداخلية ، وعلى العكس من ذلك فان زيادة التجارة الداخلية للبلاد المتخلفة جاءت على نحو أسرع من نمو صادراتها .

وتظهر هاتان الحقيقتان أن تسعة أعشار زيادة التجارة الدولية
جاءت في المنتجات المصنعة .

ومن ثم فإن هؤلاء الذين يبيعون هذا النوع من المنتجات هم الذين
استفادوا بالضرورة من توسع التبادل التجاري .

وثمة حقيقة يجب أخذها في الاعتبار هي أن المنتجات المصنعة
تعادل ٧٠٪ من صادرات البلاد الرأسمالية ، و ٥٩٫١٪ من صادرات البلاد
الاشتراكية ، و ١٤٫٣٪ فقط من صادرات البلاد المتخلفة .

إن الآلات ومعدات النقل هي من بين المنتجات الصناعية التي لها
ثقل أكبر في معدل النمو ، مما يعني أن البلاد المتقدمة تحقق مرة أخرى
فائدة من هذا الموقف .

وفي التعبير الفني ، تتوقف واردات المواد المصنعة التي تنتجها
البلاد الصناعية على إجمالي حجم إنتاجها ، في حين واردات السلع غير
المصنعة لا يعتمد سوى على طلب إنتاجها .

والتمعق بدرجة أكبر في التفاصيل ، يؤكد للمرء أن المشروعات
الكبيرة قد أخذت طابعا دوليا على نحو غير عادي حقا . ويمكن للمرء أن
يؤكد أن هذه المشروعات تصدر حوالي ثلث إنتاجها .

ويرتبط بهذه الظاهرة وبالحقيقة التي سبق إظهارها ومفادها أن
التجارة الدولية قد زادت بصورة أساسية نتيجة للتبادل التجاري داخل
العالم الرأسمالي المتقدم ، ضرورة التشديد على ظهور ما يسمى المشروعات
متعددة الجنسيات (١) .

وهذه الشركات وعادة ما تكون أمريكية الأصل تستثمر دائما الجزء
الأكبر في الخارج منذ عام ١٩٦٠ وبخاصة في أوروبا الغربية ، وتقوم
بإنشاء فروع لها تمثيلا مع مقتضى الحال .

إن أخذ هذه الفروع في حساباتنا ، لما يزيد أيضا تأكيدنا المشار
إليها من قبل .

تقهقر البلاد المتخلفة النسبي

تعرض أسهم البلاد المتخلفة في التجارة العالمية إلى انخفاض شديد
نسبيا من ٢٣٪ من الصادرات العالمية في سنة ١٩٥٠ إلى ١٨٪ في سنة
١٩٧٢ .

وأقصى انخفاض قوة هذه البلاد الشرائية الى نقص حجم وارداتها
أيضا من ٢٧٪ الى ٢٠٪ .

وفى البدء تجاوزت نسبة الصادرات معدل الواردات ، فى حين أن
الوضع فى الوقت الراهن عكس ذلك الأمر الذى يفسر الصعوبات التى
تواجهها هذه البلاد فى السلع .

وثمة عوامل مختلفة تكمن فى أساس هذا التدهور :

١ - قلة مرونة الطلب على المواد الأولية (الانتاج النمطى للبلاد
المتخلفة) بالنسبة لمرونة الطلب على المواد المصنعة .

٢ - انخفاض معامل استخدام المواد الأولية لكل وحدة من قيمة
المنتجات المصنعة نتيجة للتقدم التكنولوجى .

٣ - الحماية الجمركية - وبخاصة ازاء المواد الأولية - التى تظهرها
التكتلات الاقتصادية (وبصفة خاصة السوق المشتركة) ، فى حين أن
الحرية التجارية تمتدح عندما يتعلق بالانتاج الصناعى وهو نفسه ما تقوم
البلاد المتقدمة بتصديره .

٤ - وأخيرا ظهور ما يسمى بالمنتجات « الاصطناعية » (١) .

وعلى وجه العموم ، فإن أسعار المنتجات الصناعية التى تشتريها
البلاد المتخلفة ، تحددتها سوق تضخمية فى اتجاهاتها الأساسية بمعنى
أن توجهاتها الى الصعود وليس الى الهبوط دائما من الناحية العملية ،
فى حين أن أسعار المواد التى تقدمها البلاد المتخلفة ، والمواد الأولية منها
بصفة خاصة ، تحدد فى سوق تخضع بالأكثر الى الظروف الدولية التى
تعرضها الى الهبوط وإلى الارتفاع على السواء .

ويزداد هذا الموقف حدة نتيجة لأن كمية المواد الأولية التى تعرض
فى السوق العالمية تنتج الى الزيادة على نحو غاية فى السرعة .

ولا تؤدي كل هذه العوامل الا الى تدهور معدلات التبادل (٢) (أى
العلاقة بين الرقم القياسى للصادرات والرقم القياسى للواردات) . ويمكن
ايجاد معدل التبادل اما بمقارنة الرقم القياسى العام للأسعار فى البلاد
المتخلفة مع نفس الرقم للبلاد المتقدمة ، وأما عن طريق مقارنة تطور أسعار
المواد الأولية وأسعار المنتجات المصنعة .

Synthétiques.

(١)

Les termes de l'échange.

(٢)

والواقع ان انخفاض القوة الشرائية للبلدان المتخلفة ليس مما يمكن
تقييده ، وتقدر الحسائر التي وقعت عام ١٩٦٥ بحوالى ٤٣٠٠ مليون
دولار تعادل ٤٠٪ من قيمة المعونة الخارجية التي تحصل عليها خلال العام
نفسه .

معدلات التبادل

الإلاقة بين الأرقام القياسية للأسعار :		السنة
النتائج الأولية النتائج المصنعة	الصادرات الى البلاد المتخلفة واردات البلاد المتقدمة	
١٢٢	١٠٩	١٩٥٠
١٠٩	١٠٩	١٩٥٥
٩٥	٨٧	١٩٦٠
٩٥	٩٦	١٩٦٤
٩١	٩٥	١٩٦٦



صنع منتجات كيميائية في مدينة جبل (بلجيكا)

النمو الداخلي والتجارة الخارجية في البلاد المتخلفة :

ان تبعية التجارة الخارجية للبلاد ذات الاقتصاديات المتخلفة ، قد سجلت على نحو جذري آليات نموها الاقتصادي ، وقيمت بصورة خاصة :
امكانياتها لتحقيق تراكم رأسمالي كاف .

ومن المؤكد أن جمود الهياكل الداخلية التي تميز هذه البلاد لا تيسر اتباع سياسة اقتصادية داخلية حقيقية ولا تساعد أبدا في امتصاص الهزات الوافدة من الخارج .

ويجب أن نضيف أن حالة عدم التيقن التي تسود أسعار المواد الأولية تجعل من المسير جدا التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه قيمة صادراتها بالعملة الأجنبية .

وتظهر بوضوح حالة أمريكا اللاتينية في دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (كيبال) تبين فيها أنه بعد الأحوال المواتية التي سادت الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، أخذت معدلات الاستثمار الإجمالي (*) في الهبوط رويدا رويدا .

ويبدو الارتباط بين تغير معدلات التبادل وبين تغير معدلات الاستثمار بجلده إذا ما تمت دراسة كل دولة على حدة .

وترتبطا على ذلك فبرغم أن صادرات شيلي لا تتجاوز ١٥٪ من الانتاج فان معدل الاستثمار قد سلك طريقا موازيا لأسعار النحاس المصدور وحجمه .

الارتباط بين امكانية الاستيراد وبين معدل الاستثمار الاجمال

معدل الاستثمار الاجمال	امكانية التصدير (١)	
٪١٨	٪٢٠	١٩٤٥ - ١٩٤٩
٪١٧٫٦	٪١٤٫٦	١٩٥٠ - ١٩٥٤
٪١٧٫٢	٪١٣٫٥	١٩٥٥ - ١٩٦١
٪١٥٫٩	٪١٠٫١	١٩٦٢ - ١٩٦٥

(١) معدل تنظية الصادرات للواردات .

وهذا هو السبب الذي من أجله يصل معدل الاستثمار ٢٠٪ عندما ترتفع الأسعار كثيرا في أوقات الحرب في حين هذا المعدل ظل يدور بين ١٠٪ و ١٤٪ خلال السنوات السابقة .

يجدر قبل الانتهاء من دراسة العلاقة بين البلاد المختلفة وبين التجارة المولية ، أن نؤكد نقطتين أخريين :

الأولى تختص بحقيقة مفادها أن هذه البلاد ليس لديها سوى منتج واحد للتصدير الأمر الذي يعنى أن تقلبات سعر هذا المنتج تحدد تماما قمراتها على الاستيراد والتصنيع . وهذا هو موقف التبعية الذي توجد فيه البلاد المختلفة .

وهذا هو المعدل الذي يمثل حجم بعض المنتجات من جملة التجارة الخارجية للبلاد المنتجة :

النسبة المئوية	الصفوف	البلد	النسبة المئوية	البلد
٥٠٪	أورجواي	البن	٩٠٪	العراق
٦٣٪	كولومبيا		٧٨٪	إيران
٤٤٪	البرازيل		٧٠٪	الجزائر
		السكر		
٨٥٪	كوبا			غام الحديد
٥٣٪	بورما	الأرز	٩٣٪	دوريتانيا
			٧٥٪	ليبيريا
				التعاس
			٩٣٪	زامبيا
			٧٦٪	شيل
			٥٧٪	الكونغو
			٥٢٪	بوليفيا
				القطن
			٨٣٪	تنزانيا
			٦٥٪	السودان
			٥٠٪	مصر

وموقف الضعف المطلق لهذه البلاد المختلفة يجب الا يحجب عنا الوجه الآخر للمشكلة : التقلبات التي تتعرض لها السوق المولية . وتسهم البلاد المختلفة بصفة خاصة في هذه التقلبات . ونظرا لانعدام



إن بلاد عديدة كانت تستورد فيما مضى من الولايات المتحدة منتجات مصنعة ، جعلت
 نفسها احتكاً ذاتياً في جزء كبير من احتياجاتها الأخرى التي أصبحت نحو أمريكا الجوار
 والصوره منظر كصانع أمريكي في نهاية القرن الماضي

المنتجات الصالحة للتصدير ، فان هذه البلاد تصبح كذلك فى موقف أكثر دقة •

ويمكن للمرء أن يقرر ، استنادا الى الأرقام ، أن معدل النمو فى بلد يكون هيكله فى وضع لا تمثل فيه الصادرات سوى جزء صغير من اجمالى الدخل القومى ، أقل بكثير جدا من المعدل فى البلاد ذات معدلات تصدير أكثر ارتفاعا •

نظرة المستقبل

يلدو التنبؤ بالمستقبل بسيطا نظرا لأنه لم يعد هناك أمل لتعديل جوهرى لما وصلنا اليه من أحكام حتى الآن •

وعلى أساس ما يجرى فى الوقت الراهن ، سوف تستمر التجارة الدولية تؤدى دورا لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية لضرر البلاد المتخلفة •

وبرغم ذلك ففي مقدور هذه البلاد أن تسجل بعض عوامل إيجابية قادرة على أن تدعم بذاتها فى المستقبل •

وعلى سبيل المثال يمكن أن ينتهى مشروع سياسة اقامة اتحاد تبنته اليونكتاد تحت رعايتها ، الى تحقيق فوائد فى مجال بيع المواد الأولية • ويصدق نفس الشيء على تقوية الحماية الجمركية للصناعة ، بأن يكون فعلا حقا للصناعات الوليدة ، مجددا فى هذا المعنى ، التجربة الأوروبية للقرن التاسع عشر • ويمكن للمرء أن يواجه بتفاؤل الدور الذى سوف تؤديه الأسواق الجديدة كالتي انبثقت عن ميثاق الاندوين •

ويمثل الموقف العالمى ، فى نهاية عام ١٩٧٣ ، بعض المميزات التى يمكن أن تلوم :

(أ) تضخم متسارع فى البلاد الرأسمالية (يمكن أن يكون له وقع هام على معدلات التبادل) •

(ب) ارتفاع فى الأسعار مصحوب بقيود •

(ج) أزمة فى المواد الأولية مصحوبة بزيادة فى أسعارها •

الاقتصاديات الرأسمالية الراهنة

جاء النمو الاقتصادى للبلاد الرأسمالية الأكثر تصنيعا من غيرها ابتداء من عام ١٩٤٥ ، مخالفا تماما لما سبقه . ويبدو هذا الاختلاف واضحا فى تسارع النمو الاقتصادى وفى قلة التقلبات . ويكفى ، فيما يتعلق بتقدم التنمية بصورة سريعة ، التأكيد على أن النتائج المحققة تجاوزت بكثير كل الحسابات الأكثر تفاؤلا . وهاك دليل : كان المتوقع فى عام ١٩٤٩ أن يكون نمو اجمالى الناتج القومى فى العقد التالى ما يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ . والواقع أن الـ ٤٠٪ تحققت بحلول سنة ١٩٥٤ والـ ٦٠٪ بحلول عام ١٩٥٦ . حققت اليابان وبلاد أوروبا الغربية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، نموا بأسرع مما وقع فى فترات سابقة ، بينما كان معدل نمو الولايات المتحدة أقل من المتوسط . وتمثل بريطانيا العظمى حالة خاصة نظرا لأن معدل النمو الخاص بها جنح منهجيا ، خلال الخمس سنوات فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، الى أن يكون أقل سرعة عما كان عليه المتوسط . وهكذا تكون بريطانيا العظمى قد فقت المركز الممتاز الذى جعل منها بحق مهد الثورة الصناعية .

ابحث عن الوسائل التى يمكن بفضلها
أن يمتد الرخاء ويتأخر الكساد .

(وليم بلاى فير)

وتأخذ أسباب أى نمو سريع جدا أشكالاً متنوعة • وتكفى أولاً مواجهة تطور التقنية المذهل فى الصناعات الكيماوية ، وصناعة الإليكترونيات وفى صناعة وسائل النقل بصفة أساسية • وقد أتاح هذا التقدم الفنى ارتفاع إنتاجية العمل بصورة خارقة • وابتداءً من الخمسينيات دخلت التقنية العمليات الصناعية على نحو سريع جدا ولكن بتفاوت فيما يختص بتوزيعها طبقاً للمناطق الجغرافية • وهكذا فقدت الولايات المتحدة التى كانت برغم ذلك فى مركز مميز حقيقة ، درجة من القدرة التنافسية الأمر الذى جر على صادراتها صعباً : ففي عام ١٩٧١ كانت الصادرات أقل من الواردات •

وإذا أجرى المرء مقارنة مع ما وقع فيما بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، لعرف كيف يقيم الدليل على وجود قدر أكبر من التعاون فى المجال الاقتصادى • فقد أثارت تجربة ما بين الحربين للمرة هذا التطور فى مجال التعاون الاقتصادى • وكان مشروع المعونة الأمريكية لأوروبا الغربية (المسمى مشروع مارشال نسبة إلى صاحبه) مثلاً طيباً لهذا التعاون مثلما كانت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى ترمى إلى تحرير التبادلات التجارية • ووصلت أنماط هذا التعاون الاقتصادى ذروتها مع إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) التى تظهر أن عملية زيادة النمو على نحو سريع جاءت سابقة على السنة التى أنشئت فيها الجماعة •

وثمة سبب آخر يجدر تأكيده هو ترشيده السياسة الاقتصادية التى تركز بصورة أساسية على المفاهيم الكينيزية وذلك بإيجائها ، فى واقع الأمر ، بأنه فى استطاعة الدولة أن تؤدى دوراً فعالاً حقاً فى السوق الاقتصادية بالتدخل فى أية لحظة كمنظم ومروج للأشغال التجارية • وتحت ضغوط اليسار أدخل فى فرنسا التخطيط اللامع الذى ينعطى على الرؤى المستقبلية للاستثمارات العامة خلال فترة محددة ، وهو التخطيط المصحوب بدراسة الأسواق لمشروعات القطاع الخاص •

ويمكن للمرء أن يذكر سبباً رابعاً للنمو السريع وهو التأثير القوى للغاية لفعل الاعلان فى الاستهلاك الخاص بهدف المحافظة عليه فى مستوى مرتفع جداً - متعارضاً مع ما يسمى سياسة كينز الأساسية • وثمة وسيلة أخرى للمحافظة على الطلب فى مستوى عال ارتكزت طوال هذه الفترة على الانفاق الكبير على التسليح • ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الولايات المتحدة حيث كانت تسعة أعشار العمالة التى خلفت خلال هذه الفترة مما ينتمى إلى الأنواع الحربية واستثمر ، خلال نفس الفترة ، عشر اجمالى

النتائج القومية في العتاد الحربى وهكذا يمكن القول بأن الاتفاق على التسليح هو تماما «السلاح» الكينيزى الرئيسى الذى استخدم فى فترة ما بعد الحرب ولقد أعلن الرئيس ايزنهاور عندما ترك البيت الأبيض عن «المجمع الصناعى الحربى» (١) مشيرا بذلك الى حركة صينج الاقتصاد بالصيغة الحربية المتزايدة وإذا كانت الولايات المتحدة قد ثبتت وجهة النظر هذه اختبارا ، فإن بلاد أوروبا الغربية انحازت الى هذا الاتجاه اذعانا : وثمة رقم واضح هو أن فى البلاد الرأسمالية المتقدمة يوجد ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ عالم تفرغوا للأعمال ذات الطابع الحربى .

وقصارى القول يمكن للمرء أن يقرر أنه اذا كانت قد وجدت فى الثلاثينيات علاقة سببية بالاكترية سلبية بين البطالة والركود الاقتصادى وتقلبات الأسعار ، فقد نشأت ، على العكس من ذلك ، فى فترة ما بعد الحرب ، علاقة سببية غاية فى الايجابية بين مستوى تشغيل مرتفع والنمو الاقتصادى واستقرار الأسعار . ولا يعدو ، مع ذلك ، أن يكون الفرق بين الفترتين فرقا فى « المستوى » يوضح فى الفترة الثانية تسخل من جانب الدولة أكبر يذهب ، فى بعض الحالات ، الى تكامل رؤوس الأموال العامة مع المشروعات الخاصة .

ومع هذا فيبدو بوضوح أن الموقف قد أخذ يتغير ابتداء من نهاية الستينيات : اختفى الاستقرار مما عمم انتشار ظاهرة التضخم . ويتضح من الجدول التالى كيف أن ارتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١ قد انتحى على صورة واضحة ، ناحية الارتفاع . فقد بلغ معدل ارتفاع الأسعار فى عام ١٩٦٥ ٢٪ ثم وصل الى ما يزيد على ٤٪ فى سنة ١٩٧٢ ثم استمر فى الصعود بسرعة مقلقلة . ويظهر الجدول أيضا أن ارتفاع الأسعار ابتداء من ١٩٦٥ كان أكبر بكثير مما حدث فى المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ . ونحن اذن أمام موقف مختلف ، وعلى عتبات مرحلة مليئة بالمخاطر . ولا يشهد العالم فى الوقت الراهن تضخما فحسب ولكنه يتفاقم دون أن يهبط حجم البطالة . وإذا استطال أمد هذا الاتجاه ، فسوف تظهر سلسلة جديدة من العلاقات تنتهى بانهيار حقيقى فى مستوى البطالة ، وبازمة اقتصادية وارتفاع متزايد فى الأسعار .

ارتفاع الأسعار في البلاد المصنعة

(١٩٦٠ - ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٠ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٢
كندا	١,٩	٤,١	٤,٦
الولايات المتحدة	١,٤	٤,١	٣,٢
اليابان	٥	٤,٨	٤,٨
فرنسا	٤,١	٤,٨	٥,٦
ألمانيا	٣,٦	٣,٤	٦,١
إيطاليا	٥,٤	٣,٤	٥,٩
بلاد أخرى (١)	٤,١	٤,٨	٧,٦
التوسط	٢,٥	٤,١	٤,٥

من الواضح أن التضخم واحد من الأخطار الكبيرة التي تكتنف البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن ،

ومع ذلك فإن النمو المذهل الذي حدث في فترة ما بعد الحرب لم يتخلص من المشاكل الحادة التي فرضت نفسها على البلاد الرأسمالية . وأكثر هذه المشاكل أهمية هي تلك التي تمس جزءا كبيرا من المكان سواء في التجمعات السكانية الكبيرة في الحضر حيث تكون ظروف الحياة مختلفة ومعينة أو في المناطق غير المأهولة التي يشغلها البؤس حتى في داخل هذه البلاد . أما فيما يتعلق بالسلام الاجتماعي فيبدو أنه قد اهتز في بعض الحالات نتيجة لظهور ظواهر جديدة « فوق النفاية » (٢) : « المخاصمة » و « الاضرابات الهمجية » وغيرها . وثمة مشاكل لم تجد حلا : الحاجة لتأمين نمو البلاد المتخلفة مع الأخذ في الاعتبار أن المعونة المقررة حتى وقتنا هذا ليست كافية ، إذ أنها لم تصل بعد إلى حد إخراج هذه البلاد من تخلفها الاقتصادي الاجتماعي السياسي أو إلى إيجاد حل عام لسياسة توزيع الثروة بصورة أكثر توازنا . وظاهرة تركيز المشروعات على المستوى العالمي هو انعكاس لما سبق أن بدأ في الولايات المتحدة . وثمة أرقام نوضح المسألة : تمتلك أكبر خمس شركات أمريكية في عام ١٩٦٢ ١/٨ جميع وسائل الانتاج والخمسون التالية تمتلك ما يزيد على الثلث ،

(١) النمسا ، وبلجيكا ، والدنمارك ، والنرويج ، والأرض الواطنة ، والسويد

وسويسرا .

(٢) Extrasyndicaux .

والخمسائة شركة الأكبر تمتلك ثلثي وسائل الانتاج. وبالمثل فهناك أربع شركات انفق ما يزيد على خمس مصروفات البحث العلمى وأربعمائة أنفقت تسعة أضعاف هذه المصروفات * وأول ما ظهر التركيز كان داخل الولايات المتحدة ثم اتسع فيما بعد وأخذ أبعادا دولية *

ولكن لا يكفي الاهتمام بدراسة حجم هذه المشروعات ، بل يجب بحث ثلاث من نتائجها المحتملة : ففى المحل الأول يحدث ألا يكون هناك تكامل اقتصادى وسياسى بين الدول المختلفة حيث توجد هذه الشركات أو يكون هذا التكامل غير كاف ، ومن ثم تصبح السيطرة على هذه المشروعات من الصعب تحقيقها * ويحدث ، فى المحل الثانى أن تسبب هذه الشركات العملاقة فى الأوقات التى يكون فيها الموقف الدولى غير مستقر ، بعض الاختلالات من خلال اجراء تحويلات رؤوس الأموال داخل المشروع ولكن فى دول مختلفة مطلقا بذلك حركات مضاربة * ويفضى ، فى المحل الثالث ، الضغط الهائل الذى تمارسه هذه المشروعات على البلاد المختلفة ، الى الحد من الاستقلال الاقتصادى لهذه البلاد متحكمة بذلك فى استقلالها السياسى *

مقارنة بين مبيعات المشروعات الكبيرة وبين

إجمالي الناتج القومى لبعض البلاد

(بليون دولار)

المبيعات ١٩٧٠	بلد النشأ	المشروعات	إجمالي الناتج القومى (١٩٧٠)	البلد
١٨٠٧٥	الولايات المتحدة	جنرال موتورز	٣١٠٢٨	الأراضي الواطئة
١٦٠٥٥	الولايات المتحدة	ستانندرد اويل	٣٠٠٧٧	السويد
١٤٠٩٨	الولايات المتحدة	فورد	٢٥٠٨٨	بلجيكا
٦٠٨٨	انجلترا - هولنده	رويال داتش شل	٢٠٠٣١	سويسرا
٧٠٥٠	الولايات المتحدة	إ. ب. م	١٥٠٥٧	دومريكة
٦٠٨٨	هولنده	يونيليفر	١٤٠٣٧	النمسا
٤٠١٦	هولنده	فيليس	١١٠٣٦	النرويج
٣٠٥٠	بريطانيا العظمى	إ. س. إ	١٠٠٢٢	فنلنده
١٠٤٢	المانيا الاتحادية	هوكست	٩٠٢٩	اليونان
١٠٣٦	كندا	الكان	٣٠٨٩	أيرلنده

جـ - د) تتراكم لديه أرباح بدرجة أكبر مما قد يحققها لو أنه لم يعمل سوى في بلد واحد ذلك بفضل سلسلة من العمليات : فالفرع الموجود في البلد د حيث يكون سعر الفائدة مرتفعاً يمكنه أن يقتضى من البلد ب حيث سعر الفائدة أقل . والفرع الموجود في البلد أ يحول جزءاً من أرباحه (المرتفعة) الى فرع البلد ب (الذى لديه أعباء أقل) بأن يبيع له سلعه بخسارة ، والفرع الموجود في الدولة ج التى تعلن تخفيض عملتها يدفع سلفاً قيمة مشترواته من الفرع البلد ب حيث تكون عملته مستقرة .

الاشتراكية والتخطيط

ثورة أكتوبر

يسرت ثورة أكتوبر ١٩١٧ تنظيم أى اقتصاد تصبح فيه وسائل
الانتاج ملكية جماعية • وترتبط على ذلك فان الاشتراكية تكون قله أقامت
هدفين أساسيين على الأقل : التخلص الكامل من المنافسة الحرة من ناحية •
وتطبيق تخطيط يتيح تنظيم الاقتصاد تنظيمًا عقلانيًا ، ومن ناحية أخرى
دفع حركة التصنيع التي تؤدي دور التغيير •

ان الاشتراكية والتخطيط والتصنيع لا تتأصل على نحو « طبيعي »
غير أن ذلك يتم فى أعقاب استحالة (١) الهياكل القائمة بطريقة جذرية •
وواقع الحال يحتم أن تنور عدة عقبات فى سبيل إقامة المجتمع الجديد :
أولا : نتائج حرب أهلية جاءت فى أعقاب غزو نازى بعد عدد قليل
من السنين •

ثانياً : المشاكل التي نجمت عن حقيقة مفادها أن الثورة الاشتراكية ،
على عكس ما كان مأمولاً ، لم تمتد الى ما وراء الحدود السوفيتية •

ثالثاً : النتائج المترتبة على غياب التقاليد الديموقراطية القادرة
وحدها على أن تحول تحويلاً حقيقياً المجالس السوفيتية الصناعية التي

(١) جاء فى معاجم اللغة العربية « استحالة الشيء استحالة » ، حول من حال الى
آخر » • وهذا هو المعنى الذى تقصد اليه الكلمة •
(لترجم) •

نشأت في وسط زراعي متخلف تماما . وبمجرد أن سمحت الظروف استبدلت « بشيوعية النضال » (١) سياسة اقتصادية جديدة فيها مجال واسع للامركزية والملكية الريفية الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك فحتى مايو ١٩٢٩ لم تكن قد تحققت أول خطة خمسية ، وهي وحدها استطاعت أن تقود عملية تجميع الملكيات الزراعية الكبيرة « كولاك » (٢) الى نهايتها ومنذ ذلك الوقت رسخ ستالين ، على عكس المراكز التي كان يدافع عنها بوكارين ، توجهين اثنين كبيرين في الاقتصاد السوفيتي : تطوير الصناعة الثقيلة وتنظيم الزراعة عن طريق وحدات استغلال كبيرة - وهو تطور يخالف تماما ما اتبعته البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما في هذا المجال .

حقق التخطيط نجاحا هائلا في الأسواق الصناعية ، ولكنه كابد ما يشبه الاخفاق فيما يتعلق بالزراعة التي لم تكن قد عرفت طريقها حتى ذلك الوقت . ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية كانت النتائج المحققة لا شك فيها ، ويكفي اعتبارها أنها تختص بمرحلة « الزراعة الأفقية » حيث تحقق النمو بفضل زيادة اليد العاملة المستخدمة ، وليس بفضل زيادة الانتاجية . ويكمن الدليل في أن عدد العمال قد تضاعف مرتين في الحطة الأولى وتضاعف ثلاث مرات في الحطة الثانية . يمر الوقت دون أن يجنح هذا الاتجاه الى التغير ، وهناك مشاكل خطيرة تفرض نفسها في دول اشتراكية أخرى . والواقع من الأمر أنه عندما لا يلوح سوى احتمال محدود أمام اليد العاملة ، فإن أفاق النمو الاقتصادي تكون محدودة . وتبقى ، ولا ريب ، المسألة فيما يختص بالبلاد الاشتراكية ، معرفة كيف يتم ادخال التقنيات العلمية الجديدة في انتاج تلك البلاد الصناعية .

التخطيط المركزي

لقد ظل نموذج التخطيط الذي تمت صياغته خلال فترة ستالين هو نفسه النموذج الذي طبق آليا في البلاد الاشتراكية الجديدة ، ابتداء من عام ١٩٤٥ . وفيما يلي المميزات الأساسية لهذا النموذج من التخطيط المركزي :

(١) قرارات تختص بالتخطيط تتخذها السلطة المركزية دون أن يكشف عن التفضيلات الفردية فيما يتعلق بالاستهلاك وأسلوب الحياة على السواء .

Communisme de guerre. (١)

koulaks. مزارع الأغنياء في روسيا . (٢)

(ب) اعداد خطط لكل مستوى يكون فيها مركز القرار ولا شك في قمة السلم الادارى مع نظام لتوصيل القرارات يهبط من أعلى (حيثات الدولة المركزية) الى أسفل (الهيئات المحلية) .

(ج) رجحان الاقتصاد والقيم المادية .

(د) قرارات تنقل في صورة أمر الزامى .

(هـ) مهمة ايجابية للنقد .

لقد أتاح نموذج التخطيط هذا الى دفع نمو الصناعة الى أبعد مدى الأمر الذى كان غاية في الأهمية وقت مقاومة الغزو النازى .

نحو لا مركزية التخطيط

أخذت الحاجة الى اللامركزية تظهر رويدا رويدا بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ برغم أن الشعب في ذلك الوقت لم يكن راضيا عن تخفيض عدد الأهداف التى جدها التخطيط المركزى فحسب ، بل كان راضيا بتحويل السلطة الى الوزارات أو الجمهوريات المختلفة . ومع ذلك فقد أخذت عملية التحول الى اللامركزية فى الازدياد من عام ١٩٥٧ . لقد أنشئت وزارات اقليمية دون اعطاء المشروعات مزيدا من سلطة ذاتية . جاءت الإصلاحات على استحياء ولم تقترب كلية من النموذج اللامركزى الذى كان تيتو قد أقامه فى يوغوسلافيا ابتداء من ١٩٥١ .

وبالإضافة الى ذلك فإن الجزء الأكبر من هذه الإصلاحات لم يطبق الا جزئيا وبوسائل محدودة بحيث لم تستجب أبدا الى ما كان متوقعا . لقد ازداد انهيار معدل النمو ، واستؤنفت الضغوط فى سبيل تعديل جديد .

ولعبت تشيكوسلوفاكيا دور النذير وذلك لانخفاض انتاجية العمل فيما على نحو شديد . فقد بدأ ينخفض اجمالى الانتاج لأول مرة فى عام ١٩٦٣ ، ولم يستأنف الصعود منذ ذلك الوقت برغم الجهود الهائلة التى بذلت .

وابتداء من عام ١٩٦٥ عرفت ، بصورة عامة ، كل البلاد الاشتراكية نفس الهبوط فى معدلات النمو الأمر الذى أفضى الى تقوية النقد الموجه الى التخطيط المركزى على نحو هائل .

أثار مقال ليرمان عن « التخطيط والأسعار والأرباح » الذى نشرته البرافدا فى عام ١٩٦٢ ، حملة واسعة موجهة لتعديل هيكل الخطة بحيث

لا تعملو أن تكون أداة لتحديد الأهداف التي تحققها كل المشروعات تاركة لها الاهتمام بتحقيق خطط الانتاج الخاص بها طبقا لرغبات المستهلكين .
وبالإضافة الى ذلك فقد كان هذا النظام بمثابة مساعدة للانتاج موجهة لحفز العمال لفائدة المشروع الأمر الذي يسند مجموعة قواعد موجودة فعلا .

لقد كانت الإصلاحات خارج الاتحاد السوفيتي ، في المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر وبولندا أكبر اتساعا بكثير وأقرب ما تكون للنظام اليوغسلافي أى نموذج لا مركزى تعمل فيه آليات السوق . لقد كانت إقامة هذا النموذج والاستقلال النسبي للمشروعات - دون التوغل حتى الادارة الذاتية - الأدوات الكبيرة المستحدثة في هذه الإصلاحات .

وهكذا كانت الأهداف المقصودة في المجال الاقتصادي هي إيجاد مرونة أكبر في العرض حتى يتواءم مع الطلب ؛ وتخفيض تكاليف الانتاج وتطوير توازن من شأنه أن يقضى على عبء الصناعة الثقيلة الزائدة عن الحد حتى يستطيع التخطيط المركزى أن يرتكز على التوقعات الأساسية ، وأن يتمكن النظام الجديد في المدى الطويل من أن يأخذ على عاتقه الجوانب الاجتماعية للعملية الاقتصادية .

الاشتراكية في العالم الثالث

أدخلت ثورة ١٩٤٩ الاشتراكية في أكبر دولة في العالم ماثولة بالسكان ، وهي الصين . وقد كانت لهذه الاشتراكية مميزات تختلف كثيرا عن طابع اشتراكية الاتحاد السوفيتي . كان الحزب الثوري يتكون في الأساس من الفلاحين على نحو لم تظهر معه ، في المرحلة الأولى ، الحاجة لإقامة صناعة ثقيلة . وكانت القاعدة العامة هي تنمية الزراعة في بلد لم يكفل له حد الكفاف الأدنى . ولم تسبق البتة عملية التصنيع خارج فترة « الوثبة الكبرى الى الامام » الزراعة ولم يكن هدفها جميع الادخار الريفي .

زادت الثورة الثقافية أيضا من رجحان كفة الزراعة وخططت لها مظهرة بذلك هزيمة أنصار نهج التنمية المشابه لنهج الاتحاد السوفيتي مثل ليوتشاو - تشي (١) .

أما حالة كوبا فهي مثيرة للاهتمام نظرا لأنها تتعلق ببلد يمثل العالم الثالث تمثيلا نموذجيا ونموه بالضرورة « موجه الى الخارج » .
 لقد كان التركيز ، في السنوات الأولى للثورة تحت تأثير تشي جيفار ، على حركة التصنيع بهدف الاستغناء عن السكر كمورد وحيد للدخل .
 وقد جلبت صعوبة تحقيق هذا الهدف في وقت قصير ، فشل هذه السياسة التي حلت محلها ، منذ ذلك الوقت أخرى أكثر واقعية . ويمكن للمرء أن يقرر أن بعض سياسات كوبا كانت نجاحات واضحة : مثل سياسة تدريب اليد العاملة أو الزيادة المذهلة في بعض نواحي الإنتاج : الكهرباء ١٧٦٠ كيلووات / ساعة في عام ١٩٥٨ و ٤٢١١ في عام ١٩٧٢ ؛ اللبن ١٤٨ مليون لتر في ١٩٦٣ و ٥٤٠ مليون لتر في عام ١٩٧٢ كل ذلك برغم وجود بعض الممارسات الدواوينية مع القليل من مواد الاستهلاك .

التخطيط والديموقراطية

ان مشاكل البلاد الاشتراكية ليست اقتصادية على وجه الدقة : ثمة آراء ثابتة يصبح بمقتضاها من الصعب على أى بلد الحصول على التحرر الاقتصادي اذا لم يتحقق له أولا التحرر السياسى الأمر الذى يجعل النظام قادرا على الجمع بين « الاشتراكية والحرية » . ان المداخل الى المساواة الاجتماعية موجودة ، غير أن عبء الدواوينية وفي نفس الوقت الارثوذكسية المتصلبة الصدئة بفعل السنين جعلت من الجهود التى قامت بها بلاد كثيرة مثل بولنسه ، أو المجر أو تشيكوسلوفاكيا مجهودات دون طائل . ان الموقف في الاتحاد السوفيتى أحادى التكوين . لم يعرف هذا البلد كيف يشجع في عقر داره اقامة تكوينات اجتماعية جديدة قادرة على المبادرة وتحويل كلمات نظام بال . والدليل على ذلك أن معارضة المثقفين استنفلت الى رفض الايدولوجية الاشتراكية .

وتبقى النقطة الأساسية وهى امكانية التدخل في لحظة اتخاذ القرارات . وهذا أمر من شأنه أن يعيد الى الأذهان السؤال القديم عن الديمقراطية الصناعية (١) الذى أثر فعلا وبحدة في الحركات العمالية الأولى الناجحة بعد عام ١٩١٧ (فى روسيا ، المانيا ، والمجر وإيطاليا) والذى انتقل ، في بلاد أخرى مثل يوغوسلافيا ، الى صعيد لم يعد اقتصاديا بحثا . ان اشتراك العمال في صنع القرارات بوصفهم أساس نشاط المشروع ، يشكل الديمقراطية التى تأخذها غالبية السكان على

أنها موثوق بها أكثر من غيرها • وترتيباً على ذلك فإن اللامركزية الاقتصادية يجب ألا تعتبر وسيلة لادخال مزيد من الكفاءة في النظام فحسب ، بل شرطاً لتنظيم عدد معين من المسائل السياسية أيضاً •

ان أى نظام اقتصادى يعتمد على اللامركزية لا تنقصه التناقضات وبخاصة تلك التى يمكن مواجهتها بسهولة فى المرحلة الأولى التى ليس لدوامها حدود حيث يمارس العمال ضغطاً للحصول على مجموعة من زيادة فى الأجور تتجاوز الحدود المقبولة • ولا يقل عن ذلك تأكيداً أن ينطوى حتماً • العصر التكنولوجى الجديد الذى دخله العالم وكذلك مستوى الحياة الذى تحقق فعلاً ، على تغيرات عميقة • ان المسائل الاقتصادية قد اكتسبت نوعاً من المنطق لامفر منه • فمن الممكن أن نعيش تغيراً سريعاً فى تنظيم المعسكر الاشتراكى وفى حدوده •

حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها

تخلف العالم الثالث هل يزداد أم ينقص ؟

يمكن للمرء أن يأخذ فى الاعتبار تنبؤ بيروش (١) عما سوف يحدث فى البلاد المتخلفة فى عام ٢٠٠٠ ، اذا ما طبقت علوم المستقبل على المشكلة التى تشغلنا • ويقوم هذا التوقع أساساً على الفرض القائل بأن عدد السكان سوف يزيد بمعدل يتراوح بين ١.٨٪ و ٢٪ سنوياً بينما تتحقق زيادة أجمالى الناتج القومى بمعدل يتراوح بين ٥٪ و ٦٪ وهو ما يعنى زيادة نصيب الفرد من الناتج فى حدود ٣٪ و ٤٪ • وإذا أدخلت فى الفرض الأقل ملائمة زيادة سنوية قدرها ٣.٥٪ لأجمالى الناتج القومى فى البلاد المتطورة ، فتكون النتيجة اتساع البون الشاسع بالقيمة المطلقة •

نصيب الفرد (بالدولار)

٢٠٠٠	١٩٧٠	
٧٨٠٠	٢٧٨٠	البلاد القريبة للتقدم
٦٦٥ - ٥٠٠	٢٠٥	البلاد المتخلفة غير الشيوعية

وفى حالة اختيار الفرص الأفضل للبلاد المتخلفة أى زيادة نصيب الفرد السنوى بمعدل قدره 4% ، فإن الفجوة بين هذه البلدان وبين البلاد المتقدمة تأخذ فى الانحسار . وإذا تم حساب النقص بالمعدلات المثوية ، فإنه سيكون بنفس طابع الفرق فى حالة الفرض الأقل .

استراتيجية بيروت

وفى وجود هذا الموقف اقترح بيروت استراتيجية يوطوبية للتنمية العالمية . ويتركز برنامجه فى الأساس فى تخفيض ايقاع نمو البلاد المتقدمة بحيث تتحرر الموارد ذات الطبيعة التى تدفع نمو البلاد المتخلفة . ونقاط هذا البرنامج الملموسة هى :

(أ) انخفاض ايقاع النمو فى البلاد المتقدمة وكذلك ايقاع الزيادة السكانية .

(ب) توزيع الثروة توزيعا عادلا بحيث يتزامن التوزيع مع حاجات الاستهلاك الحقيقية .

(ج) تخفيض التقدم التقنى . وتحويل جزء من وسائل الانتاج إلى البلاد الفقيرة والابقاء على الحرف الخاصة بهذه البلاد فى مجال الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى على السواء .

وتقابل هذه الخطة ، على الأقل ، ثلاث عقبات لا تقهر . فمن الصعب ، فى المحل الأول ، الحصول على الإجماع السياسى لكل حكومات البلاد المتقدمة ؛ وسيكون من العسير أيضا على البلاد المتخلفة أن تتخل عن قيودها وعاداتها السياسية . وبالإضافة سيكون من الأصعب كذلك مقاومة ما يسمى داخل البلاد المتقدمة ، « الايمان بالنمو » (١) . وأخيرا فمن غير المتصور تماما اننا نستطيع الوصول الى اقناع البلاد المعنية انه من مصلحتها ليس فقط قبول تحويل جزء من ثرواتها وجزء من وسائل الانتاج الخاصة بها ، بل وتخفيض ايقاع التنمية لديها .

ان مثالية هذه النظرية لا جدال فيها ، ولكن لصاحبها فضل اظهار للصعوبة الهائلة فى سبيل سد الثغرة التى لا تحتمل والموجودة فى الوقت الراهن كما لها فضل اظهار الحاجة المشككة .

(١) Mystique de la croissance.

المواد الأولية والأسواق العالمية

تعرضت ، كما رأينا من قبل ، أسعار منتوجات البلاد المتخلفة لعملية انخفاض تدريجي ولتقلبات صارخة . وفي مواجهة مثل هذا الموقف عملت اليونكتاد على تشجيع توقيع اتفاقيات دولية تهدف الى الاقلال من اتجاه أسعار المواد الأولية الدائم الى الانخفاض ولتتيح بذلك للبلاد المتخلفة تخطيط متوسط المدى .

والوسيلة الأكثر فاعلية للحفاظ على مستوى الأسعار هي أن تتفق البلاد المتخلفة على تحديد حجم إجمالي لا تتعداه الصادرات بما يتفادى مخاطر انخفاض أسعار المنتج .

ومع هذا فقد رفض هذه السياسة عدد من البلاد التي تأمل دخول أسواق جديدة أو تثبيت أقدامها فيها . ومن الناحية الأخرى جعلت البلاد المتقدمة في مناطق نفوذها ، السيطرة على العرض ، أمرا صعبا وفضلا عن ذلك فإن هذه المشكلة تسبب سلسلة من الصعاب الفنية : فالمحاصيل غالبا ما تكون متفاوتة الأمر الذي تضطر معه هذه البلاد الى إيجاد مخزون للموازنة يمثل تمويله والمحافظة عليه العديد من المتاعب والصعاب .

وترتبطا على هذه الأسباب أصبحت الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية قليلة . ومع هذا فيمكن للمرء أن يذكر الاتفاقيات الخاصة بالقمح ، والسكر ، والبن والكافور والقصدير . ولم يطبق من هذه الاتفاقيات بصورة عملية سوى اتفاقية البن (الحصص) والقصدير (ذات صفة شبه عامة مع مخزون للموازنة) . وقد تغير هذا الموقف غير الموات للبلاد المصدرة على نحو هائل في عام ١٩٧٣ . وحتى مع طرح حالة البترول جانبا ، يمكن أن نلاحظ أن هذا التغير أصبح عاما وعميقا . والشاهد على ذلك زيادات الأسعار خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٧٣ . الزنك ٣٦٠٪ ، والنحاس ١٢٠٪ ، والقطن ١١٠٪ ، والكافور ١٠٠٪ ، والمطاط ١٠٠٪ ، والسكر ١٦٪ .

وبرغم هذه الزيادات الهائلة نوعا ، فإن أسعار المواد الأولية مقومة بالأسعار الثابتة لا تزيد كثيرا جدا عما كانت عليه منذ عشر سنوات . وهذا يبرز الاتجاه النزولي الذي سبق أن تكلمنا عنه .

حالة النفط

من الضروري عند تحليل حالة النفط فصل مسألة مادة أولية. لا يمكن للبلاد الأكثر تقدما الاستغناء عنها ولا توجد الا في عدد محدود. من هذه البلاد ، عن مسألة سياسية هي اقامة دولة اسرائيل والحروب. التي ترتبت عليها . فالمسألة الأولى أصلية ومستقلة تماما عن المسألة الثانية : وحتى لو لم توجد دولة اسرائيل لظلت مسألة البترول مفروضة بنفس الصورة .

ومنذ الدراسة التي قام بها جاي . دبليو . فورستر (١) الأستاذ بمعهد ماسوشاستس عن مستقبل الاقتصاد العالمي ، والكل يعرف على نحو موثق بالأرقام أن احتياطات المواد الأولية آخذة في النضوب ، وأن النفط يأخذ موقعا مستقلا . فالواقع أن ايقاع زيادة الاستهلاك ظلت على ما هي عليه ، فالاحتياطات المعروفة سوف تستنفد في غضون عشرين عاما ، وحتى لو زادت حجم هذه الاحتياطات خمسة أضعاف ما هي عليه ، فإن فترة النفاذ سوف لا تمتد أكثر من خمسين عاما . لعل المرء يدرك لماذا قرر أصحاب البترول تعديل الموقف من خلال الالتجاء الى التأميمات ورفع الأسعار .

لقد شكلت البلاد مالكة البترول هيئة متنافرة غير متجانسة : ابتداء من الملك فيصل رئيس المملكة العربية السعودية ، الى بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية . ومع أنهم يتفاوتون كثيرا الا أنهم يملكون جميعا شيئا مؤكدا هو الاستحواذ على ثروة لا تقدر - سواء أكان الملاك هم الأفراد أم الدول وهي لا تصرف أبدا على نحو مشترك بل ، في الأغلب الأعم ، بعنف الوطنيين . وفي ظل هذه الظروف ، يصبح تخفيض الكميات المستخرجة فرصة تلوح لكليهما لتجميد « المفاوضة » . ويمكن أن توجه الأرباح ، على حد سواء ، اما الى الخطط التنموية الوطنية واما الى الحسابات الجارية لبعض حكام العرب الكبار الذين يستخدمونها في شراء مجموعة كبيرة من أسهم الشركات الغربية القوية نظرا لانهم يعتبرون ذلك أفضل استثمار . ومن الواضح أن سياسة العرب ، في مثل هذه الحالات ، لا تحقق البتة أية فائدة من الناحية العملية .

والمسألة التي تستحق أن تذكر ، اذن ، هي احتياطات البترول المحدودة ، ومع ذلك فطبقا لآراء أخرى اذا استمرت الأسعار في الصعود ،

فسيصبح من الممكن دائما إعادة استغلال الحقول البترولية التي توقف العمل فيها عند ظهور البترول العربي ، أو تستغل حقول جديدة تقل دخلا عند مستويات الأسعار السارية . ويرى هؤلاء المراقبون المتفائلون أن احتياطيات البترول الحقيقية تبلغ حوالى ألفى مليار طن تسد حاجات ١٠ مليار فرد خلال قرن على أساس متوسط الاستهلاك الحالى للولايات المتحدة . وقد تكون هذه التقديرات غير يقينية . ولكن اليقين هو أن الموقف الراهن يدع مجالا لترقع نقص شديد فى المعروض من الذهب الأسود فى المدى القصير .

ان الاعتماد على الاسراف فى استخدام بترول البلاد المتخلفة جعلت الموقف أكثر قتامة . ان الثمانية مليون طن التى صدرت فى سنة ١٩١٣ قد تضاعفت ١٤٣ مرة فى عام ١٩٦٩ (حوالى ١١٥٠ مليون طن) . وتظهر المقارنة عن فترة قصيرة أن البلاد العربية أنتجت ٢٢١ مليون طن فى عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ٨١٢ مليونا فى سنة ١٩٧٢ . وقفزة العربية السعودية خلال الفترة نفسها من ٦٢ مليونا الى ٢٨٥ مليون طن تسترعى النظر بدرجة أكبر . ومن ثم فنفساد الاحتياطيات فى المدى القصير لايعتد أن يكون كابوسا لايقوم على أساس .

استهلاك الطاقة بمليون وحدة

(الكثافة لأطنان الفحم)

السنة	الفحم	التلطف	الغاز	الكهرباء التقليدية	الكهرباء النووية	المجملة
١٩٢٩	١٤١٢	٢٧٦	٧٦	١٤	—	١٧٧٨
١٩٥٠	١٦٠٥	٧٠١	٣٦١	٤٠	—	٢٦٠٧
١٩٦٠	٢٢٠٤	١٣٦٩	٦٢٢	٨٦	—	٤٣١١
١٩٧١	٢٣١٥	٢١٦٩	١٥٢٨	١٦٧	—	٧٢٥٩
١٩٨٠ (تقدير)	٢٣١٠	٥٧٠	٢٠٠٠	٥٥٠	٣٨٠	١١٠٠٠

إذا أصبح في الامكان أن تحل على نحو سريع ، أنواع أخرى من الطاقة محل جزء من البترول ، فإن الاعتماد على هذا المصدر الوحيد للطاقة يكون أقل ومن ثم على النية الطيبة للبلاد المنتجة حتى ولو استمر السعر في الازدياد . ان تحليل ميزان الطاقة على المستوى العالمي تحليلا احصائيا يظهر بوضوح تام كيف أن النفط والغاز الطبيعي قد أصبحا أساس انتاج الطاقة بينما لا تمثل الطاقة النووية سوى قدر قليل جدا . لقد قدم هذان المصدران ٦٥٪ من الطاقة المستهلكة على مستوى العالم في عام ١٩٧١ .

ولم يؤثر الاعتماد على البترول ، بطريقة متساوية في كل البلاد المستهلكة . فتعتمد الولايات المتحدة والبلاد الاشتراكية بدرجة أقل على الشرق الأقصى . ويمثل البترول العربي ١٥٪ فقط من استهلاك الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالبلاد الاشتراكية فانها تكتفي ذاتيا ليس فقط نتيجة لحجم انتاجها الداخلي الكافي بل أيضا بسبب سياسة الطاقة المختلفة . أما أوروبا الغربية فانها تعتمد على البترول العربي في تقطية ٥٤٪ من استهلاكها وتعتمد اليابان على ٤٣٪ .

ان منتوجا نادرا ولا غنى عنه في مثل درجة البترول وفي أيدي عدد محدود نوعا لا يمكن الا أن يترتب عليه استغلال من نوع احتكاري كما أوضحنا من قبل . وانطلاقا من هذه الحقيقة تكون قرارات الحد من الاستهلاك الأخيرة قد جاءت صحيحة تماما . ومع هذا يتعين الا تهمل عناصر أخرى . أسهمت في اتخاذ مثل هذه القرارات : المشكلة الفلسطينية مثلا التي يمكن أن تنتهي تسويتها بالوصول الى الأزمة الى مستوى سياسي . ومن المؤكد أن الموقف لن يتحسن بحيث يعود الى حيث ابتدا . فالزيادات التي تحققت في الأسعار لا يمكن الرجوع عنها تماما . وفي مجلة نيوزويك الاسبوعية أوصى صمويلسون (١) بنظام البطاقات بقوله : « ان البطاقات التي تسلمها كل مواطن يمكن أن تباع في سوق شرعية تقام لهذا الغرض . وفي النهاية يجب ايجاد وسيلة لتحويل السوق السوداء » المحترمة الى « سوق بيضاء » ! . لقد اقترح مؤخرا أحد رجال الدولة العرب المرموقين القيام بحركة تصنيع بلاده . ومن الواضح أن الـ ١٠٠ مليون دولار

(١) Samuelson وهو من رجال الاقتصاد الأمريكيين البارزين على المستويين .

الاكاديمي والمل - (الترجمة) .

التي تمتلكها البلاد كاحتياطي بعض بلاد الشرق الأدنى ، تلقى ضوفا من الشك على مدى صدق هذه الاتجاهات : فإذا كان التصنيع لم يتم حتى الآن ، فذلك اما لأن المسئولين عن ادارة الاقتصاد لا يرغبون ذلك ، واما لأنهم يفضلون تجنب العمليات المشكوك فيها ، والمخاطرة والمبالغ التي سمحوا لأنفسهم بالحصول عليها . ومن المؤكد أن هذا لا ينطبق على بلد كالجزائر نستخدم عوائد البترول لتمويل خطط تنمية وطنية .

حتى يصبح تنظيم المعونة في مجال التنمية مؤسسة دولية صلبة بدوم عشرات العقود ، يتعين وجود مجموعة من الأدبيات ليس للدولة المانحة فحسب بل لكل المتصلين بهذه المعونة أيضا ، مجموعة تقوم ، في نفس الوقت على أساس من المصالح المتبادلة مع فهم واضح لمصير هذه الموارد ووظيفتها .

جوران أولين

المعونة والمعجز الخارجي

زاد حجم المعونة المقدمة للبلاد المتخلفة على نحو ملموس في صورة نقدية غير أنه لم يكن كذلك عينا نتيجة لارتفاع الأسعار . ولعل المرء يقدر المسألة على نحو أفضل من خلال العلاقة بين المعونة وبين اجمالي الناتج الوطني للبلاد المتقدمة . لقد هبط هذا المعدل من ٩٪ في عام ١٩٦٠ الى ٧٪ في عام ١٩٧٠ . وفي المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية المنعقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ قدرت نسبة المعونة بواحد في المائة من اجمالي الناتج القومي ٧٪ منها معونة رسمية والباقي يقع مسئولية تقديره على عاتق المبادرات الخاصة . والخطر أن معدل المعونة الرسمية يجنح الى الانخفاض وأن توقعات البنك الدولي في هذا المجال ليست متفائلة جدا :

١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠
٣٤	٣٤	٣٤	٤٤	٥٢

ويجب ، على أية حال ، التأكيد على أن بلاد السوق الأوروبية
وسويسرا هي الوحيدة التى بلغ معدل المعونة فيها ١٪ بينما الولايات
المتحدة قد هبطت النسبة الخاصة بها الى ٥٪ لأول مرة . وإذا أخذ المرء
فى الحسبان البلاد الاشتراكية المتقدمة ، فإن الموقف لا يتحسن : فالواقع
أن معونة هذه البلاد لم تتجاوز البتة ٣٪ شاملة المراحل السابقة على
القطيعة الصينية الروسية . وعلى الجانب الآخر ، فإن العجز الخارجى
للبلاد المتخلفة يزداد نتيجة لتراكم الفوائد ! لقد تجاوز هذا العجز
٢٠ر٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ و ٤٠ر٠٠٠ مليون فى عام ١٩٦٧
و ٦٠ر٠٠٠ مليون ١٩٧٠ و ٨٠ر٠٠٠ مليون فى عام ١٩٧٣ بعد أن كان
٩٠٠٠ مليون فى عام ١٩٥٥ . وهكذا فإن الخطر ليس حجم هذا العجز
بل طبيعته : ان المبلغ المستحق السداد يتزايد بمقدار الفوائد المتأخرة
وسيتعدى فى النهاية قيمة المعونة الأصلية .

ان هذا الموقف الصعب سوف يزداد سوءا نتيجة لعدم زيادة المعونة
الرسمية الأمر الذى ينتهى بالبلاد المختلفة الى طلب قروض قصيرة
الأجل بفوائد مرتفعة أو الالتجاء الى التسهيلات الممنوحة للتصدير ذات
التكاليف الباهظة .

ويظهر تطور الموقف منذ عام ١٩٧٠ أن بلادا كثيرة من بينها غانا ،
وشيلي ، والباكستان ، والهند وأندونيسيا قد توقفت عن تسديد ديونها
بطريقة عملية .

تطلعات المستقبل

لاريب فى أنه من الصعب أن يكون المرء متفائلا عندما يختم
موضوعا كهذا . ومن الأفضل فى هذا المقام أن نقتبس مما قاله مكنامارا
رئيس البنك الدولى الأسبق الذى عرف باهتمامه العميق الذى أوحى اليه
بمستقبل البلاد النامية .

ويتيح هذا الاقتباس قياس مدى خطورة المسألة البالغة :

« ان بحث حالة العالم الراهن بحثا موضوعيا يضطر المرء الى
التسليم بأن العالم يكتنفه تفاوت هائل . والواقع أن للفجوة التى تفصل
بين البلاد الغنية والبلدان الفقيرة أبعادا رهيبية .

« ان القاعدة الصناعية للشعوب الفنية كبيرة ، وقدرتها التكنولوجية
متطورة والمناقح التى تستمد منها هائلة بصورة يصعب معها الأمل فى

التضاء على هذه الفجوة بنهاية القرن الحالى أمرا غير واقعى . والواقع من الأمر أن كل الظروف تترك المرء تحت تأثير أن هذه الهوة سوف يزداد عمقا ، وليس لدينا أى إجراء يحملنا على الاعتقاد بأننا نستطيع إيقاف ذلك . ولكن فى استطاعتنا أن نبدا من الآن فى التحرك للعمل على اختفاء الفقر المطلق والتشهور العنيف » .

ان الأهداف التى تقترحها هيئة الأمم المتحدة تصبح فى كل عام أكثر تواضعا وقدرتها محدودة فى العمل على إنهاء حالة الفقر المطلق من الآن وحتى نهاية القرن .

ويعلم ماكنمارا هذا التواضع فى خطابه عندما يتساءل :

ولكن هل هذا صراع واقعى ؟

« انه لكذلك دائما عندما تحزم حكومات البلاد النامية ارادتها السياسية الضرورية لجعل هذا النزاع حقيقة . والقرار فى أيدي هذه البلاد » .

معاني بعض المفردات

● جيش الاحتياط الصناعي : Armée Industrielle de Réserve

العمال الذين لا يجدون عملاً خارج دورات تراكم رأس المال الصاعدة . وتقع هذه الكتل العمالية التي لا تستخدم بالكامل فريسة الضغط الديموجرافي ؛ ولكنها أيضاً فريسة التقدم التكنولوجي الذي ينتهي بالميكنة .

● اجمالي الرفاهية القومية Bien-Etre National Brut (B.N.N).

تمكس هذه العبارة مفهوماً كيفياً وليس كمياً ؛ وتجنح الى أن تأخذ في الاعتبار مستوى الرفاهية الاجتماعية لأية جماعة . ويمكن أن يطلق على هذا المفهوم أيضاً كيف الحياة La qualité de la vie

● رأس المال الثابت Capital Constant.

مجموع وسائل الانتاج المادية (المصانع ، والآلات ، ووسائل المواصلات وغيرها) التي تشترك في عملية انتاجية ؛ على عكس رأس المال المتغير Capital vivant (ou variable)

● تكاليف الانتاج الاجتماعية Coûts sociaux de production

النفقات التي يتطلبها نشاط انتاجي لصالح الجماعة وليس لصالح المشروعات الفردية التي تحتاجها ؛ ومثل ذلك النفقات الخاصة بالتلوث الصناعي .

● الطلب الفعال Demande effective

الطلب الخاص بكمية السلع والخدمات التي يكون المستهلكون قادرين على دفع مقابلها فعلا . وطبقا لما ينادى به مالتس وكينز ، يمكن أن يكون الطلب أقل من العرض الأمر الذي يترتب عليه تراكم المنتوجات الزائدة نظرا لأن المستهلكين ليسوا في وضع يمكنهم من شراء هذا الانتاج الزائد فعلا .

● القوة العاملة Force de travail

مجموع الصفات الجسمانية والثقافية للعمال الذين يمكن استخدامهم في الانتاج . وطبقا للنظرية الماركسية تعتبر قوة العمل كأنها سلعة تشتري مقابل الأجر .

● تخصيص الموارد Imputation des resources

عندما تكون الموارد الإجمالية المتاحة في أي مجتمع نادرة ، يجب اختيار القطاع الذي توجه إليه هذه الموارد والكميات التي تخصص له . وتثير القواعد الخاصة بهذه العملية أسعار السوق والأهداف التي يحددها التخطيط .

● حركية المنتج Mobilité d'un produit

الصفة التي يتسم بها أي منتج ويتغير بمقتضاها السعر تبعاً لأقل تعديلات في ظروف السوق وبذلك تفيد هذه السلعة من كل التيارات التضخمية .

● اجمالي الناتج القومي Produit National Brut (P. N. B.)

اجمالي قيمة الثروة التي ينتجها بلد خلال سنة ما . وتقدر على أساس القيمة السوقية للانتاج في سنة الانتاج نفسها .

● أجر السوق Salaire de Marché

مقابل العمل كدالة للعرض والطلب في سوق الأيدي العاملة .

● أجر الكفاف Salaire de Subsistance

مقابل العمل كدالة للحاجات اللازمة لتجديد قوة العمل ؛ وتجدد هذه الحاجات ليس من وجهة النظر البيولوجية البحتة ، بل من وجهة النظر الاجتماعية والتاريخية .

● دفع الدخول Stimulation des Revenus

الأثر المضاعف الذى يتولد فى الاقتصاد القومى نتيجة لدفعة جديدة من الاستثمارات التى تتيح دفع زيادة الدخول التى يترتب عليها بدورها تغير من الاستهلاك الذى من شأنه أن يقوى إيقاع الإنتاج وهكذا فى شكل دورة • وغالبا ما تكون الدولة هى الهيئة التى تقرر زيادة الاستثمارات حتى تعطى دفعة كبرى تستحث الاقتصاد القومى فى فترات التشغيل الناقص •

● فائض العمل Sur-Travail

طبقا للنظرية الماركسية هو العمل المينول ولا يدفع مقابلته نتيجة لاستخدام الرأسماليين قوة العمل خارج الوقت الذى دفع مقابلته فعلا فى هيئة أجر • ويسمح فائض العمل باستغلال فائض القيمة ويفسر آلية الاستغلال الرأسمالى •

● معدل الاستثمار الإجمالى Taux brut d'investissement

النسبة المئوية بين أجمالى الاستثمار واجمالى الناتج القومى خلال فترة محددة •

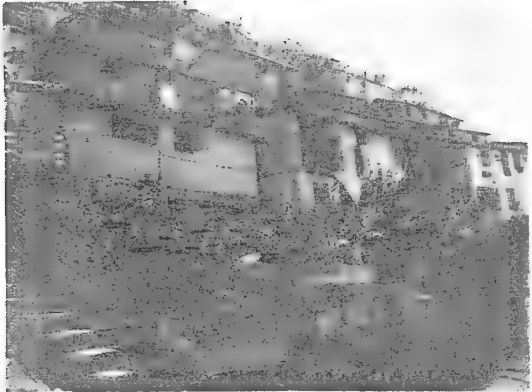
● سعر الفائدة Taux d'intérêt

المبلغ الذى ينتج كفاضة سنوية مقابل استثمار مائة فرنك •

الفهرس

صفحة

مقدمة المترجم	٥
التنمية والتغلف	١١
تعريف التنمية والتغلف	٢٥
حركات التصنيع الثانوية	٣٩
زهور الولايات المتحدة	٤٣
طبيعة التغلف	٦٣
التنمية في مواجهة التغلف	٧٧
تطور التجارة الدولية الحديثة	٨٥
الاقتصاديات الرأسمالية الراحنة	٩٧
الاستراكية والتخطيط	١٠٥
عماني بعض المفردات	١٢١



لوحة (١)

إن البرازيل هي واحدة من البلاد النامية التي يمكن أن نلاحظ فيها تناقضات اجتماعية واقتصادية أكثر وضوحاً . وفي الصورة favelas ريو دي جانيرو .



لوحة (٢)

منذ الحرب العالمية الثانية والتنمية الاقتصادية في اليابان تحقق معجلاً جعل هذا البلد القوة
الصناعية الثالثة في العالم .
والصورة لإقليم كاواساكي Kawasaki أكثر الأقاليم اليابانية توطناً في التصنيع .



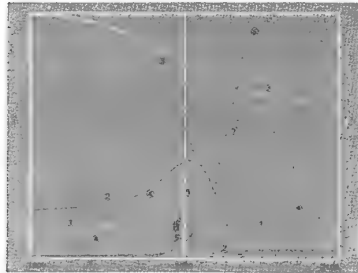
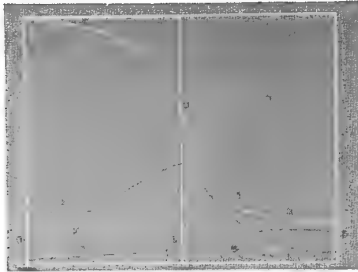
لوحة (٣)

مصنع كروب لإنتاج المواد المتعلقة بوسائل النقل بالسكك الحديدية والطرق . واسم
كروب اسطورة في تاريخ المجمعات الصناعية .



لوحة (٤)

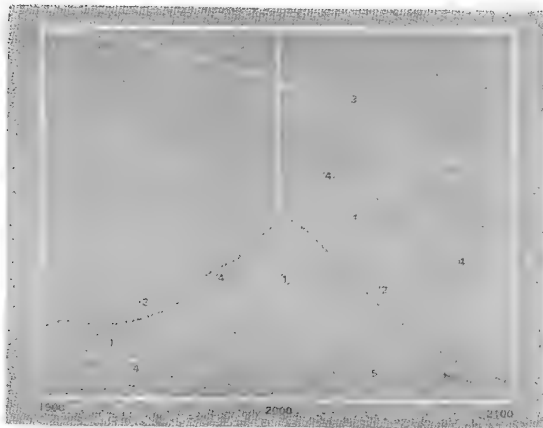
التسوة في أحد أسواق أكرا (غانا) . الأطفال ، كما جرت العادة في غالبية بلاد العالم الثالث ، يتعين أن يظلوا طوال اليوم بجوار أمهاتهم نتيجة لتقصي المدارس الأمر الذي يعرقل بصورة أساسية تقدم هذه البلاد .



لوحة (٥)

أسطة للتنمية في العالم ، صورة (١) للموارد المستنفدة ، صورة (ب) للمواد الوفيرة والتلوث
التزايد بصورة مزعجة :

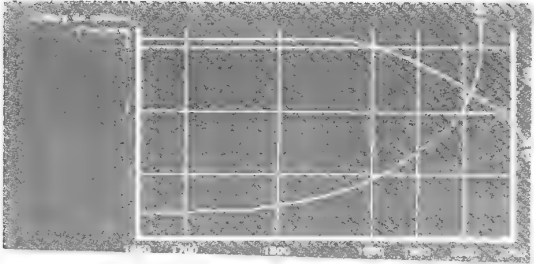
- ١ - السكان
- ٢ - نصيب الفرد من التلوث
- ٣ - الموارد الطبيعية
- ٤ - إنتاج الصناعات
- ٥ - التلوث



لوحة (٦)

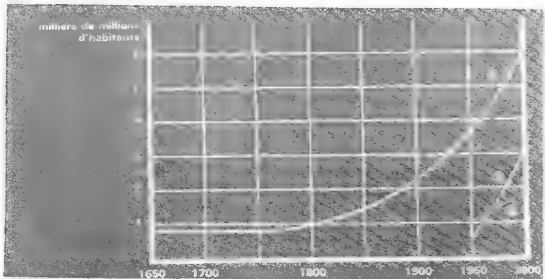
نموذج للتنمية في العالم مع توافر الموارد والتحكم في التلوث :

- ١ - السكان
- ٢ - نصيب الفرد من التكلفة
- ٣ - الموارد الطبيعية
- ٤ - نصيب الفرد من الأرباح
- ٥ - التلوث



لوحة (٧)

- ١ - احتياطي الأرض القابلة للزراعة .
- ٢ - ضرورة مضاعفة انتاجية الأرض القابلة للزراعة أربع مرات .



التطور الديموغرافي : نمو السكان الحضري في البلاد المستجة .

milliers de millions d'hectares

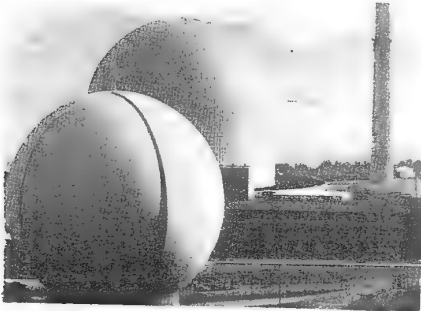
مليار هكتار

millier de millions d'habitants

مليار نسمة



١ - ان البلاد للخدمة مثل بلدان العالم الثالث تماماً ، على استمداد لانقاذ ايقاع النمو بى
ثمن .



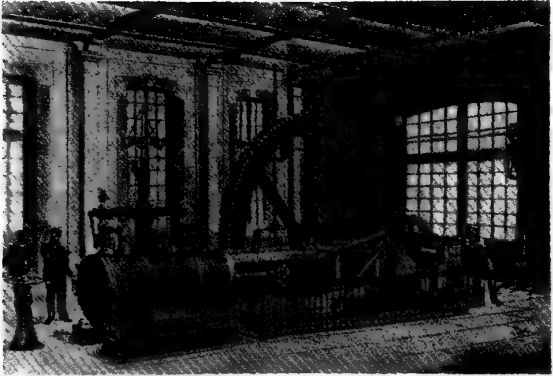
ب - محطة كهربائية نووية فى سلاوى (لوجينيا) .

لوحة (٨)



لوحة (٩)

الفتت البلاد العربية على مشروعات التنمية الضخمة .

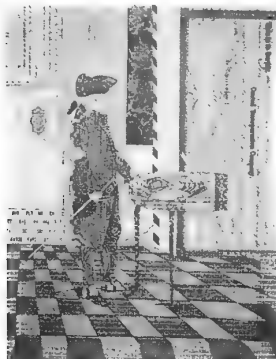


لوحة (١٠)

في معمل تقطير في Grand Springer التيتم ماكينة قوة ١٠٠ حصان عام ١٨٦٠ .
وفي منتصف القرن الماضي حققت الولايات المتحدة التقدم الصناعي الكبير الذي كان قد تلقى
مثله في الدول الأوروبية .



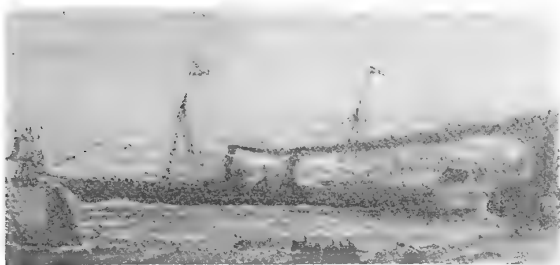
سفن لتقل الفحم إلى نيو أورليان



آدم سميت الاقتصاديين البارزين من المدرسة الكلاسيكية



لقد انتهى الوصول بالآلة البخارية إلى مستوى الاتقان والى التوسع الاقتصادي في القرن
الماضي . وتُظَل الصورة اعلاه مخرّاتاً يعمل بالبخار



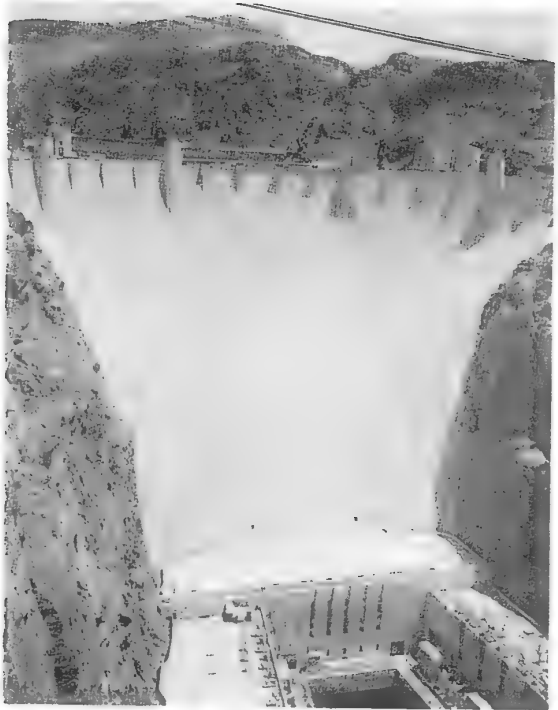
وهذه صورة سفينة النخل فيرجينيا تعمل ، في عام ١٨٦٥ على خط فولكستون - بولونيا .



يشكل قطاع التعدين استجابة ثوريا كانتا غاية في الأهمية يجلب أهمية اقتصادية .
والصورة لأحد عمال المناجم الانجليز (حفر ت في القرن العشرين)

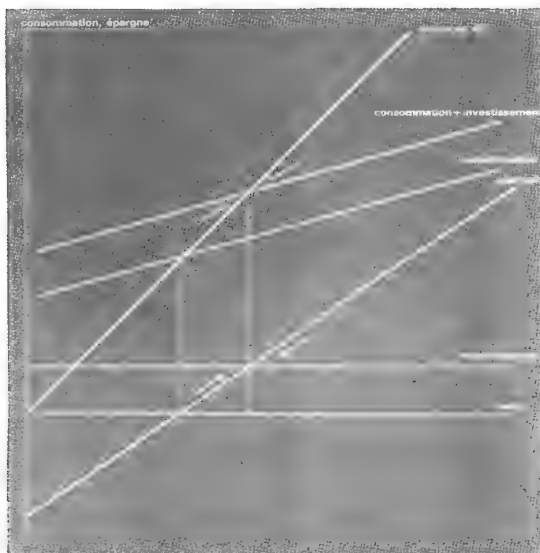


انشاء طريق سريع للسيارات في تورين-شستر (نيويورك)
لوحة (١٣)



لوحة (١٤)

تدعم الأعمال الهيدروليكية ، تنمية المناطق التي تقيم فيها تدفعا كبيرا
والصورة لحزان دوفر العظيم في نيفادا (الولايات المتحدة)



لوحة (١٥)

رسم بياني

يمثل الرسم نقطة تعادل في الاقتصاد عندما يتساوى الادخار والاستثمار أو بمعنى آخر عندما
يوزع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار

consommation

استهلاك

épargne

ادخار

investissement

الاستثمار

droite de 45°

زاوية ٤٥°



كلما توغل بلد في التنمية ، أصبح من الضروري الانتباه الى شبكة مواصلاته والصورة
لانشاء قطارة على نهر المين في الولايات المتحدة .



يعتبر المين واحداً من المحصولات التي يتكلمها المزارعون في مختلفه كثيرة ، وتقتل الصورة
سكان من هاتين يقومون على تقيية حبيبات المين .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٢٧٧٤

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٢٠٩٤ - ٤

بمعالج هذا الكتاب قضية التنمية في لغة علمية ميسرة يمكن
للقارئ غير المتخصص أن يتطالعها ، ويتضمن حواراً مع
واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين في التنمية هو ولت
ويتمان روستو الذي شغل مناصب أكاديمية وعملية هامة إلى
جانب ما أسهم به في التنظير التنموي من خلال نظريته
المشهورة المعروفة باسمه والتي حدد فيها مراحل النمو
الاقتصادي بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك
إلى مرحلة الانطلاق الحاسمة .